

فليس كل عمره قبح ولا يمكنه ابد الاشرار في المناسبه وابو حنبله  
 لا يقول بأسهراط النفاض الا في النهود ويعقل ذلك بالحرر عن مع  
 الكالي بالخال ولا يطرد ذلك في سائر الاعيان والنساء في عقل  
 الحر من المطعم مسبب الطعم ومناسبه له تفهيد طريقه  
 فمرد شرط ويصوب المطالبه متوجهه على هذه العلة **واما**  
**قول الكالين** ان الصوم كس كالح وقصر عن الميت فهو على شكل  
 العاين وكف لا وقد علق سواد الله تعالى عليه ولم يكونه  
 كذا في قوله ارباب لو كان على ارباب كذا ~~منه~~ منسوخ بالصلوة  
 فان خالف مخالف ومهما جعلا منه من هذا العاين بالعرف  
 بالمطالبه **وجيل كونه** كذا اش في جوار النيايه للوارث فيما قبل  
 النيايه شرعا والحيوه وهو الح والموث وما لا يقبل النيايه اصله  
 ويكون هذا تنبيه على وجه الفرق وتبين ان المطالبه ينقطع  
**باب الاسيول في المناسبه خيال** **فليس** **فان**  
 قال فايل ابد الاستواء والمناسبه انما يكون فيما عخل المحي  
 كونه موثر او قد نصبت الشارع شيئا موثرا في حكمه ولا يعقل معناه  
 ولا يدرك لم اثر فيه وهذا كقوله صلى الله عليه وسلم من مس ذكره  
 فليسوا جعل الميس شيئا للوضو ولا يعقل معناه ومع هذا  
 يعاس عليه مس ذكر الخمر وقد خرج عن عمومه مس ذكره  
 بعد الابانه وكذلك قال تعالى او لا مستم النساء جعل للمس شيئا  
 للوضو ولا يدرك مناسبه له بما الحق الرجل اذا لامسته المرأة

ولسطل غير فقه ولا مكنه ابد الا شراك في المناسبه وان حقه  
لا يقول يا سراج القاهر الا في النور وعلل ذلك بالحرر من  
الكالي بالخال ولا يطرد ذلك في سائر الاعيان والشا في جلال  
حرر المطعوم بسبب الطعم ومناسبه لتعبيد طريقه  
مريد شرط وبصوف المطالبه متوجهه على هذه العلة **واما**  
**قول القائل ان الصوم** **هو كالح** ففض عن امت فهو على شكل  
العنايه فكيف لا وقد علل رسول الله صلى الله عليه وسلم بكونه  
دنيا في قوله ارباب لو كان على ابيك **دنيا** منه معوض **عقلوه**  
فان خالف مخالف وفيها جميعا متبع من هذا العنايه بالفرق لا  
بالمطالبه **وجيل كونه دنيا** اثره في كون النيايه للوارث مما قبل  
النيايه شرعا في الجوده وهو الح والتميز مما لا يعقل النيايه اطلاقا  
ويكون هذا تنبيها على وجه الفرق **وتبين ان المطالبه** **يقطع**  
**بأبد الا سيولا في المناسبه** **حيال** **فلسفه** **فان**  
**قال** **فايل ابد الاستواء والمناسبه** **انما يكون** **فما عمل المحي**  
**كونه مؤثرا** وقد نصبت الشارع سببا مؤثرا في حكم ولا يعقل معناه  
ولا يدرك لم اثره **وهذا القول** **على الله** **ولم من مس ذكره**  
**فلسوا** **جعل الميس سببا** **للوذو** **ولا يعقل معناه** **ومع هذا**  
**يفاس عليه مس** **ذكر الغر** **وخرج** **عن عمومه** **مس ذكره**  
**بعد الابانه** **وكدك** **قال** **على** **اولا** **مستم** **النفسا** **فجعل** **المس** **سببا**  
**للوذو** **ولا يدرك** **مناسبه** **له** **بما** **الحق** **الرجل** **اذا** **امسته** **المرا**

فالله اذ المشية الزكية وكذلك يعقل الاجماع على خروج الحاج من السبل  
يوجب الوضوء ولا مناسبة له والحق الحاج من السبل انما الوضوء فالحق  
الفصل في الجاهة وغيرهما **واما** التشاف في فالحق ما اذا انسب المخرج للمعاد  
وانعقد ثقبه تحت الطعنة الى امثلة له يخرج فيها شكل القياس المتكرر ولا يمكن  
ابدأ المناسبة حتى تظهر به الاستتار والمناسبة وصورة القياس وهذه  
المسألة بهول من شأنه انتم في صورة كما اذا مشرك نفسه فادخلوا  
قال ظهر بامر مشركه والوضوء بالنظر وهو قوله صل الله عليه وسلم من مش  
ذكره فليوضأه **فان قاله** ظهر بامر مشركه في الوضوء لا مشرك غيره  
فكره بعضنا على المطالب ببدء الاستتار والمناسبة ولا مناسبة أصلاً وذلك  
يقين للمؤثر على الامتثال والامر على الرجل على رجل طرفة وبطهر لثاثير  
بالنظر ونحوه **عنه** الاستتار والمناسبة وكذلك في خروج الحاج من السبل  
وذلك قال رسول الله صل الله عليه وسلم من عتق شتر كاله وعبد قوم عليه  
الباق فلعنوا عن الشتر سباً اخيراً وغيره ولا مناسبة له ويقاس عليه  
الامة الى غير ذلك من بطان لثاثيره ترجع حملتها الى فضيل الشتر استباناً  
مؤثرة في احكام لا يعاد مع كونها مؤثرة وانتباع تلك الاحكام اخرى وهذا  
القياس مما سبيل الخروج على المطالبه فيها دون بدء المناسبة او ما  
تستل به المناسبة فيها او ما وجه الافتقار الى المناسبة في الامثلة

المساواة ان لم يقصر اليها في هذه الامثلة **والحوادث**  
ان هذه الامثلة اختلف الاصوليون في سببها واما مشهور عن  
عنها بانها في معنى الاصل وهو اعدنا كلام يحمل والوجه سببها  
واما وان لم يس من قبل الامثلة السابقة وان القياس في مثل هذه  
الامثلة لا جعل السبب المؤثر في حكم مؤثر في حكم اخر حتى يطالب  
بامان المناسبة من الحكمين بالاستتار والمناسبة واخيه جعل  
السبب مؤثر في عين الحكم الذي ظهر به فيه ولكن في مجال اخر  
عن مخصوص عليه اظهر بامر الميسر الشمس وخروج الخارج في  
الحجاب الوضوء وهو يطهر باموره في اشباب الوضوء **عنه** لو قال هذه  
الاشباب اذ انقضت الطهارة ينبغي ان بعض الصوم لكان هذا  
وزان الامثلة السابقة ولعل له ولم يلب واد اظهر باموره في بعض  
الطهارة ينبغي ان يطهر في بعض الصوم ويصطر الى ذلك المناسبة  
بالاستتار والمناسبة **عنه** يرى ان تلعب هذا القياس  
ببفتح مناط الحكم وتنقله وسندكر امله هذا الجنس من صحة  
وورسعي ورتق من الاصولين هذا الجنس لاله الخطا في سببه  
احرون ما في معنى الاصل وحاصل ذلك راعى الى يقع معاني الحكم  
ومناطه بالغام اوسر واما عن مقصود ما صاوه الحكم اليه وان  
قوله من مس ذكره فليسوا اصاوه للوضوء الى ميسر الذكر لا اعتبار  
انه ذكره ولكن جرى ذكر الاضافة اليه واما الا الغالب في الميسر  
اذ سجدان ميسر لاسباب ذكره عنه كذا في قوله عليه السلام من  
اعوى شركه له في عبد فاعاق البص سبب اليسر به المؤثره لاعاق



بعض العبد ولحق جرى ذكر العبد وفاقا لانه السابق الى اللسان في  
العاده وهو نحو العاده كتابه عن الريق وكان كقوله صلى الله عليه وسلم  
ايما رجل مات او اؤلس فصاحب المتاع اخق متاعه والمرأه ملحقه  
بالرجل واخر جرى تخصيص الرجل وفاقا لانه السابق الى اللسان وهو  
نحو العاده كتابه عن الانسان في هذا المقام وكذلك لو قال تزوجته  
ابن طالق يوم يوم يد فهدم ليل لا طلعت عند اكثر المعها لان يوم  
في هذا المقام نحو العف كناية عن الوقت فانه السابق الى اللسان وكذلك  
قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يبولن احدكم في الماء الراكد يسهين  
فحرم صب البول في الكوز في الما لان المفهوم النع من يجيش الماء بالقي  
الحاسه فيه ولحق الانسان بطبيعته يسهين من القاء الحاشا في الماء  
من غير غرض واما سبق منه البول في الماء فخرى تخصيصه وفاقا لنحو العاده  
وهذه امور يعرف من دلالة الخطا في سياق الكلام وقرينة الحال  
فتبين شر على الخلق وتنفي عن المطالبه في هذا الجنس من الخلق  
بعد العن من الكلام **الجواب الآخر** ان هذا الجنس ايضا غير  
خارج عن فهم نوع من المعجم وان المس نوع هت اذ هو مقدمه الاما  
فانه لو كان الاله وسعت الشهوه ويدر الوقاع فصح المذكر في بعض  
الوضاكونه سبب خروج المذكر وان لم يخرج وكذلك لمس النساء  
سبب الاما في بعض الوضو وان لم يمسها كان النوم سبب خروج  
الريح فكان جديا وان لم يخرج وكذلك القاء الحاشا سبب خروج المني  
فجعل كناية وان لم يحقق كناية وجروح الحاسه على الجملة سبب

الاشتغال بالمطهر من محل الحاسه وفي جميع البدن ولحق خطا سبب  
البدن للقيس وامر على الاعضاء الطاهر والغالب فهد معان فهم  
من هذه الاشباب في الخصص وفي التعدي اما بنفسها واما بكونها  
قرينه معبده على فهم مناط الحكم من جملة المذكور وسببه على الغما  
لامدحل له في هذا النوع من البدن فهدا طريق يعبر هذا الفن وقد سبنا  
هذه الاجوبه بسبقا وفي على الحقيق خيال في مقابله خيال وهو شياق  
نوع من الجرك وتمهيد طريق في الجسد الاجساد انها العشف  
الشافي ما يدركه الان وهو ان قول القائل اذ اظهر بادر العله في حكم  
فام يسخان يوش في جنس اخر من الحكم ان كان محل التعدي جنسا اخر  
وان كان غير الحكم الاول او مثله فكيف يصور مع تسليم كونه موزا  
المنازعه في الحكم مع وجود المؤثر فيه وهذا خيال لا طائل وراءه وان  
العله اذ اظهر بادرها في حكم ولا تسعمل في اساب حكم اخر اعني في اساب  
نوع اخر من الحكم بل تسعمل للتعدي ذلك الحكم بعنه الى محل اخر على  
لسان المعها فهو على الحقيق اساب مثل ذلك الحكم في محل اخر وهو  
كالامثله التي صرناها في المس والموس وجروح الخارج فانه جعل عله  
لا سفاض الوضو ولا تسعمل الا في اسفاض الوضو ولحق في محل اخر  
عن محل النص كحسين الذكر من الغر وطس المراه الرجل وجروح البدن من  
عن المخرج المعاد وجميع الافسده تجري على هذا المثال فان القاسم  
لعديه حكم المنصور العله المعده ولعمده لعمم العله ولو كان  
يب بالعله جنس اخر من الحكم لم يصح هذا تعديا للمنصور بل  
كان هذا اسدا الحكم على سبيل الاستئناف وليعتقد هذا في كل ما يس

**اما المثال** الذي صرنا به في عدم الاخ من الاب والام والميراث وقاس  
 السيرة في ولاية النكاح عليه وهو هذا السداد الا حصاص هذه المزية  
 على عدم في الارث نعم لعدم وهو فضة معقوله ونعديه الى محل  
 اخر وهو ولاية النكاح ويخون نسبه وولاية الزوج الى الارث  
 كنسبه الزيد الى التمر والريابان الطعم او الكيل حرم الفضل في التمر  
 فمخرج الفضل في الزيد لا يشارك في العدة وكذلك الصغر على  
 ولاية المال وولاية البضع في حق الاب جعله ولاية البضع في حق  
 الثلثة عقل كونه على الاجبار والولاية في البضع في حق الاب وهو  
 محل الحكم في حق البضع في البنت والبضع في حق الثلث يترك  
 نوع من المال من نوع اخر وماله الزيد من التمر والرياب والحكم بالاب  
 محل الاجماع بعينه يعزى ويعم بالباقي وكذلك بطرد هذا الجنس في  
 جميع الامثلة التي ذكرناها واذ استعملنا الطريق لحرف وجبة التفرقة  
 جميع الامثلة وما خرج من هذا الحد فليس من العباس شي هو **قال**  
 السن جعل الشرع المتعلق له حرمان للميراث فجعل العباس عليه  
 بطلان الوصية وهو حرم اخر وهو ان يعلو فان كان الذي عليه الحق  
 سعيها او ضعفا ولا يستطيع ان يمل هو ولي الممل عليه بالاجبار في سائر البصرات  
 السفه والصعد على وضو البصر فجعل على الاجبار في سائر البصرات  
 من البيع والاجاز وغيرها **فلي** هو داخل في الحد الذي ذكرناه وانما  
 المفهوم ان الصغر والصغر والسفه سبب ثبوت الوكيل المشفق  
 عليه فيما تسمى الحاجة اليه من وضو البصر فيسار فاقسم الحاجة  
 يدل من محل البصر ماله سائر الكليات

والمطعومات من المنصوص في الربا اذا تباين بالنص وضو البصر والنيابة  
 لعله الصغر في محل الحاجة وعدم نيابة الى كمال يعزى اليه الحاجة **واما**  
 الوصية فمن يبقى الا لحاق يخلف السابق بهذا الطريق فبذلك استحقاق  
 المال فيطلق الموت نوع خلاصه تارة تسفاد بالقرابة واخرى بالزوجية  
 وخطور الوصية بالكلية واحد فخرج الا يترك الى العبد كما في الوصية  
 او بقول المفهوم من النص معارضته ببعض وضو مما يعزى باستعماله  
 وفي هذا يشترك الوصية والارث ورجع التمييز الى العدة وهذا شرط  
 كل قاس وما خرج عن هذا القياس فليس من العباس في شي فبقى خيال  
 السائل انه اذا سلم كونه مؤثرا فكيف يصور النزاع في المسئلة بعد الاجتماع  
 على وجود ما هو مؤثر **فلي** من سلم الاجتماع على كون الوصف مؤثرا  
 وسلم سلامته عن المعارضة في محل النزاع لم يصور منه مع ذلك الا  
 بخلاف اصل العاين انهما منشأ النزاع احدا من رما الاشتراك في كون  
 مؤثرا بالاجماع والمجادلة فيه فاعدا معارضته في الفرع **اما مثال**  
 الاول فكما نرى عسلا في حصة في دعواه ان المؤثر في ابطال هبة الميراث  
 حق الغريم وانما صحا بما يعتقد انه بطلان تصرفه بطراله في نفسه وليس  
 من الطرابط اقراره وانما سار عنهم لا بالاسلم كون هذا الوصف مؤثرا  
 بالاجماع وطريقة ان يكشف عما يدعيه من الاجماع وهو ابطال ما يدعيه  
 من الميراث لسبب معناه فانه حكم لا بد من بطلان ما يصح منه المرض الحيات  
 والذي يصرح بان بطلان له لان يدعي الميراث في بطلان احد هما انات  
 الاخر فمما ابطال تصرف العاقل بطراله لا عهد له وابطال تصرفه حق  
 الغير عهد في الشرع في مواضع بالاجماع فاحاله الحكم في هذا المقام الى  
 ما عهد في الشرع اعساره وابطال الميراث

اولى لانه معنى عرف بالاجماع ما به في جنس ذلك الحكم فراجع مثلاً  
البراع الى انا لا يعرف بالاجماع اولاً ولو اعرفنا اولاً في الاجماع لما  
نازعناه في الاقرار الاستدلال في الاقرار بعارض ما ذكرناه وهو  
فاسد على النكاح وسائر الصفات لرابطة الحاجة وبسببه ان  
حق الغريم لا يمنع الاعراض ما ينبغي عنه في هذا المقام خلاف حق  
الغريم في الرهن والركه وغيرهما واما الجنس في الاخرى المنازعة بعد  
تسليم الباقي بنشأ من بعد المعارضه كما ذكرناه على احد الاستدلال  
مسئله غرم ما للصحة والمرض كما يعتقد في مسئلة الثيب الضعفه  
ويعمد اليه وحسنه في مسئلة غرم السارق واما مسئلة الثيب الضعفه  
فتسلم ان الصغر على الولايه في حق الارث في حق ولايه اطفال وتسلم  
وجود الصغر في محل النزاع ولكن يقول عارض الصغر الثيبه وهي على  
لقطع الولايه بسبب الشترع ايها عليه لقوله عليه السلام الثيب اخ  
من ولها وتسلم الحكم وجوده الضمان في السارق ولكن يقول  
عارضه وجوب لقطع ومن ضرورة ايقاظ الضمان بعد افعال العضمه  
الى الله سبحانه كما مرر في تلك المسئله ولو استعمل ثبائدها في الاعراض  
على طريق المطالبه والممانعه وقال الاسلام ان تلف المال في البدعيه  
سبب الضمان بمجرد وقوع سقوط القطع بسبب الضمان  
والصغر مع افعال الثيبه هو العله وهذا كلام فاسد زافي كلام من  
يقول العله ما ذكرته مع السلامه على المعارضه فاذا ذكر وجه السلامه  
على المعارضه فهم مبررون عليه والمطالبه متوجهه عليه ما ذكرنا الحاره  
اذ ليس هذا طارياً محضاً اجزا العله بله منصب الاستفلال

عن النص وايما به ودلاله الاجماع على كونه مؤثراً ويزعم ان المناسبه  
كافيه في التعرف على ما استدبر وجه حصول المعرفه بها وقد ادا  
ولنا ان الجماعه فتاوا بالاحد كى لا تخف الطله الاستفانته دربعه الى  
مثل لا عدا كان ذلك بعليل لا تخيل مناسب بظهر وجه استدعائه الحكم  
وافضائه له في العقل ولم يزل دليل على ما به لا من جهة النص ولا من  
جهة الاجماع خلاف البطلان الصغر فانه مع المناسبه المعنويه  
ظهر ما به في الولايه المالكه وفي ولايه الزوج في حق الابن لا فاق  
وكذلك ادا قلنا حظ وضاً الصلوه عن الخاض لما فيه من المرح والمنشقه  
والكلفه مع تكرير الصلوه من ازا في اليوم والليله خلاف وضاً الصوم  
كان الكلام مناسباً مخيلاً متميزاً عن بطلانه بان الصوم يفيض لانه  
لا يفيض الطهاره مثلاً خلاف الصلوه فان هذا الفرق مناسب ولا  
يتبع الحكم وفيه العقل خال فهدايات المناسبه وليس يميز عن  
المؤثر بداته وانما يميز عن المؤثر بان ليس من جهة النص والاجماع دلاله  
على كونه عله بل لا دلاله عليه سوى مناسبته ومادك الاجماع على  
كونه سبباً وعله واسباب كالصغر مناسب الولايه ومن بد الاحصاء  
في الغراه مناسب المرح والهدى الى غير ذلك مما عدا من الامثله وقد  
لا ياسبب كخروج المطقة الطاهره جعل سبباً للعسل كالماسبه  
وكذلك من الذكر سبب تخيل المناسبه وهو وهذا وجه غير مناسب  
عن المؤثر في الطريق اما من جهة عن الملامه وجهه ان المناسبه  
المالامه تصرفات السرعه والخاسر تصرفات الشارع حال الله عليه وفي  
وملا حظه المعاني والى ما يكون غير ما لا يلهي جنس والى ذهب  
الى الجماعه ان المناسبه لا يكون عله الا سطر الملامه كما



سكره ومسه من الكفاية المناسبة ولم يشترط الملامه في كل  
 مناسب عهد جنسه في تصرفات السرع وهو ملائم وما لم يعهد  
 جنسه فهو المناسب الغريب الذي لا نظير له في تصرفات السرع  
 فهذا الان منزله يوم وقد تشبه على الناظر الفرق بين الملامه  
 والمور وهو المور هو الذي عهد في الشرع معتبرا كما في الصغير  
 والملازم لصاحبه فان **قال** فما الفرق بين سراط البائس  
 وبين سراط الملامه مع المناسبة فهو الفرق بينهما المور هو  
 الذي ظهر بانه عه في عين الحكم المتعارف فيه بالاجماع والنص في محل  
 الرأع او في غير محل الرأع كقول الخفي ان السب الصغير يروح لصغيرها  
 وليس ان عين الصغير ظهر بانه بالاجماع والولاية في حق الابن وفي  
 ولاية المال وقد ظهر بانه عين هذا المعنى في عين هذا الحكم في محل آخر  
 غير محل الرأع فتعدي ذلك الحكم بعينه وهو الولاية ملك العله  
 بعينها وهي الصغير في محل الرأع وهي السب الصغيره **واما الملام**  
 ومعنى ما عهد جنسه مور في جنس ذلك الحكم وان لم تعهد عه  
 مور في عين ذلك الحكم في محل آخر مثله ان سقوط فضا الصلوه  
 عن الخاف اذا علم بالخروج والخلفه تعلم انه من جنس معاني الشرع ولازم  
 له اذا ظهر على الخاف اسقاط الشرع جملة من التكليفات بلوع من الكلفه  
 كما في السهر والمرض وغيره ولم يظهر بانه عين المعنى في عين الحكم وانما وزان  
 المور من هذا الاصل ان ما يرسل الله سبحانه عليه وسلم ملا عايشه  
 بقضاء الصوم القاس في ايام الحيض وبرك القضا في الصلوه فمقاس  
 عليها سائر النساء والحكم

به في الحيض فمقاس عليها الرقيقه فمصدق ان يقال طهر بان الحيض اسقاط  
 الصلوه في حق الحرة فعدي عين هذا الحكم بعينه هذه العله في الزوجه وكذلك  
 اذا عللنا اسقاط الولاية على السب بالممارسه الحاصله لها وما تشبهه  
 المراه من الاخبار والتميز والاعتقاد الى المقاصد عداها الى السب  
 كان هذا مناسبا واكتفى غريب ادعاء السب من جنس تصرفات  
 الشرع في باب الولايات وقطعها فهو بل هو من جنسه قال الله  
 عز وجل واسألوا السامى حتى اذا بلغوا النكاح فان اسستم منهم شيئا  
 فجعل ممارسه السب للصرف في المال شيئا قصيرا ملائما وهذا المناسبه  
 مع الملامه في نهايه الضعف وليس من عرضنا عين هذه وانما المقصود  
 المسئل لعرفه الجنس وكذلك ادلنا قبل الشرع مع الاشياء الاربعه في  
 الزايلات شرابط فكان ذلك معللا بالظن المتبني عن الجرمه والعزم  
 فان ما يتقرب ويقترب حتى لا يصق طريق تحصيله وما يبتنيها به يسع الامر  
 فيه ويتساهل في امره فلا يصق طريق تحصيله لان المظنون به عقلا  
 وشرعا ما ظهر الحاح اليه وعظمت حرمة تشبهه والنسب بالشر  
 سيد لبعض الميسالك وشده بعض الطرق الى السب طنه به فهدى  
 الكلام فيه صرف مناسبه واكتفى غريب رعا الحكم به لا ملائم تصرفات  
 الشرع فهو لا بل في الشرع اسما لا للصع بشرط كالحرم والكولي  
 والشهاده وميزه عن الاموال فكان ذلك اظهارا لشرف الضع  
 وخصصا له من به الاعتناء وكشفنا عن خطره وحرمة واشاره الى  
 ان المال مسئل بالاضافه اليه وان مضمون مظنون به الاضافه  
 الى السبع فدل الحق انها عهد جنسه في الشرع وصار ملائما للصرفاته

الملامه

مع

وطريق المعرض ان يس ان تعينه النكاح لم يخ لهذا الطريق  
بل كان لحاجة البضع في الصور الى هذه الشرايط ولا حاجة في صور  
الاطعمه الى هذه الشرط معروض بهذا الجنس وحاجته بطريقه  
وغرضنا المصل ولا كذلك ادولنا القليل الذي لا يسكن من الانسلاخ  
ماتسا على قليل الخمر وعللنا خمر فليس الخمر يادع الى الكبر وان  
الطباع خلفه والعدا الذي يسكن كل شخص في كل حال لا يصط  
فحسب الباب حكم المصلحة كان ذلك كلاً ما مناسباً يستوي فيه التلذذ  
والخمر ويظهر ملائمته لصور الشرب يحرم الساع الخلو مع الاجبة  
والطوبى الهالاه داع الى الزنا وما جرى مجراه من عدم السمع الخمر على  
معدومات المحظورات ودواعيها مخون ملائمة ولا يتون مورا الدار  
الذي عنينا فيما سبق اذ لم يظهر بان عنب انبغات داعية الشرب  
الى خمر الشرب ولا طهر في مسيله الزنا بان عنب الطهر وحرمة في  
اشراط الجماله والفاصل الخلو بل طهر ابعار جنس الخمر في جنس  
البهيبة بالسرطه وان **قال** فاما ما في المناسب الذي لا يلام **فاما**  
فلا تسبق في المسائل مثلثة وان المعاني اذ اظهرت مناسبتها فلا شك  
عن ثقات الشرع الى جنسها في غالب الامر والذي يظهر لنا الان  
من امثلتها اربعة **المثال الاول** ما ذكرناه من جعل سقوط  
الاجبار عن الشرب بالمارشه وهذا وان عدناه في قسم الملامه فهو  
عدوا من المناسب الغرب الذي لا يظهر له **واما** اسلا البسمه  
الصرف فليس من هذا المصل وانما مثاله وطى الابن وجهه وكذلك  
لا يوجب قطع الاجبار عنه

اذا كان صغيراً أو فوزه من الاموال ما اذا ناول جنساً من الطعام  
وذاقه واستطابه أو أسكره وحل ذلك شاقط الا ترى وطمع  
الاجبار واسقاط الولايه واسلا السم يعرف هدايه الى المصالح  
والنكاحه عن داعيه السفه والسرور وغياوه الاشراف الصاوب  
عن الحداغ والغيب حتى اذا عرفت ذلك بما جاز بالسع والشرايط المال  
اليه يعرف ان البلوغ الذي هو السبب الطاهر في رفع الولايه فوزه  
ان يهيئ لمرء بان تقاد روح من النواحي للنكاح وراف امرها في  
اوراجاب مصالح النكاح وما يدرج عليها فتقاد للاجابه الى ما يفضيه  
المصلحة او يستعصى فيما سافى الخطيه وميل ذلك لا عهده في  
النكاح وامام الزوج بها ليس من هذا الجنس حال واما وزانه ماوك  
الطعام ودوقه ولبس الثوب وركوب الدابة فسق هذا نوعا غير ما من  
الكلام وهو مع كونه غربا صغيره في نفسه وكذا كسوف المعالي الغر  
فاما يظهر وهو لا يحرم الثقات الشرع الى جنسه في غالب الامر  
**المثال الثاني** جعل الزنا في مطعومات بعلة  
الطعم وهو انما من المعاني الغريبه الى لا يلام معالي الشرع وما ذكرناه من  
اطهار الملامه بامر البصع صعب لان الخصم لا يسلم اشترط الى الشرع  
**نعم** قد بالشهادة اما صوباله على الفوت بالحد او صوباله على السفاح  
الذي هو فاحشه وليس في حصر طريق بيع الزنا بالمفاضله او نشيه  
او دون الفاضل المجلس ما يقونه عن فوات هو **نعم** معروضه او صوباله  
عن فاحشه هو بصدد الاسماء بها ولا يجازي نشيه بهما فتقاد ذلك معه  
ان يسلم ما سببته غربا لا يظهر له في السمع



والاعتماد في مسأله اللب الصغره واساب الثيابه علم على الاصافه  
 اللغظه المستفاده من قوله عليه السلام التلب احق بمسبها من  
 وليها وفي مسأله الزيا واساب الطم عليه علم قوله عليه السلام لا سحر  
 الطعام بالطعام علم اقراره في كتاب متأخذ الخلاف وكتاب  
 خصم الماحد وان سبها على هذا المسلك الضعيف وطربو بهرره وهذا  
 الكتاب **المثال الثالث** بطل بعض العلماء حرمان العاتل  
 المرات بمعارضته بعض قصه في استعماله الحق قبل اوانه وهذا ان  
 لم يستعمل في معرض العقاب على عدوانه يكون فتا غرنا لا يلقى  
 نظير وادام حمله الفتا جنايه والحرمان عقوبه وكان منوطا  
 به لكونه جنايه ووقع عنه الصبي والحرمان كان ذلك من قبل  
 العلل بالحق الملازم بان امر الجنائات في العقوبات والتخفيضات  
 معهود مرداب الشرع ولو لم يعنى المعارضة ببعض الفصل  
 للاستسعا الكان بطلان اصى بنا فخرم الخلل الحاصل بالخلل بمعارضته  
 بعض قصه في استعماله من جنس الملازم ان يصير معهود النظر في  
 القتل في كل هذا المعنى والعقل غير بان ولا يستعمل على اليسير  
 والحيث ولا يسلم عن النفس وغرضنا صرد الامثلة لا اعيان هذه  
 المسائل **المثال الرابع** للمناسيب الغرب خصص  
 الرضوي برئيه بدم الوجه على البدن وذكر ميسوح بن ميسوح  
 حتى قال الشافعي رضي الله عنه هذا منه على كون الرئيه على هذا

في  
 على

هذا

الوجه مقصود الاول لم يكن مقصودا لم يكن الترتيب وتخصيصه بالذكر  
 مع ايقاع ميسوح بن ميسوح اول مرجانه على ريب الخلق من البداهه  
 بالارتق والاختيار الى الوجه والبدن والختم بالرجل الى غير ذلك  
 من وجوه الترتيب فتمنع الشافعي عن هذا الاستدلال بان يقال سبب  
 هذا الترتيب بدم الوجه لانه اهم الاعضاء يحصل لنطاقه وتاجه  
 الرجلين لانها اقوى الاعضاء البعيد عن النطاقه فالحاله الترتيب ونقل  
 الاقدام ومما سببه الخلف العسر ذلك فنبقى البدن والراس فكان يهدم البدن  
 اول دهي الى التناول ويصح مكشوفه غالبا والراس الغالب مستنور  
 يكون العمامه والردك خفت وطبقة وهو اظهر وهذا قول الكلام  
 مناسب ميسر عن قول القائل قدم الوجه لانه على شكل الاستدلال  
 هذا العسر ذلك من صفات خلقه تنبؤ عن الحكم الا ان هذا المعاني  
 وان كان مناسبه وعبره موثوق بها لدم تثبت من الشرع ملاحظه حسناتها  
 وتنسج البدن في امالها ولا يصق طر فيها على وجه كافيه لودكر  
 الترتيب على عكس المعهود لا مكر ان يعكس هذا المعنى وكان هذا الرضوي  
 للصلاه والصلوة ومع بعده فاخر غسل الوجه لانه اهم الاعضاء بالطامه  
 لكونه لعهد به عند الاشتغال بالصلاه اقر ولو ابتدأ بالارتق بالوجه  
 في البدن ثم الرجل لا مكر ان يقال سببه ترتيب الخلفه ولو قدم البدن لا مكر  
 ان يقال سببه تنطيف الاله الا ولا حتى تنطف بها غير ها واما على هذه  
 الخلافات تنسج طر بها ولا يؤثروها **م** هي ضالحه وهذا المقام لزوج الاستدلال

بالاية فان الاية ليس فيها صيغة تدل على وجوب الترتيب وانها  
تستلزم السند فيها الى الخصص العنصر بالقدم والتاخير ويقول  
الا يمكن له سبب مسببه وجوب الترتيب فقال له هذا ممكن  
تعلقه وهذه الامكانات تعارضه فطرق اليه الاحتمالات  
فهذا ما يخبر في امثله المناسب الغريب وقد بطرق نظري الى  
بعض هذه الامثلة في الحاقها باجتناسها وغرضنا حاصل من تعريف  
الاجتناس ولا غرض في اعيان الامثلة فحصل ان المعاني المناسبة  
تقسم الى مؤثر وهي التي تظهر اعصار عسها في غير الحكم المنظور  
فيه والى ملازمة ليست مؤثره وهي التي تظهر حلتها في حلت ذلك  
الحكم والى غرضه لم يظهر في الشرع اعصار عسها ولا اعصار حلتها  
وهو مع ذلك مناسب نوعا من المناسبة مهمز به عن الطرد  
الذي ينبو عن الحكم ينبو لا لا سقاضه ولا سعلوبه وهذا ما  
الاجتناس فان قال فان ما ذكرتموه بيان انقسام المناسبة  
بالاضافة الى ما دل على اعصاره من ايد او ملازمة او فعل بالامر والاية  
فما جدد المناسب وحقيقته في ما ذكره ارجح حاصله وما  
المعيار الذي دعونه كون المعنى مناسباً اذا وقع فيه الشك  
للتاثير والتاثير المناظر ول المعاني المناسبة ما تشبه

الى وجوه المصالح واماراتها وفي اطلاق لفظ المصلحة ايضا نوع  
اخر من المصلحة يرجع الى جلب منفعة او دفع مضره والعبارة  
الجارية لها ان المناسبة يرجع الى رعاية امر مقصود اما المقصود  
مقسم الى ديني والى دنيوي وكل واحد قسم الى محصل  
وارتقا وقد تعبر عن المحصل بغير المنفعة وقد تعبر عن الارتقا بدفع  
المضره يعني ان ما قصد ريقه وانقطاعه مضره وارتقاؤه دفع المضره  
وعباره المقاصد عبارة جارية للارتقا ودفع البواعث والمحصل  
على سبيل الاسرار وجميع انواع المناسبات يرجع الى رعاية المقاصد  
وما انفك عن رعاية امر مقصود فليس مناسباً وما اشار الى رعاية  
امر مقصود فهو مناسب ثم الشيء ينبغي ان يكون مقصوداً  
لشرع حتى يكون رعايته مناسبة في فيضه الشرع وقد علم على  
القطع ان حط النفس والعقل والبصع والمال مقصود في الشرع  
فجعل العقل شيئاً لا يجاب القصاص له معي مقبول مناسب  
وهو حفظ النفوس والارواح المقصود بقاؤها في الشرع وعرف  
كونها مقصودة على القطع وحرم الشرع شرب الخمر لانه ريل العقل  
وبقا العقل مقصود الشرع لانه له الفهم وجمال الامانة وحمل  
الخطاب والتكليف والبصع مقصود بالحفظ لان في التراجع عليه  
اختلاط الانساب وتلطيح العرائش وانقطاع التعهد عن الاولاد  
لاستبهاهم الابا وفيه التوثيق على الفروج بالتشهي والتغلب وهي  
مجلبة الفساد والتفانك الاموال مقصودة بالحفظ على ملاكها

عرف ذلك المنع من العزى على حق الغفر والحق الضمان ومغافه  
الشارف بالقطع وورثه الرب يعام مصود العصاص بهوله حار وعز  
ولحق في العصاص حياه باولي الالباب ونبه على افساد الحق بقوله يع  
ان يتوقع سلم العداوه والبعضا وهو من المظار والحزورات في امور  
الربا ويدبرن بها الصام مسله البرين ونبه على مصلحه البرين في قوله  
ان الصلوه سعي عن التجشأ والمذخر وما يخف عن التجشأ فهو جامع  
لمصلحه البرين ويدبرن به مصلحه البرا ايضا فجمع المناسبات  
مرجع الى رعايه المقاصد الا ان المقاصد تنقسم مراسها **فمنها**  
ما يقع في محل الضرورات ويلتحق بالها ما هو تنتمه وتكملها **فمنها**  
**ومنها** ما يقع في ربه الحاجات ويلتحق بالها ما هو كالمسئله **فمنها**  
**ومنها** ما يقع في ربه البوسع واليسر الذي لا يرفع الله ضروره  
ولا يسر اليه حاجه ولحق تسعاده بوع رفاهيه وسعته ويسهوله  
ويكون ذلك ايضا مصودا الى الشرعيه فهذه الشرعيه اليسره السهله  
الحقيقه وسعيون بالها ولواجتهادها هو في حكم الحسن والسمه لها  
في مفسه سعيها بالها وحصل مراب المناسبات الطهور  
باجل خلاف هذه المراسب فاعلاها ما يقع في مراب الضرورات في حفظ  
النشوت فانها مصوده للشرع وهو ضروره الخلق والقول مستشيره  
اليه وقاضيه به لولا ورود الشرع وهو الذي لا يجوز ان يعال شرع  
عنه عند من يقول بحسن

وتفسيه ولحق ان فلنا ان الله يعال جعل يعباد ما يشاونه لا يبي  
عليه رعايه الصلاح ولا ينزع اشراره العقول الى جهة المصالح والمفاسد  
وحزرها الممالك ويرغسها في جلب المنافع والمقاصد ولا ننحرف ان  
الربل عليهم السلام يتخشا بمصالح الخلق في البرين والربا رجه من  
الله جل جلاله الخلق ووضلا لا اجتئا وجوا عليه قال الله يع وما  
ارسلناك الا رجه للعالمين الى غير ذلك من الايات البرا عليه وانما  
نبيها على هذا القدر كيلا ينسب الى اعماد الاعمال ولا يفتقر  
طبع المسترشدين على هذا السلام خيفه التضخم بعينه مهوره  
في يعوش اهل البينه تعسها فلنعتقد على هذا التأويل ان العقول  
تتشبه الى الزجر عن القتل بالعصاص وكل مناسباته مرجع حاصلها  
الى رعايه مصود يع ذلك المصود في ربه يشتر العقل الحفظها  
ولا يسعي العقل عليها فهدا واقع والمرابه الفضوى في الطهور مثاله  
الحاب العصاص المشغل بحاطه على قاعه الردع والزجر والما بالمثل  
المجائز ومن قبله قولنا الذي يعطع باليد الواحد كما يعقل  
النشوت بالنفس حسماله ربه التوصل الى الاهدار بالتعاون اليشتر  
الهمين على اخذ باب الفساد واوران اليسوف هذا في واقع في المرابه  
الغلبا لا غلبا على مناسبتها وان كان يعرض عليها فمن طرواخر  
لام طريقه المناسبيه وغرضنا من ضرب الامثال بان مراب المناسبيه  
ومن هذا المعنى تعليلنا لخرم شرب الخمر بعونه مفسد للعقل  
الذي هو ملاك امر البرين والربا فهد الصامم الاخوان بسعدته



عقول العمال ولا ان يخلو عنه شرع مهد بساطه لرعايه مصلحته  
الحق والبر والبر والبر لا يستمر امله قط على خليل مستحق وان استلزم  
على خليل البر الذي لا يستحق من جنس الميسر وكذلك القول في مضمود  
البصع والمال وما يصح عا هذه الرسة واصال التوافق هذه المراس  
والسمة لها كقولنا ان الماتلة مرعية في اشتيف البصع اذ عقال  
الزجر وتشفي الغبط مضمود في اصل العتد مراعاته ومما به مراعاة  
الماتلة وفي التنكيل بالعاتل المعدي كما فعلوا الاجراق اذ الحرق  
والغرق اذ الغرق وما جرى مجراه وما له اصالي الحمر بعلل الحرير  
التيير يكون داعيا الى الشر ويحرك العطش الشرب باعنا على البرق  
الى الحاجة المطلوبة للنفس من الطرب والهزة وتعدية ناداك  
الى العليل من سائر الميسرات فاصل المعنى فيه جلي وهذا الاصل  
وومعه موقع الضمير والتشهير لذلك الامر المهم المضمود وقع  
ظاهرا لاسئل الى انكار مناسبتها ورجع حاصل هذه المناسبة الى  
رعايه المقاصد الثابتة **وما شال الصعيرة** **الاصالة** فان  
الواقع في محل الحاجة سلبت الوك على روح الصعيرة والروح من  
الصعير فان صب القوم على الطفل لحياته وصيانه وانفاق  
ماله عليه ونشوبه الطعام واستجار من يقوم بمصلحته وواقع  
محل الضرورة التي لا غنية عنها لان الحاجة الى الحصانة والنفسه  
طبيعية جبلية في حال

الصعير والاعراض عنها سعي في اهلاك الصبا كالمهر وفي ذلك  
هالك النفوس وانقطاع الجنس فهدايع موقع الضرورة **وما**  
روح الصعيرة والروح من الصعير فما رفق اليه ضروره ولا نفس  
اليه حاجه جافزه وتاجزه من شهوه وتوقا ولص مصلحته  
في الامور بسطط ما من النكاح والايصال بالخشاش والخشاش بالاصحار  
والجاطب الضفوف والكرمه المزمومة اذ اظهر المصلحه في نفسه  
فان نفوت ولا ينفق الظفر مثله فصح كذلك في محل الحاجة فصارت غبطة  
الضبي ومصلحته المستغنى عنها مقصود امر همه الشرب كغرضه  
الى لا غنية به عنها وصار رعاية هذا المقصود مناسبا كرعاه المقصود  
الضروري وما جرى مجر الضر وركه والتحق بترك الرتبة ثم ما جرى  
محرك التتمه لهد الغبطة كرعاه الحفاه والمحافظة على مثل  
على احوال العلماء في وجوبه وتلحوقه المناسبه بالاصلا لا كالكمله  
والتتمه برعايه هذه الغبطة وان كان الاصل الكافي من مضمود النكاح  
لا يفوت به فحريته عمل هذا المعنى في منع الولي من البصع من مثل  
وفي منعه من التزويج بغير نفق والوجوبه وان صح النكاح من الاب  
من غير الكفو فليس **لانكار** هذا المعنى بل يقول نفوض الامر الى  
الاب وهو غير متهم لشقيقته وابونه اولى واعلمه تفطرنه حقيقه

تؤاثر غبطه الكفاة وتزبد عليها فاضل المعنى لاستل المحبة وهو يستعمل  
اصلا بمعنى التيبب الضعيفه ويهول ترقيقها من جهة المعيشه  
فلا يعطر وقد كلف التيمم الى ليس لها ث ولا حركتها وغية التيمم  
وحما في البصر ويعطى الضعف ويسير فيه وجه المناسبة كما يتبادر  
بمن لا يقتصر عليه من حيث التدخ في هذه المناسبة بل يقتصر من وجه  
اخر ويرجع منشأ النزاع الى التردد في محل استعمال هذه المعاد عليا  
نذكر في هذه المسألة من الشرع في هذا الجنس نوعان في الاستعمال  
يُغفل عنه وهو اذ اثره الحكم اماره على المصلحة من غير تدبير وجه  
المصلحة فان مصلحة الضمير حاجته الى قوائم وحاجته لضعفه وضعف  
عقله وقد يقوى عقله عند من اهله البلوغ ولكن يقطع الشرع عملة  
الاشكال من طراف الاجوال بانواع الضعف الذي هو اماره المصلحة غالبا  
فيلزم الحكم مرة على غير المصلحة واخرى على اماره المصلحة وكذلك  
من الشرع وفي اتباع الامارة ايضا نوع مناسبه وهو عسير الوقوف  
على غير الحجة كما اذ يرتد الرخص على التيسر على غير التيسر واذا يرتد  
الولاية على القرابة على الشفقة لاهلها ويوم عليها وانما الغرض التيسر

على مراتب المناسبات وان حاصل حملتها سرح الى رعاها المفاصل  
وان المقصود ويرفع في محل الحاجة ويرفع في محل الضرورة ويرفع  
كوبها مقصود من جهة الشرع على القطع ويربط ذلك وكل ذلك  
من طرق المناسبات **المربية بالله** ما لا سرح الى ضرورة  
ولا الى حاجه ولا يرفع موقع المحسن والبر في التوسيعه والتيسر  
للمزاي والمراية ورعايه احسن المناهج في العادات والمعاملات  
والجمل على مكارم الاخلاق واحسن العادات ومثال ذلك حكم  
الشرع بسلب العبد اهليه الشهاده وليس الى سلب اهليته  
حاجة ولا ضرورة ولو قبلت شهادته في حال العبد له كان ذلك  
كقبول فتواه ورؤاه وليس لما كان الزيف نازل القدر والرسه  
صعب الحال والمزلة ما بات يد الاستيلاء والتيسر عليه  
وكاس الشهاده ونفودها على العبد منضبا غليا ومقاما يمينيا  
لم يرض ذلك لا يفتا بحاله ومهم مقصود الشرع في تنبيه الاهليه على  
هذا الوجه وفيه نوع مناسبه مما يرضي قول القائل لا قبل شهادته  
لا به لاث عليه الجمعه مالا وكالصبي فان سهو الجرحه بالنكف  
لا يرضي حاله سهو اهليه الشهاده بخلاف ما ذكرناه ولو قال القائل  
هي ولا به ولم يرض من اهلهما قالوا لا بات قبل ولم يرض من اهلهما  
ولا سبب لها الا ان تكفل شغل الحق بولاية العضو تكفل شغل  
الاولاد بانواع العهد شغل شغل مستدعي فرغة واهتماما صروفا

اليه والعبد مستغرق الاوقات بوطائف الخبريه وهذا المعنى لا  
يطرد في الشهادات لا بها كالأوليه الا رجع حاصلها الى الاختيار  
المعلوم ولو اسقام للعلل بهذا النوع لا تكون الرتبة انبساطه كعلل  
سلب الولايه وكذلك فبدل الشرع صحة النكاح بالشهادة ولو صبر  
على البس بغيره فمقصود الامتثال عند المخدود لا في الرتبة الثانيه ولو وقع  
جمع في مظان الحاجه ولكنه ليس بسهم للاستغنى عن الاسهاد  
على رضى المراه مع النكاح لانسب الاعلانه فمقتضى ان المقصود من  
حضور الشهود بمن النكاح بالاعلان والاطهار عن الشكاح بمراتب  
الظهور بضرر فمسط الشرع ما فيه من الخبط بشهادة شخص  
لها اهلله الشهاده حتى تكون الاطهار عليهما وقع فهذا الامر لا حاجه  
اليه وانما جرى مجرى الحسن الامور وكذلك قد النكاح بالولي ولو  
امكن لعلله بحكم المراه في مظنه الغباؤه لمقصود النظر ووقوع  
الشبهة والمبادره الى شوا الاحسان بانواع الخداع والاعتراض اوقع هذا  
المناسب في الرتبة السالفه ولا يستتب ذلك بص مثله الا لا  
ولا في البرقع من الكفو فمقتضى لعلله لو ثبت ذلك بص اطمأنا  
بذوات المراتب الجيا والانزوار عن مباشره النكاح فمقتضى  
التشويق الجاهزه بالتشويق الى الاجال والشرع يحمل على ما بين  
الاخلاق وفي مباشره النكاح بنفسها ما يافض ذلك وقد وجه الشرع  
الاحلاق مقصوده من وجهه

وبعد الاستعلام من اوصاله فمنه نوع من المناسبه وهذا  
وامثاله اسلمه المناسبات الواضحه في الرتبة الاخيره وايها من اصعب  
درجات المناسبات وسند صراحي الجمل الذي خور الاعمال فيه على  
مثل هذا المعنى والموضع الذي لا يعمد فيه اسلم هذه المعاني ومن خاصه  
هذه الرتبة انه يغلب فيها المناسبات الخياليه الاقناعه وعلى الجمل  
المناسب يسمى ان يحقن عفا والخيالي افناعي واما المعنى  
العملى فما ذكرناه في الرئيس السابق وهو الذي لا يزال يرد ادعاء الحق  
والشهر والسفر وضوحا ويرقى به من النام الى شغل العقليات  
واما الخيالي الاقناعي فهو الذي يميل الى الاستدلال بالمناسبه  
عن الطرد الذي ينع عن الجمل فاداسلط عليه الحق وسرد اليه  
النظر بخل حاصله وانكشف عن عرطاط ماله لعلل الشايع  
خبر من سوغ الخمر والمسه والعززه بحاستها وفاسر العلب والتسرف  
وسائر الحاسات العبد عليها وجهه المناسبه في الحاسه ان حكم  
الشرع بالحاسه في الشيء امر باحسانه ولا شاره الى اسفاره والحب  
عن مخالطه وفي الامور على سعة ومقابلته بالمال والحق الصان  
على مناله اقامه وزنه سافض ما عرف من خبيثه بغيره الشرع  
اياه وهذا الفن واقع في الرتبة الاخيره اذا لا سعل بالمع من سعة حاجه  
ولا صوره وانما يرد ان في الامور على سعة بعد تحيس السرع اياه ما  
سافض محاسن العادات وسوى في هذه الغضيه سائر القاسات  
والمع كونه خياليا افناعيا الحادق سسلط الحق على هذا الكلام  
فيقول هذه الالفاظ جمليه ركب وخيل من مجموعها مناسبه فاذا



حرد النظر الى المعنى في حقيقته والى الخراج من المناسبة الازمعي  
مناسبة ان الصلوة لا يصح معه الا منع من استعماله ويحرم من الاستماع  
بالجاسات جاز بالانفاق ومعنى البيع نقل الاختصاصات بيد  
ولا مناسبة من بطلان الصلوة باستعماله وبين المنع من بيعه في هذا  
يختص العطا ويقطع المناسبة ولا يزال برداد المناسبة خفا  
واندازت بالحق وان كان على الجملة ليس بغير نظر الترخيص مع  
منعه تاخير الحاشية والكف عن محامته ومساكنة الافاعات  
وروجب في الشرع معتبرا وليس بعد اعساره ادا دل عليه مسلك  
نعم اما مجرد هذه المناسبة في ما لا يتجزى على عوى التعليل وكذلك  
اذا قلنا حر الزنا في الاشياء الاربعه بالظهور وحرمة بعضها الطريق  
الحاصل فما غزى نفسه فان ما غزى لا سال الا نوع تغلف ويحتمل  
شرطا ومضائق وما سقط حرمة لم يصبو طريقه بل سهل مسلك  
مناله كان هذا كلاما افغيا ضعفا يخشف لادى الحق عن غير حاصل  
اذ قال العز بن الحارم بصلان عن الانكاف والاسراف والمصع  
ان بصلان عن الحاصل بطريق التملك فلا بد منه بله طريق التملك  
ويصح مسلكه لشدة الحاجة اليه وكذلك ادا قلنا ان العبد لا يلى  
امر وليه لانه مولى عليه وبما فرض ان يكون الشخص الواحد وليا ومولى لاهليه  
خيل هذا الكلام في مبدأ الامر مناسبة ولكن يخل تعميمه بان  
بقال المساخران يكون وليا فيها هو مولى عليه فيه فاما ان يكون  
وليها من وجه ومولى عليه من وجه آخر

فلا كالامراه فانها لى امورا ويولى عليها في عقد النكاح ويرجع حاصله  
الى ائنه ادا سلب ولا يسه عن امر نفسه بخلاف سلبها على غيره فسد  
المرء نفسه ثم يرضى بعول وهو ليس منصرفا لنفسه وكف بلى غيره  
ويرجع الامر ارقاعى مالم يذكر وجه تضرر المولى بسبب اشتغال  
العبد واستعراقه الاوقات بوطائف خدمه السيد فهد امثله  
المناسبات عا فاقوب الدرر حاب وطريق تركب الاواعات  
اواس قضايا حمله من اسباب معصه وبنا الغرض عليها فيقتبس  
من الحاشية قضية حمله وهي الخقاره والحشاشه ويقتبس من  
الاورام على اسع والمقابلة بالمال قضية حمله وهي تشريف واقامه  
وزن واثبات وزر ثم يلتصق الساقى بالفضس الجلسن وكذلك  
يقتبس من وصف الطمع حرمة بلى عن عزه ومزبه وهي قضية حمله  
ويقتبس من الحاصل جمع الطرق من غير بصق ومن يد اعنا  
قضية حمله وهي التساهل والتهاون ويختل تناقضا بين  
الفضس فيسقط منه المناسبة وهي الحياطة على القضية المفقو  
الباية بفي ما ساقها وكذلك يقتبس من رفق العبد نوع ذله وصغار  
ومهانته ومن قول الشهادة علوم منصب وارتفاع قدر ويختل  
بشهما ما ما ولو رفع هذه القضايا الجمليه الى اسبب من القضايا  
المعصية الخاصة وبسبب القضايا الخاصة بعضها الى بعض لم  
يناسب وهي قول القائل لا يصح الصلوة معه فيطردعه وهو  
مطعوم محاب اليه فيقه الصلوة والجلس والحرم فيه النساء والفضل  
ومملوك ولا يصدق في قوله مع العبد

وهذه الامور لا تناسب نفسها وباسب بعضها بالجملة وسيل  
جل هذه التعديلات بتفصيل ما اجمعه الخليل من العصابا من انما لا يزيد  
على المعنى الخاص الذي ورد موجبا لها واد المراد عليه ان يطعن المناسبه  
وهذا ان من رتب المناسبات وطرفها ودرجاتها وامثلتها وان  
قال ذكر حقيقته المناسبات وانواعها وانواعه فالدليل  
على استعمال المناسبه وانواعها وما للدليل على كونه طريقا للتعليل  
ومعرفا **وهو** المقصود بالسلام واختلافنا من الامثله اذ لا  
نعرف وجه دلاله الدليل ما لم يعرف الدليل نفسه ومناسبه المعنى  
على كون الحجة ثابتا به ومغلقا عليه **وهو** اولنا نعرف  
حلا قايما لهما القاسم في قول المناسبات على التفسير الذي ذكرناه  
والمعنى بالخليل هو المناسبات وما ذكره ابو زيد من ان الاختلاف لا يمكن  
الدلالة عليها مع الخصم والطرف انه عن ذلك ما رجع الشبهة  
العلب ووقع في التفسير محرم الالهام الذي يصدق بظافة العبارة  
عنه وما ذكرنا من المناسبات خارج عن الفن الذي ذكره وهو الذي نعتبه  
بالخليل ايضا اذا اطلقناه ودليل قوله ما هو الدليل على قبول القاسم  
المؤثر الذي وردنا ودليل قبولها جميعا ذلك اصل القايين وهو اجماع  
الصحيح والطرفين **يد** اراد بالمؤثر المناسبات الملازم ولم يشترط  
الناظر على العمل الذي وردنا بل اكتفى بالمناسبات مع الملازم **و**  
لذلك ما صرح من الامثله للقايين المؤثر اذ قال قال رسول الله صلى  
الله عليه وسلم ايمان الطوائف عليكم

والطوائف علك سقوط الحاسه بضرورة الطوائف علوا للضرورة  
ان في سقاط حتم الخطاب وهو ما نعتبه بالمناسبات وان الحاجة داعية  
الى الخاطفه فوقع ذلك في الرتبة الثانية من المناسبات التي ذكرناها **وهو**  
ملازم بجانس لمصرقات الشريعة في توسيع الامر في مطاوع الخاطفه  
ومن امثله قوله في مسح الرأس مسح ولا تسن سلك كمسح الخف  
نماه مؤثرا وانه واقع في الرتبة الاخيره من المناسبات التي ذكرنا امثله  
وكذا الذي في عند تمام الخف بشبهه مجزأ او مناسباته اوانعيه **و**  
وساها ان قاله ولم علت سقوط التفرقة في الاصل بكونه مسحا  
فطالب ما ذكره فان قال لا لا المسح في ذاته احف من الغسل فيكون  
في الغسل من المشقات ما لا يجهل في المسح ولا يصح المسح قبل  
ارتد في الخاف لخصف هذا الركن متى قبل بالغسل في حق استيعاب  
نحوه هذا ما ذكره ابو زيد في ايدنا بانه وفيه نظر اذ تسلم ان المسح في ذاته  
احف من الغسل لخصف لم يصح بضرورة وما وجه المناسباته وان ظهر  
في الشرع لخصف الارب ما يرد في مع التكرار يبقى قوله انه ظهر بانه  
في الخصف حيث لم يجب استيعاب نحوه وهذا تشويق الخاطفه اثر  
عن العلة في جنس الخف المناسبات فيه وهو الخصف **وهو** اد اعلم المسح  
مؤثرا في الخصف من هذا الوجه ظهر بكونه مؤثرا في الوجه الاخر من الخصف  
فقال **ومن** سلم لك ان ذلك من اثر كونه مسحا ولم يعرف ذلك ولم ينظر  
الا لخصف مرون بوضف فلم جعلته معلا لذلك الوضف وليس له نص  
ولا اجماع **ومن** سخر على من يقول المسح في الرأس الكف فيه الا قل **وما**  
سطلق عليه الا يسمي لانه واقع على الرأس فهذا علته فان قال سطل

بالمسح على الخف فانه يباويه والحجر وليس واقعاً على الرأس <sup>ورأى</sup>  
 عكس وليس يقض والعله فانه كونه على الخف وخوضايات الحجر في  
 مجلس يعلين فان قال <sup>واي</sup> مناسبة لكونه على الرأس او على الخف في  
 الامصار <sup>فما</sup> هذا اعتراف بان طريق المعزفة المناسبة واداء حلقه  
 مناسبة للمسح بالحجر ولم يظهر مناسبة هذه الاوصاف وجب  
 التعليل بالناسب والامر <sup>من</sup> من يدان في اجماع في تعليل الحجر  
 بكونه سبياً وانما الطريق هي المناسبة وطلب البادر وطلب المناسبة  
 واحد وهما عبارتان عن معبر واحد فاما الامصار في الاستدلال  
 ايات العلة بالاجماع او بالنقض ولا وجه له وهذه العارة بداولها =  
 الملقه من ربي رددوه وان العلة ما ظهر بانها بالنقض والاجماع  
 وهذه الامثلة لا تضبر على هذه الترجمة بل يصرحون الى تفسير البادر  
 بالماضية لم يصرحوا مناسبة ضعيفة ومناسبة المسح للتحقق  
 في غاية الصعوبة وحاصله يرجع الى انه خفف بداته فيسحق حكمه  
 وهو في محض كاد يلقى باقاعاب المناسبات وتتبعه عنه واي  
 بعد ان يقال الامصار على الأقل نوع خفيف لا يعمل عليه وليس  
 ذلك لكونه مبيحاً وان ازادوا الانصاف فيسببه ان المسح من المضار  
 التي لا يهضم الاستيعاب في المناسبات بخلاف الحسل فهذا مستبعد  
 وليس من عرضنا عن ذلك المسألة وانما عرضنا اصطراطه بهذا المثال  
 الى القول بالتحليل المناسب والمع من الامصار في ايات العلة على الاستدلال  
 بالنقض والاجماع وان ذلك ليس وجوده في

خ بالغنا

خ الجلب والغنة

المسائل الفاسية ماله الاخر قوله انما متى ولنا كاح الامه مع  
 ظو الخرجة خور لانه معنى خوز معه هذا النكاح للعبد محو الخرجة ما شأ  
 على الجهل والغنا وجوده رصب بعمر مهتر سمي هرا مؤثر او اورد  
 في املة المؤثرات وايضا يطور هاهنا ايات العلة واما هاهنا انصاف  
 بالاجماع والمطالبة عليه ان يقال ولم يلب بالامع العبد لا يصلح ان  
 يكون ما يتبع في حق المحرم سلمان الجهل والغنا مع الخور لانه لم يصب  
 العبد لا بل لم يصب العبد لانه لم يصب الخور لا بل لم يصب واحداً منهما  
 بل بل ذلك علمهما على وجه واحد وهو الانصاف فاقال لا الشرح  
 بنا جواز النكاح على الجلب ونصف حكمه بالزرق وحقن الحجر  
 تشا للعبد يستحق العبد والنصف على ما عليه الحجر والكل فلا  
 يفتقر قال في هذا القيد ويستتويان في ما يقرى لا كراهة ابو زيد  
 من انشده وهو في حكم اما الفقرة في العدد فيسلم واما قوله انه  
 بقى الباقي متساوياً للعبد في حكم في مجال النزاع وليك ذلك مسلماً  
 وعليه اقامه الدليل فاقال استتويان في الجهل والغنى ويستتويان  
 في القدر قلنا لم يثبت ذلك ولم يعبر ان يستتويان وجهه وفتقر  
 من وجهه كما في العدد وغيره وانما استتويان وما استتويان  
 لا فتضا الدليل التنشوية لا استتويانها وحجج اخر فيها الدليل القضي  
 للتنشوية هاهنا فالمطالبة لا تفتطع عن هذا الكلام بل الدليل لانه



حاول تحليل النفس في الأصل بعلمه مؤثره موجبه وقد تعذر بحال كما  
سلسرجه من بعد وإنما استدرك الثاني أما بعضهم أو دلالة أو  
بسير لم يردك الأساب وفيه فان الشافعي جعل القدر على الطول  
ماتعاً فهو المدعى وكوبه ماتعاً فهو المدعى موجب ومقتضى فاما علم  
كوبه ماتعاً فهو البقاء على الأصل ولا يقتضي موجباً بل يقتضي فيه ثباتاً  
الدليل المتغير وإنما استدرك في هذا الجنس عموم كونه عر وجب  
وأنحو الأماهي منكم مثلاً إلى ان سبب المدعى ان هذا مخصوص بالمواع  
وان العذر من المواع ويركز ما خذ أو استدرك بطريق الدلالة  
فهو لو منع الحر لم يمنع العبد وإذا لم يمنع العبد دل على انه عر مانع  
في حق الحر فهذا التشكل من الدلالة حايه في النفس ولحيته في هذا المقام  
لاستدعي المطالبة أو استدرك السبب وهو الطريق الحار في  
جميع هذه الاجناب فهو كونه ماتعاً اما ان يقتلني من السمع  
او من العار ووجهه في العار قضاءه الى الأرقاق أو أساسه  
من منع الحر لحيته كحاج امه وهذه الطرق باطله وإذا انفي دليل  
على انه في منع لم يؤثر فهذا هو الطريق في اجناس لك كما استدركه  
وغيرنا الان ان نقول من اجترى قتل هذا السلام كيف حسن منه  
ان يدرج مذهب في العلل ان العلم ما دل النص والاجماع على كونها  
عله قبل علمه في جميع ذلك يشوف الى المناسبه وقد بشرط  
معها الملايمه وكلامه في هذه الامثله يرجع الى اظهار الملايمه وهو  
مراده بالمايوسه وكذلك اوردني

املتته عن الشافعي ان الكناج ليس بمالك ولا يستشهد النساء وال  
هو مؤثر لان المال مخلوق بذاته فكثيره المعامله وفي بعض الامور  
وهو بالرجال نوع خرج وهذا ما نفعه بالمناصب الملايمه وكذلك قال  
قال في النافع لم يدرج عليه ولا ساوى الكناج الذي لم يدرج عليه  
في حرمه المصاهير وقال هذا مؤثر وهو الذي نفعه بالمناصب كما تقدم  
واما ما نفعه من امثله المؤثر عن ابي حنيفة انه قال المحجور عليه اذا  
استودع فاستهلك البدعيه لا يصح لانه لما اودعه فسد سلطه  
عليه وزعم ان هذا مؤثر والامر على ما قال ولحيته ليس من قبل  
اسات وصفه على الأصل فان هذا الكلام لا يقتضي الى اصل لويس  
وليس هو على شكل هذا القياس الذي حذرنا بالجمع بين الفع والاع  
برابطه وانما هو من قبل دخول التفضيل تحت الجملة ويستدرك جنس  
هذا الدليل وحاصله يرجع الى ان السلب مسقط والادعاء هاهنا  
سلباً وكان مسقطاً فهماء من باب ومنه لا مصور الخلاف  
في النسخه مع سلب المبرمات وهو كونها كالحوان نامي وكل  
انسان حيوان فكل انسان نامي ومنه ان السلب من الفقه كل معصو  
معصون والعقار معصوب فكان مضموفاً وليس هذا على شكل القياس  
الذي خشيته واما محل النظر اسباب الغصب في العقار وما خذ طلب حله  
العصب ودلت لا يعرف من القياس محل الطر في الادعاء فان  
الادعاء سلباً وما خذ طلب حله السلب ولا تؤخذ ذلك  
القاسم ومن هذا القسماً ما اوردته من قول ابي حنيفة اذا اشترى  
نصف ابية لم يدرج للبائع لانه

عن بزيه وكنه ما أورده عن محمد بن الحسن من قوله إذا قال  
لزوجته إذا دخلت الدار فابت طالق ثلاثاً ثم طلقها ثلاثاً عادت  
إليه لم تحل الدار لا بطلان فيه حتى طلقها ثلاثاً وقد ذهب خلاف  
ذلك المالك كله وإن خالفه أن النكاح لم ينعقد إلا بالطلاق  
الملك ولم يبق ولا يقع ومن سلم هذه المقدمات فلا يصح خلافه  
في النكاح **فدعا** في المقدمات ثم يخرج القول في أمثالها إلى  
كلام هو على شكل القياس الذي فيه وقد بان على الجملة أن  
المناصب الملازمة مقبولة باتفاق القاسم وأما اختلاف القاسم  
في المناصب الغريبة الذي لا يلزم والمناصب الملازمة المرشدة  
له أصل معين وهو الذي يلبس في لباس الفقه بالاسم  
المرسل في الأعمدة على الأصل المناسب المصلي يظهر في الفرع  
من غير استسهاد بأصل معين **ومرشد** رحمه الله مشير  
إلى إساءة المصالح المرشدة وللشافعي وجه ترددي في المناصب  
الغريبة الذي لا يلزم ولا يشهد له أصل معين فهو مردود ولا يعرف  
فيه خلاف فيحمل منه أن ما لا مناسب لا يجوز نصبه عليه بالرأي وإنما  
يعرف نصبه عليه بدلالة النص أو الإجماع أو الإجماع فاما ما لا مناسب  
فأربعة أقسام مناسب جمع سهاد الأصل والملازمة فهو وجه باتفاق  
القاسم ومناسب عدم الملازمة وسهاد الأصل وليس في ما يوافق  
ومناسب سهاد له أصل معين لكنه غريب لا يلزم ويعني سهاد  
أصل معين أنه مستطام منه من حيث

أن الحكم بغير شرعاً وفعلاً ومناسب ملازمة لا يشهد له أصل معين  
ومناسب كرامة ذلك في المصالح المرشدة فاما المناسب الغريب الذي  
لا يشهد له أصل معين فمنه ما ذكرناه من المناصب الغريبة لو  
قبل أمثالها لا مناسب الحكم لا لعليل الحكم الوارد كما لو لم يدع قوله عليه  
السلم القائل لا يشهد فقال قال لا يورثه معارضة له بقض قصدي في  
الاستعمال في المرات قبل إقراره وبعمره مناسب ويرد لسان  
الحكمة في هذا الوجه له والإلزام لا بد من فصل القول في المناصب  
الغريبة المستنبط من قول النص في المناصب الملازمة المرشدة  
لا يشهد له أصل معين **أما المناصب**  
فالأعمدة عليه في محل الإجماع ويندرج من خبره المستند بأم  
أحدهما أن مستند القول بالقياس جماع الصواب والمقبول منهم  
العليل المعاني الملازمة دون المناصب الغريبة التي لا يطر لها في  
الشرع وإنما إن كنف عن مستند المستند فيقول حكم  
الصحاب بالرأي والقياس لا من لبا أنفسهم بل فهموا من مضاد  
الشرع وموارده ومداخل أحكامه ومخارجه ومجازيه ومباغيه  
أه عليه السلام كان يبيع المعاني في بيع الأحكام الأسباب المتعاضية  
لها من وجوه المصالح ولم يعولوا على المعاني إلا لذلك فهموا أن الشارع  
عليه السلام حور لهم بتأويل الأحكام على المعاني التي فهموها من شرع  
كقوله عليه السلام بلغاذا لم يحتم وبقوله احتذر رأيي  
وأحذر قوله لعمري صواب الله عليه إرأيت لو نصح صحت  
تمار من تحت وقوله للجمعية إرأيت لو كان على أبيك **دس**

وقوله انهما من الطوارق عليهما والطوارق كل ذلك  
على الخمر والطائر والسبوه بينهما عند الإجماع في المعاني المحمولة  
منها فهذا مستبعد من كونها أصح مما سببه على المعنى فيه بصرها أو  
بعضها بطاها وأيضاً فاما ما ذكره لم يذكر عنه وطريق البصر لعلته  
ملاحظة عادته المألوفة في أسباب الأحكام وفيها كالأحاديث  
إذا قال لغلاليه أصرب ولانا لا به سرق مالي فهو شبهه بصبيه  
ولو قال أصرب ولانا وأضر ولم يذكر سببه وأضر علم الحاضر  
أيه ورشته غلب على ظنهم أن الداعي له إلى الأمر بالضرر  
هذا إذا عرف من عادته وجأه بمقابله الأسياء مثلهما على طريق  
العقاب والزجر والإسقام والنشفي وأما الرجل الذي عرف من  
جأه على الطرد بمقابله الإساءة بالأجساد والأعضاء والجوار إذا  
قال أصرب فلانا وكناور علنا شتمه لا من لئاليه وحربه للشتم  
الدواعي والصوارف خلف الطباع والعادات والرجال المنعم  
اللتقى إذا بواضع له رجل احتشال بحون ذلك تبرز كآمنه بتقوله  
واحتشال بحون طعنا منه في دياره ونعماءه ولا يعرف ذلك إلا بعد  
المواضع فإن عرف بالكبر والسيوال ونجح المال بهذا الطريق  
ظهر أن سبب بواضعه ذلك هو أن عرف من جأه الزهراء الدنيا  
والأعراس عنها والبرع عن التضييق بذي له السؤال وهو مع ذلك  
ملازم سمه البهوى والسيلا طهراته بواضع لسوءه لا لغناه وان  
لم يعرف من عادته المواضع شئ من ذلك

الامر بما لا يفقد لك معاني الأحكام بعمل مثل هذا الطريق وكل ذلك  
يستند من موافقة معاني الشرع ومخوطه من المصالح لاه كما ناعا  
كثيراً من المصالح اعرض عن أنواع من المصالح وهذه المصلحة المناسبة  
إذا ظهرت أمكن أن يكون ملحوظة وأمكن أن لا يكون ملحوظة وأما  
وقع دية مفرقاً بالحق وفاقاً كسائر الأوصاف مما لا يترجى حجه  
الأعشار على جهده الاختلال وإلى مثل هذا تضارب الصحابة إذا  
سبب من مسائلهم فملا كلوا في مسأله الجديع الأخ وليس بها نص  
واحتشال التهديم واحتشال التشريك فعملوا في الشارع على الله  
عليه وسئل في الترجيح والتسوية فلا يحط مراتب القرب فقالوا  
لجدة الأب والأخ ابن الأب وكل واحد يدب بواسطة واجبة  
والواضحة هو الأب فيستويان في شتر كانه وقال الخرون  
كما عرفت من ذاب الشئ ملا حطة القرب عرف في ملا حطة  
القوى في الترجيح ولذلك قدم من فرق سببه بالجسوبة وقدر  
ابن الحزم وأرسفل على ابن الأخت وأقرب والجسوبة وقدر  
في إقاربه الولايه ليس ذلك لاختلاف الجدات عند فقدا الأب  
وليس الأخ أباً فقدم واجبت عنه بأن البنوة أقوى من الأبوة ولذلك  
فضل الأب على الأب في الميراث والأخ يدب في بنوة الأب والجد  
خبر الأب



بأبوتها فتعادل القوة وقلة جبراً إلى جميع نظائره وعاد ذلك اتباع  
للمعاني التي عرفت من عادة الشرع اعتبارها وملاحظتها جنسها  
فإنما تستخرج جهه الاعتبار على جهه التعديل والاهمال ملاحظه  
العادة المألوفه وليس ذلك إلا بالامامه هذا طريق تفقير هذا الجانب  
والذي نراه والعلم عند الله جواز التعديل بهذا المناسبت والركن  
فلا يمانع أن نقول المسأله قطعيه ولكنها احتجاده وإنما هي  
المقطوعه في الشرع أصل القياس في الحكم بهذا النوع من القياس  
فهو في محل الاجتهاد والظاهر عندى جواز التعويل عليه وأنه  
ملحق بالمناسبت اللام واركانه في الظهور ولكن للمعاني  
وذكرنا في بطلان تفاوتها عند التوارد والترجيح والتمسح  
فالموت الزبدي فبقائه على التفضيل الذي جردنا القياس المقتضى  
وهو ما دل على مسكناً نقل على اعتبار عينه بقدره على المناسبت  
الملايم والملايم مقبلة على الغريب ولكن المناسبت الغريب أيضاً  
حجة ويصح وجهه بالانفضال عما نصرت به الجانب الآخر  
وأما التمسك باجماع الصحابه وأنه لم ينقل عنهم هذا الفرع فلا حجة فيه

وذكرنا في الإجماع جميع مسائلهم على الجملة المفهوم من الصحابه  
إجماعاً على الإجماع في ذلك المعاد على الزكي الغالب دون  
الفرق متباينه الملاحظ ولا يجمع جميعها إلا الحكم بالراى الأغلب الآخر  
وهو الذي لا اجتهاد الذي قرر رسول الله صلى الله عليه وسلم عقداً  
عليه وعلى سائر من أتوا به فيريد غلبة الراى **والأشياء** ما ذكره  
الاسماء بالاحسان لا يحل امره بالصرب بالشيء المعلوم **والأشياء** ما ذكره  
وما عرف أصنام عاده الشارع صلى الله عليه وسلم بقصده **والأشياء** ما ذكره  
محور التعديل ولكن في هذا المقام بل من عرف منه مقابله  
أحد هذا ما يعرف من عاده الضرب والعقاب بخفيه فظهر التعديل  
بالشيء والأشياء ما عرف من عاده مقابله الاسماء بالاحسان  
فظهر مع معونه هذه العاده بطلان التعديل **والأشياء** ما ذكره  
له عاده بنى في الاثبات بطلان التعديل **والأشياء** ما ذكره  
على الظاهر الذي لا ينافي فاد امر بالصرب واد عرف الشيء غلب  
فمنهم من يقتل الحاسوس للزجر ومنهم من يقتله مقابله الحاسوس تنقسم  
لأصناف أو بسبب سببه لا يستثنى عوراء العرومه ولو فرضنا  
ملاحظا حدث العهد بالملك عشر عا حاسوس فقتله لم يسرب في  
أيه قصده مقصد العقاب على خسسه ولو عرض مع العلم والقدر  
على العقاب واستتمل لم يسرب في أي قصده مقصد الاستئثار  
له في الاستكساف وتنبيه بطلان لراعه سبباً طيباً لا قطعاً

فان قيل اما يعرف ذلك بملاحظة ما سار الملك وان  
الغالب ان مسا الحكم يقع ذلك وكذلك الامر بالصواب للشا  
يعرف ان داعيه حربه الشتر ملاحظة لغالب عادة الخلق  
وان الغالب ان الناس وازاده الشتر والاشياء لا ينفق وتوافق  
ذلك فضله جيله طبيعيه فلم يستغنى في فهم ذلك عن ملاحظة  
عادة وملازمة الفعل **فاما** الملك الواحد ادله منته سره قبل  
حاسوس وعه اخرى اسمائه وانفق ثقتله وعلم انه سلك  
به مسلك القناب فان كاتب عادته معارضة وعادات  
الملك معارضة ولكل ادب الحكيم عاومه وتفهنا على انه اجاب  
بلد الراعي المعينه وكذلك الحكيم يستدعيه ويناسبه  
حجتها على وفق معنى سفاقي ذلك الحكيم وجيب بلد المناسبه  
غلب على الظن انهما مقصوده وملاحظة من الاب والام والاح  
الراعيه المتفاضيه واد ارض مرات من الاح من الاب والام والاح  
من الاب احتمل في منهاج النظر لرعايه النصفه والمعدله من الجانب  
بلد احتمالات كلها مناسبه احدها ان عدم الاخ من الاب  
والام لاحصائه بمنزلة القوه ويرادف حجه القرايه عليه واحتمل  
ان يقال لا يتم الاخ من الاب وان فيه الحاقه بالاجانب وهو محتمل  
بقرايه لا يستغنى عن عطف ويفضل ويفسر على تفاوت الثلاث مثلا  
واحتمل ان يقال اذا تساوى الدرجة من جهة الابويه وهي الجمه  
الاوى والعصويه والامومه لا مدخل

لها والعصويه فستكون فاد اجا الشرع بالقدوم علم انه سلك به ذلك  
لناسبه فاد اجا بالسويه عقل له اسقط ملاحظة الامومه واد اجا  
كأنها مناسبه صالحة لا يكون داعيه وان سلك به السلك الثالث والاحتمالات  
على ملاحظة الراعيه المتفاضيه فان **فيل** ان هذا حكم موع  
المستحق وقد عرف من عادته الشرع اساع المصالح **فاما** هذا هو الخ  
اد عرف من عادته الشرع اساع المعاني بالناسبه دون الحكيم الى امه  
هذا غالب عادته الشرع والدراس عليه ان المصالح المناقضه في بورت  
الاخون لم يعرف جميعها من عادته الشرع ثم ما من حكم الاول وير  
الشرع به لعل انه اساع للمناسبه المتفاضيه له وكف ولو ثبت  
مثلا ولم ينقل عنه سوى هذه الواقعة الواحدة حكمه منها حكم  
فهم انه انقاد للمناسبه المتفاضيه لها قبل ان يعرف عادته حتى  
انه لو اختزمتها المسه ولم يفقه حكمه سواء بقي هذا الظن مستمرا  
لا بحاله والرى بوجه وجهه عليه الراي في هذا المقام هو انه اذا ورد  
احتمل ان يقال انه حكم لا سبب له ولا مصلحة فيه ولا لطف واحتمل  
ان يقال انه معلل بسبب حتى يستأثر بداره الشارع صا الله عليه ولم  
ولا نطلع عليه انه معلل ولا احصوا باله معلل بالمع المناسب  
الغرب الذي ظهر **فاما** هذه الطنوب هو الاحتمل  
بصرفات الشرع على الحكم او على الجهول الذي لا يعرف نوع ضروره بوجه  
الها عن باقيها فاما مع ظهور المع المناسب ولا يحقق الع ويغلب  
على الظن ان اساع المع الذي ظهر فان **فيل** وميت تصر فاد الشارع

ما لم يعمل معاه ولم يطاع عليه فيكون هذا الصبر من  
جلته ويكون المناسب ورايون به وفاقا غير مقصود **ولنا** هذا  
تلازم من سائر اصول العناوين فان هذا السؤال يطرأ الى الملازم ولعله  
وقع وفاقا ولخطو الشارع مع آخر خفي لم يطلع عليه او هو محتمل  
لا يسبب له وقد عمدوا هذا بان قالوا عرف من الشارع صل الله عليه ولم  
ان تصرفاته لحضات لا يعمل معاسها اذ يتوكل من محلات وفرف  
من مثاليات كجعله بخوان النظر الى شعر الامه وخرم النظر الى شعر  
الجزء ولو لم يصح على خرم النظر الى شعر الامه لقال الله عليه وسلم  
الجزء والمع بالخرم خوف الفسه وهما سباب وقال صلى الله عليه وسلم  
يعسل الثوب من بول الصبي وبشر على بول الصبي ولو ذكر احد هما  
وامصر عليه لا الحق القايسون الجانب الاخره الى امال ذلك فيكون من  
وهو وارد على جميع العناوين **ووجه** الا بمضاد ان ذلك فيكون من  
بصرفات الشارع يجري النادر الشاذ والغالب من عاداته في البصر في  
اساع المعاني والواقع النادر لا ينقطع غالب الراي المستفاد من  
الغاده المتكرره كما ان من عرف من عاداته الاستقام على الايمان فقتل  
عنه الاحسان من لا يقطع طم الطان سلوكه مسلح الاسام عند  
العود وكذلك من راى مركب الرئس على باب السلطان غلب على  
طنه انه في دار السلطان وان امكن ان يكون المركوب ورايبتغاره  
انسان او باعه جميع الاته او امسكه الركا في لغرض له وهو في  
اخرى ولا يشترش هذا الظن عليه رويه

وذلك مستحاضا من نادره وكذلك الغمر الرطب الصدر في غمر الشنا  
تغل على الطر اسعجاب المطر وان كان الناطر قد عمد في غمره او  
من الغمر الخالي عن النطر عا سسل النذور وكذلك اذ عرف ان غمره  
من غمره بلب قد اشرف على الموت فيسمع عند الاجتنان سب الدار  
الصباح والنصائح على الباب المعتاد عند وفاه المحصر غلب على الظن  
انه هو مات وان امكن ان يكون بسببه موت غيره فاه من غير من  
وقد عمدت النجاه على النذور بالاضافه الى المرض فان ان الظن مع ما  
ذكره حاصل في وقت باجماع الصحابه اذ ابع الظن الغالب وذلك عليه  
الا حاديت حيث قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لعمر صوان الله  
عليه ارايت لو نصبت معناه هلا عرف هذا بنظره ولو قال له ومن  
عادت الفرق من النطر من كما في شعر الامه والخره وبول الصبي والصبي  
لعل ذلك مستسخر وكذلك قوله ارايت لو كان على ابيك دس فعلم  
انه عرفه يعرف الاحكام بالنظر والساظر والشاوي يعرف بالساظر  
بالمع لا بالصورة ولا مضاهاه من القبله والمقصود في الصورة وانما  
اشتركا في المع وهو ان كل واحد منهما مقدمه فضا الشهوة  
فان سلطان هذا المسلك على مضى العباس ولا يخاف سلطان هذا  
السؤال من لقائس العناوين اذ يعكس عليه الملازم والوتر وقال  
لهم يتركون عما من يقول الشارع صل الله عليه وسلم حصص اعساها  
بعض المقر خيرا فلا يجوز بعده او لعل المع وقع وفاقا والخرم لخرم  
له سبب اخر لا يعرف فان **في** الحكام التي لا يعمل معاسها ليست  
ناذره واسم يسمى ما ذكرته من نادره بالحكم بالاضافه الى المعاني واسماها



**فلما** ما يتعلق من الاحكام بمصالح الخلق من المنافع والمعاملات  
 والجنات والضيقات وما عرفت العبادات والقسم منها نادر وما  
 العبادات والمهرات والحكمات فيها غالبه واساع المعاني منها نادر  
 لا جرم انه راى الشافعي رضي الله عنه الخلف عن العبادات في العبادات  
 الا اذا ظهر المعنى ظهورا لا يبقى معه رب ولولا لا ينعين على الكبر  
 والسلم والقلحة والركوع والسجود وغيرها لم ينعين على المياه  
 في الطهارة غيرها لم ينعين الا ذلك القيمة في الركوات على  
 المنصوصات ولم ينعين في مسأله الاصناف وما لم يجمع مسائلها  
 الى الخلف عن المعاني ورعاية الاحكام الا من معنى العبادات على  
 الاحكامات ويعنى الاحتكام ما خفي علما وجه اللطف في لانا  
 بعد ان ينعين الصبح ينعين المغرب سلف والعصر رابع ينعين  
 وفيه نوع لطف وصالح الخلق استأثر الله بحج بعلمه ولم يطلع  
 عليه فاستعمله واستعان به الموارد وليسنا نعوت ذلك لانا رانا  
 رعاية الصالح واجبه على الله سبحانه وكنا عرفنا ان الله الشرع ان  
 حل وعن بيعته الرسول صلى الله عليه وسلم وسهله يساط الشرع  
 اراد اصلاح الخلق في دينهم وديارهم والله عز وجل تعالى عن  
 الناس بالاغراض والغرب الدواعي والصورات وانها شرعت  
 لمصالح الخلق بعقل من ذلك من الشرع لا من العقل كمالا بطرنا  
 طان استمدادنا هذه المصروفات من معارف ارباب الطال  
 وطبقه الاعايش وان **وا** فليل ما اولم

والافاسات من المناسبات **فلما** اذا اصنام المعبرات في ايات  
 الاحكام لان جميع المناسبات عند البحث لا يرجع الى افعال المعاني الموكلة  
 مدتها وانما هو نوع من المناسبات يستند على الحكم بالقدار المطور  
 ولا يرجع ذلك الى الزواجب من العلل في المعنويات وللقيادات  
 لتفان الى المعاني الخطايبه الاماعة وللشروع ملاحظه حسنه  
 وهو من الزواجب المناسبات بالعباده ايضا فاجاله الحكم عليه اغلب  
 على الطق من اعماد الحكم الجامد الذي لا معنى له ولا سبب وكان  
 العمول مشيره الى حاله كل حكم على معنى والاعراض والتجمل  
 العجز فاد افتقد وجهها سوى الوجوه الخفيه الضعفه وجب  
 التغليب بها الات الاماعات لا ينعين بها غالبا في بعبه الاحكام  
 اذ ينعين بها لا ينعين بها موسع النقص معنى على ذلك المذاق  
 محصها وسهولها من العجز سانه ان من علل تحريم بيع الخمر ملاحظه  
 بالطريق الرب ودينه وعدا الى اليسر في وسائر الخاسبات امكن  
 ان يقال في معارضة ان الشرع اعنى نوع حسنه اسهلها  
 وحصلها بها تسهلا في سبيلها ولا ينعين بها ولا ينعين بها ولا ينعين بها  
 فمحرم النعوض بها ولا ينعين بها ولا ينعين بها ولا ينعين بها  
 وحل لدو علل تحريم بيع العنكب من حسنه الطرقة التي ذكرناه  
 امكن ان يقال في معارضة انه معلل نوع حسنه وزد انه محض العنكب  
 في العاده ولولا ان يشبه الخس من سائر الحيوانات به كما يشبه  
 الشجاع بالاسد والمناق بالظب فقيل الاحتمالات بهذا القدر  
 لان امثال هذه المعاني لا تصفوا عن الخسالات مذاها فيشبع

نظا فها لا يتصل النية بها فاحصله النية وسلب عن المقابله مثله  
 جاز المحقق العمل عليه ان رآه فان رآه هذا الجنس في محل الاختلاف  
 وحصل ذلك ما جلا المناسبات وخوّل المنها حل الاجتهاد به ارفق  
 اثره في قالب المناسبات وشكله فهدا ما اردنا ان نذكره في  
 المناسبات المستنبطه من الاصول لمنصوصه ولم نتجت فيه  
 لادله اثبات القياس على منكره مقصودا لمقتضى لغرضين احدهما  
 ان اعتنا في هذا الكتاب بما تقرر اليه حاجات القياس المنطوق وقول  
 اصل القياس في ما بينهم كما مقرر منه والآخر ان كلامنا في هذه  
 التذييلات والمزايا اشتغال على الباب من ادله اثبات القياس في  
 يستدرك من اقل ما جازى هذه الكلمات في ما أخذ اصل القياس  
 وكونه حجة في الشرع وقد تقرر عن ضمنا بيان المناسبات الملائم  
 والعزب اذا ثبت حكمه على وفقه **اما المناسبات**  
**الاساسية** اذا ظهرت في نفس المشقة على ملة المصالح وهو الذي  
 يعتبر عنه الفقهاء الاستدلال على ملة وهو العلوي بحمد المصالح  
 من غير اشتغال باصله في هذا مما اختلف فيه راي الفقهاء والمفتو  
 عن مالك الحزم بالمصالح المرشدة ونقل عن الشافعي في تزيده

وفي كلام الاصول ان اصناف اضطراب فيه ومعظم الغوص في  
 هذه الفوائد منشأه الاكفاء بالترجيح والمعاودون الهندس  
 بالامتنان **ومح** في هذا الكلام واعده بهذهها مثله **ومنه**  
 ودرسا المناسبات فيما يرد على ثبوت ذكرنا ان منها ما يقع في  
 ربه الضرورة ومنها ما يقع في ربه الحاجات ومنها ما يقع في ربه  
 الحسنات والزيادات قالوا وقع منها في هذه الرتبة الاخرى  
 الاساسيات بها ما لم يعضد باصل معنى ورد من الشرع الحكيم  
 عا وفق المناسبات بر اذا انعقد ذلك في ربه على غلا له كما ورمناه  
 واما اذا ورد من الشرع حكم على وقعة فاسا ع وصح الشرع بالرى  
 والاستحسان وهو مصب السار عن لامصب المستحسن  
 في الشرع واما السال البصر في هذا الشرع الموصوع واما استدلاله  
 وليس الى اجد من الخلق الحاسر عليه **ومنه** هذا الجنس الحزم  
 بان ما حكم الشرع بحاسته ملا في حرم سعة وقد غلام وقوع  
 الاتفاق على حرمه بعض العجايب وذكر القول في الاسله التي  
 صرنا هذه المناسبات اذا قلنا الاسله في الفرع دون الاعضاء  
 باصل او ورد عدم وجود الاصل فكل ذلك مثال لهذا الفرع ولا  
 تحفى ببسوط المسك به فانما بانواع من العلف توصلنا بالاساس  
 الحزم على وقعة الاساه ووردنا الحزم شاعدا له واد البطع  
 لم يبق الا الاستحسان والوضع بالرى وذلك باطل على المقع  
**اما الواجب** من المناسبات في موضع الضرورات والالحاقات  
 صا فصلناه والرى نراه منها ان يجوز الاستحسان بها





حدا لم يدرى من حيث ان السبحر مطبئه الهذيان والافرا واطلاق  
اللباس بالسبحر وقد عهد في الشرع اقامه مطان الامم مقام  
الامور المنصوده في افاده الاحكام فافهم النوم الذي هو عليه خروج  
الحديث معام الحديث فالعبد وكما النسبه فلا انما ثبت العبد  
استطيق العوا كبر سوا اسطق او لم يستطيق سوا سبحر الحديث  
ووجب الوضوء وكذا تعجب الحشفه مطبئه بروك الماء العائنه  
وجوب العسل وان لم يدر مع قوله صلى الله عليه وسلم انما للماء  
فكان وهو من مطبئه الماء كوجه من الماء وكان مشافه ان من غيب  
الحشفه اول ومن اراد اغتسل من غيب اغتسل وان من ام احد  
ومن احذر نوضا من نام نوضا كقوله نعبه من سبحر هدي ومن هذا  
اخرى وكذا القول في اقامه مطبئه العقل معام العقل وهو  
البالوغ ووافاه مطبئه شغل الرحم معام شغل الرحم في الخلق العبد  
وهو الوطى ولو ذهنا سبب في طار ذلك لتسود باسمه اوراقا واما  
منه اطرافا الاحاد او ظاهرا هذه المناسبه هي البالد على انهم لم يروا  
الا حواء المصالح بل شقوا البصر في موارد الشرع وضرب من القدر  
والمناسبه فان **فيل** وسبحر اجمع جميع القولا جش ولم يحصل  
العرف بالاعباره **فيل** المعنى احدهما التشريف الى الاقل والكمال  
حاشيه السبحر الهذيان واطلاق اللسان فاه الفاجشيه اللازمه  
لذات السبحر الى سبب من غير اده مفصله واله زائد عليه  
فالزنا والشرقه والقتل كل ذلك سبب

ولا سبب ذلك الا باواع من الجبل عمادها العقل والجزم ولا سبب  
ذلك من السبحر وانما الهذيان هو الذي يغلب على السبحر ان المعنى  
واختلاف العمل لا مع اطلاق اللسان فاحص العوا حصر السبحر  
الهذيان والجنانه المحصوره باللسان فكان مطبئه له بهذا الطريق  
وان **فيل** فالرده من فواجش اللسان ومن جملة الهذيان وقلما سبب  
عن اللغويه من عليه السبحر **فيل** كما جعل مطبئه له من وجهين احدهما  
ان الواجب بها العقل وهو اعلا العقوبات وشرع القتل خطو علم  
ووقع حاشيه السبحر في الشرع دون وقع الرده برجاف ولا هجوم على  
شفك الدم بمصود الزجر مع العلم بحصول الزجر غالبا مادون  
القتل والاحصان عقوبه الرده سهطا بالتوبه والسبحر ان يعاقب  
بعد الافاقه وهو في الخال ليس مريدا او ليس مريدا لا يعاقب ان سبقت  
منه الرده فكيف يعقل ان سبقت منه مطبئه ما به سبقت عقوبه الرده  
ليس حذرا بل الحزم واما هو لا يطاق الى العود الى الاسلام فادعاه  
خلي سبيله فلا بد من طلب المناسبه مع حد حذب عليه عقوبه  
وان **فيل** ليس شرطه المصالحه المرسله ان لا يصير بخلاف النص  
ولعدا كان حد الشرب في الشرع اربعين فزاد عليه المصالحه وطان  
ذلك بخلاف النص **فيل** ليس الامر كذلك ولم يكن حد الشرب مقدرا  
في الشرع بل ان رسول صلى الله عليه وسلم يشارف فامر حتى صرب  
بالعاق واطراف السان وحتي عليه الهراث ولما اذ الامر الى  
رضى الله عنه ورددات اربعين وراه وريثا مما كان بامر به رسول الله صلى الله  
عليه وسلم وحكم على ذلك عمر رضي الله عنه مده حتى نوات عليه الكتب

منه في بلاد يتباح الخلق في الفساد وشرب الخمر واستحقاق هذا  
القدر من الجزاء في ما جرى ومعرض الاستصلاح في حقها للرجوع  
للفساد فان **قوله** فادكرتموه من قبله الشرع في قامه  
المطه مقام الشيء اصول هذا القياس في جمع النسخ الى رد في  
الى اصله معنى مناسب جامع وليس ذلك استدلالا لم ينسأ  
على مصلحه ملامه في تصور ان اذها في قالب قياسي صحيح فتكليف  
بتعهد التسويه في قضيه عامه لا تعرض لعين الحكم فان  
اوان السالين ذكره من رد القبح الى اصله معنى مناسب  
القدر فهو الذي نريد بالاستدلال المرشاد كيف لا يتعلم هذا  
المسلك وما من مسئلة الا يمكن ان يقال هذه مصلحه على وجه  
كذي فنبغي ان نعا قياشا على مصلحه كذا والمصلحه عبارة  
تستل قضايا مختلفة فيبدرج تحتها المتباعدان ويتعلم بالخير  
فيما صور القياس وهذا غير منكر جوازانه في الاستدلال المرشاد  
وانما الذي يعنيه القياس التعبد لحكم بعينه من محل النص الغني عن  
التعبد بعلمه هو وجبه الحكم في محل النص وهذا لا يساعد في

الاشته ولا مع لعدم مساعدته الاستدلال فهذا هو المراد وجهه  
في سلب ان الحكم المنصور فيه وجوب ما من حله ومحل الصقيه  
الغزو وشغل القياس ان يقول وجوب ما من حله في الغزو  
لعله كذا وبذلك العله بعضها موجود في شرب الخمر في ذلك  
الجدليات وليس سميت ذلك فان موجب التماس العرف لكونه  
جوازانه على عرض الغير وليس في شرب الخمر والجاز في الحق والحرية  
في المعنى تعرض لغير الجناية وعاد على الاتفاق في هذا  
الحكم لا تشهد لهذا الحكم في محل الطر وهو الفرع وهذا ما اردناه  
وقد لاخ الغرض وبان المراد بالجمع من شرط الملازمة وابقا الاستدلال  
مرسلا في غير ذلك مع سبب بعينه الحكم المعنى على الجملة  
لنسب غرضنا فغير عن هذه المسئلة وانما ورد الامله للشم  
عن مقاصد القاعدة وشروطها وجودها **منها**  
وان قال فانه قد بين انما انما العالم دخل على بعض السلاطين  
مثاله عن الوفاق في نهار شهر رمضان وقال عليك صوم شهر  
مسابعي فلما خرج راحته بعض العها وقال القادر على اعناق رقيه  
كف نعل الى صوم شهرين والصوم وصيفة المعسر وهذا الملك  
ملك عمدا عن محض ريب فقال لو ملك له عليك اعناق رقيه لا يستحق  
ذلك ولا عنق عمدا ولو اع مرارا فلا يزجره اعناق الرقيه ويزجره صوم  
مسابعي مما هو كذا في اساع هذه المصلحة مع العلم بان الكفار موصوفه  
الزجر وان الملك لا يزجره اعناق الرقيه ويزجره الصوم **اهل**  
عندنا خروج عن الشرع وانسلا لعل في قلب البر وهو مشرع الى هدم

قواعد الشرع وحرف يوردها وحروفها وبغير ذلك بالاشخاص  
والا زمنه والاجوال والخبر جمعها على مخالفه النص يوجب  
الاستصلاح وذلك امر باطل على القطع وهذا مما عساه يقولنا  
ان اساع المصلحة عامنا فضله النص باطل وهذا من كتب الفقه فانما  
يطلب الاحكام من مصالح الخاص مصالح الشرع اذا اريد ان يصح  
الشرع على الحكم فاما اذا صدقناه فالاستصلاحات وبصرف الحظر  
معزوله مع النص فادان الشرع على امر وجب مراعاته وان وعد النص  
تشتوننا الى ذلك على المصنف واما الحجة بها فان غيرا تشووا الى  
مصالح يصافي جنس مصالح الشرع **فاما** خيره هذا المصنف من الشرع  
فما شهد وطريق زحمته ان يترك ان الحفارات ليست محققا للزوب  
وان تراب الارض ذهبوا لواقفه لم يقابل حرمه في هتك حرمه نهى الله تعالى  
عنها وهم جاز الى ان ما عرض له من يخط الله تعالى ولا يمتنه ولو فيها  
نقد للملوك على حسب استصلاحهم ان تقابل الفلادجهم لتشوشنا  
الشرعة ولم يثنى تحصيل النج منهم ولا تنبيه الى اساعهم ان علمنا  
الشرع لم يوفى الفتاوى لاجلهم وشققت الله يقولهم فلا بد من الحافطه  
على حدود الشرعة والاعراض عن المصالح وان الفتوى بالمصلحة اجماع  
وقد قال معاذ اجل كتاب الله به يسينه رسول الله صلى الله عليه وسلم وان  
لم يجد احتشدا الى وصف بصادم النصوص بالمحذرات وهذا مثال  
المصلحة النافعة للنص **منها** فان قال قائل فيها

قولكم في الزندق المستنصر اذا تاب هل يقولون يقتل المصلحة  
ولا نقبل بوجه فان من ديه الاستنصار والناس على الاطهار ثقبه عند  
الحاجة او وقعنا به لغير التوبة لم يعجز مثلها عند المعاوذه وذلك  
من نفس عقيدة **ثم** يقولون ان قتله لغير هذه المصلحة عا خلاف  
الشرع وقوله صلى الله عليه وسلم امرت ان اقاتل الناس حتى يقولوا لا  
اله الا الله **ولما** هذه مسلمة محمد فيها وليسنا بقطع سلطان احد  
المذنبين خلا ومادة كراه في المال السابق ووجه الانكشاف عن قتله  
يش من حيث عموم النص ومن حيث الاعصار بكل صنف من اصناف  
الكفار والمردب اذا تاب ووجه قتله ان المعلوم من الشرع ان  
الكافر مقتول وخبر عن قتله بوجه والمع يمتن بوجه ذلك  
الباطل والزندق بالطبق بكلمة الشهادة لستار كادته الى باطل  
بل هو حجة من حكام ديه واليهودي والصراني وكل ملي يعمله  
بعلمي الشهادة كقرا في ديه وبركاله فاذا اسلم فوجب ديه لانه  
تارك ديه وموجب ديه الزندق عند شهادته انه مستعمل ديه  
فهذا وجه التاويل والنظر للسيرة الحجاب عقوبة مصلحه بل هو  
قتل للكفر في حق من بعده كما قرأ ميتهم ايا كرهه ولانها النظر في  
سب ان شهادته ليس في معنى شهادته الكفار وبوجه المردب  
المبطل لبعض الاديان لان ذلك يرتك في ديههم وهذا استنصار في ديه  
وليس هذا من قبل شرع العهوية بالمصلحة المحررة **وقد** في مقابلة  
هذا النظر ان قال عرض رسول الله صلى الله عليه وسلم عن المنافقين مع  
توار الوجي بنفاقهم وعلمه بهم وظهور الخبايا منهم وانكرنا الامن



علي الباطن وقال هلا شئت عن قلبه في الحديث المشهور واد العزم  
المسلمون سلكوا بغير العلم فاسلم شعائرها ورا طاعتهم الميسرة  
وغلبيهم فيهم المسلمين وشطونهم وباطلوا بكلمة الشهادة فكفنا  
عنهم يسوقنا وردناها عن الرقاب الى القربا وبعلم وطعامهم  
لم يلهوا القدره الى البرر ولم يشرح صدورهم للنفوس ولم يفت  
كلمة الشهادة وهو السبيل الطاهر مقام العفوه الباطنه التي لا تطلع  
عليها كتاب الشرع في نظاره **ومقتضى** ان كتاب العوام والمقلد  
يبنون البرر على المصلحة فيقتلون بها مختارين ولا يغربون عنها  
كذلك وهم في حالي حالهم بعدد من الحول من دس الحذر وكذا  
بعدد من الالتزام باللسان مع القهر تركا للبرر ولا جله بمع المضر  
المضهور في العقائد على المصلحة. واما المصنفون فكان يظهر  
كفرهم بالخيار لا بالشرع ولا بخوار الاسر على الخايك واما الربوب فعند  
جاهلها لا يجد رجاءا لشره بتقيته هي من صلب دينه فهذا يجري  
النظر وعلى الاحوال الاصالح المسله للمسلم ما في وجه الخايك  
**منال احمر** فان قال قائل ان بيع بر اظهر العوام نابغه من  
المسدعه وكان يدعوهم الى الضلال الى الاهو الباطله والبدع  
الى لا يفرسها وكان لا يرعوى بالزجر ولا سدوع شره الا بالقتل  
فهمل روع حشر شره وماده فسله بقتله اساقا للمصلحة **وهنا** لا  
يسئل الى قتله خال فانه لم يجر موجبا للقتل ولا مصلحة بفضيه  
وور شرع الشرع في مثل هذه الجنايات القويقات

وهو ضها الى انزال الولاية وناطها باستصوابهم واليه زمام الامر في  
الاقامه من الصانع اخرى ولا ينبغي ذلك في الشهادة بل ينبغي على ما  
يلوح لهم من المصلحة في حال الخايك وبب انبساط سقوله هفوه وفي اقله  
اياها ما يكفه عن معاودتها **وب** كتم لا يزيد الضمغ والجاوز الاتقاديا  
في الغي وتناهي في الفساد والنظر في كل ذلك الى استصلاح الولاية **و**  
والمخافون من العلم في ايع المصلحة لم يخلوا في ايع الولاية المصالح في  
امان ذلك وقد ينطقت بهم نصا واجما وختم في فضائلها  
اجتها ذمهم وغر غنا ان سران ما جرى الكلام فيه من اساس الاحكام  
بالمصالح ليس من هذا الطريق ولا داخل في هذا الجنس واما الوطء  
على الولاية ان لا يزيدوا في العبررات على الحدود وان يخطوها عنها  
ولهم الراي في بعض المقادير دونها فلو قال قائل ان رب جانيا لا يعزى  
بالعبرر المحطوط عن الجاني فمقتضى المصلحة الزيادة عليه وقد راك  
**ما لست** رضى الله عنه الزيادة في العبررات على الحدود ولا يسعهم  
ضبط الامور الا بانواع من السبب يشبه هذا معادها وكذلك **الشرع**  
الذي فرضناه رما لا يرعوى بالعبرر وانما طريق تظفيه تأثيره  
تظهر وجه الارض عنه **له** لست الامر كما طيب والحدود مفادير  
مقدرة من حيث الشرع والزيادة عليها خريف للصوص ولا جواز لذلك  
بالمصلحة ولو فتحنا هذا الباب وجلبنا غير الزاني ادا بدت منه معدمة  
المراديات ومبادئ فاجتبه الزاني اجنبيا الزاني الذي لست بمصن للمصلحة  
وليعمد الى جميع الحدود ولا تخذنا ذلك الا كاسير وعادة الممول  
الغابرة قد وثنا في الايلات لتشوقنا الى غاية المصالح ولا تخز كل من

له مشقة من العقل ودره في النظر والفكر غفله يستوزه  
واسويه ولا يعلب الشرع طهر البط حتى لا يبقى له فاعدا مرعه وهذا  
باطل على القطع من وضع الشرع والاولون والتابعون ومن بعدهم انفقوا  
على الحرف للمقادير مجوز وان ذلك خارج عن الدين والخصائف  
التي ليست فيها عقوبات مقررته تجري من الكبار التي شرعت الحدود  
فيها تجري الاجزام الكل ولاساوي الحر والكل ولا يرد عليه وهي نازلة  
مهرله المحكمات بالنسبة الى الارش المقدر والمصدر الى ان خطوه  
جنايه على اصبع يرد على دمه الا صبع مصادمه للمقدور وهو باطل وعلى  
هذا خرج المبع من قتل المدع فان المدع كلها تجري من الكثر بحري الاجزا  
من الكل ولا يسلغ مبلغه في العقوبة كيف وانما شرع القتل لمصلحة  
والمصلحة والحاجة الى القتل والحاجة اليه اذ المصلح الغرض مما دونه  
ومقصود الزجر جاصل بالعرفان المشروعة اذ احسن التواضع وضعها  
مواضعها وذلك بنصب المراقبين في الحقيقه على المدع بعد زجره بحدود  
النكال وصب شيئا بالعرف عليه وان عاود بدعونه وبعينه عاود  
الامام عقوبته ولا يزال يفعل ذلك ويريد مجموع الصواب الواقعة في  
خيرات على مبالغ الحريه وذلك لا يمنع منه وان يعيىس عليه ذلك  
والجيش نفع من العرفيه متسع ولا منتهى له وفيه الكف عن كل مباد  
وعاديه في المسبيل الى ان تس محايلا للشرع في موضوعات الشرع  
فما تعرض له النصوص غنية ومنه وجه عن كل وجه مختص بالمصالح  
وانها بطل الحاجة الى غير المشروع من لم

يطلع على وجه لطف الشرع ومجاشنه والعبر مشروعه والجيش  
الى غير معنى في العبر مشروعه وفي الجيش الدائم ومعاودة العبر  
على العبر حان ما يصير الزجر عن كل ضلال وخيال فسر بهذا المثال  
انما لا يمتنع في المشروعات غنية بكتفي بها ويدور عليها  
ولا يستغايا بالمصلحة المخيلة الى ما عداها بل نعم ان ما ييسر الشرع  
فيما اجاطت به جاوريه جميع المصالح ومغزاها **مثال آخر**  
فان قال قائل انما يرد عليه الى الضرب بالتهمة والسرقة والهلك ما جرى  
خفيه وغيايه فان الجاني لا يعرف على نفسه مختارا واقامه الحق والشك  
على الاختزال الجازي في ظلام الليل ممتنع وتعطيل الجوهر ولا تسبل  
اليه وقد ترى مالك ذلك فها ترى حكم فيه ولا مصلحة في اصل من هذا  
ان كان حكم في اتباع المصالح اقتوا فقوته عليه وهو خلاف في  
الشافعي او خالفونه وفي المخالفه ابطال لقاعد التي مملتها في اتباع  
المصالح **فلا** هذه المصلحة غير معمول بها عندنا لاننا نرى اتباع  
المصالح ولا نزالها لان تسليم عن المعاصي ضد مصلحة نقابلها فان الاول  
والنفوس مع صومه وعصمتها تقتضي القبول عن الصيام وآمين  
عصمه النفوس ان لا يعاقب الا جاز في الجناية ثبتت بالحق فاذا  
انقضت الحق انقضت الجناية واد انقضت الجناية استحال العقوبة

فكان المصيبة اليه نوع آخر من الفساد فالماخوذ بالشرقة قد  
يخون نياها فهو على ضرب به تقويت الحق عصمته من نفسه  
ناجرا لا يمر مؤمرا ترجع حاصله الى التثنية او تأخير عظمه  
المال فان كان مصلحه ذوي المال في ضربه زجرا يكون هو الجاني  
فيقتل فصلحه لما تمخض في التثنية عنه وترتك الاضطراره وليس  
احدهما بترعايه مصلحته او لم من الآخر فوجب الوقوف على  
عاده الشرع فان لا عقوبة الاتجانيه ولا نطق الحنايه في حقنا الا  
بشيء كره وفيه مادة للفساد وفيه لباب الرجوع على كل من قصده  
المزج عليه حقا ولو اعطى الناس يدعا وبهم لا يدعي قوه بما يقوم  
واموالهم كما قال رسول الله صلى الله عليه وسلم كثير ما قتل  
امر طهر عبد الله لا يعاقب وانما يعاقب منهم بامثال ذلك  
**قلنا** ومعرفة وجه التهمة ولا سبيل لتصديق صاحب الحق  
فيه فانه في الرجوع منهم ايضا والاخر ضمت طرقة اليه فان  
**قالت** التهمة ثبت بكونه معروفا فالشرقة وبها يظهر حاله  
والتزك ادعى على الموضع الذي حرق فيه الشرقة قبل ذلك الوقت

ان يجر وما جرى مجراه من الخبايا **فمنعوا** استعمل اليوم عا عموسه  
بالشرقة السابقة الى عرف بها وعوقب عليها واستعمل ان يعاقب  
بما هو عليه من هذه الشرقة المديعة فلمس من ضرره ظل من سرق  
شيئا ان يسرق ايساله وان كان من ضرره والزجر القطع عن  
الشرقة شرع الحق لا يسرق نائبا بعد ما قطع نفسه وقصه اكل  
منع الزجر والفقوم عا عموسه تخلف حقه الناجز بالهوى  
من موهوم ولعصبه هذا امر وهو اب الحمايات واكثر عهد  
العقابه من الشرقة وغيرها ولم يسئل عنهم قط الا الحمايات الاقرار او  
بالجبه او بالهوى كما العمويه بالتهمه فلم يصر اليه منهم ضابط مع كثرة  
الوقوع وذلك يدل على اهمهم في موايد الشرع ومصادره ان  
لله عروضا شرقي يصق طريق الكشف عن القواش وقد قال  
صلى الله عليه وسلم من ارتكب شيئا من هذه القادورات فليست تر  
استر الله وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم لمن كان يشاء الله عن  
التسوية استر الله قال وقال يعقوب ابن اسحق ان شيع الفاضل  
في الدين امنوا وفضي السبع بان الزنا لا ينس الا بربعة من العواش وقد  
اهم زوايا ذلك منه في ذلك منها كما مر في المحله وكيف صور ان  
حضر اربعة من المزدحمين مشهدا اخرى في الفاجشه وخبر عوقب  
النظر الى ملتقى العرجين وهل هذا الا بحد لباب الاسات او تضيق  
له مع عظم امر الجنايه بشرع العقوبة المتفاقمه فيها كي يجرى المعوي  
عنها مع ارسال الشتر يمسو الامر في الاسات على فاجشه وكيف لا  
لهم هذا من الشرع ولما شهد ابو بكر رضي الله عنه مع عدل علي بن ابي





لسبب التغرير وحمايه الملك بعد اساعده واستطاع خطته  
وخلاب المال عن المال وارهب حركات الجند الى ما يتكلمهم  
وخلع عقابهم كما تتهم اربهم فالامام ان يوظف على الأغنياء  
بما كان لهم من المال الخا ان يظهروا من المال الى النطرق  
يوظف ذلك على وجوه الغلات والتمياز كي لا يودي حصص  
بعض الناس الى اغيار الصدور وانجاش القلوب ويقع ذلك على من  
كثير ولا يخف بهم وخصل العرض فان **له** مصلح غريب لا عهد  
بها في الشرع ولا امتلها وحاصلها يرجع الى مصادره الخلق على اموالهم  
وهو محطور بعلم خطره من وضع الشرع ولذا لم ينقل قط عن  
الخلفاء الراشدين قبل ان صارت الخلافة ملكا عصوصا واما بعد  
المولود لم يفهموا المايلون عن سبب الشرع **ولما** انما لم يعلم ذلك عن  
الاولى لا شتمت المال في زمانهم واساع وجوه الزرق على  
اعوانهم ودرغل عن عمر صوابه عنه صرب الخراج على اراضي القوق  
فاصل الضرر ثابت بالانفاق وانما احلاف العلماء في طريقة **ثم** الامام  
الشافعي للعلل هو ان السالك ذلك تبيد الجند والجل النظام  
وارسائه وقلنا ان لم يفعل الامام ذلك تبيد الجند والجل النظام  
وبطلت شوكة الامام وسقطت ابيه الاسلام ويعرض ديارا بالهم  
الغفار واشتد عليهم واخذهم النفوس والاموال ولو ترك الامر كذلك  
ولا ينقض الا في شيا من تصير اموال المسلمين **طعنا** للكفار واصحابهم  
درية الزماج وهذا للنبال ويؤثر

من الخلق من الغالب والتواش ما تصير فيه الاموال ويعطل معها  
النفوس ويهلك معها الجرم ويضام كل ذلك بشوكة الامام بغيره  
وما يتكلمه الما من الاموال في المسار لو اعطيت عنهم شوكة الجند  
منه يحقر بالاضافة اليها اموالهم فاذا انزلنا من احوال هذا الضرر  
العظيم ومن يخلق حمايه انفسهم بعضا لرب اموالهم فلا  
يماز في بعض هذا الحاسب الا لا شك في حمايه والجرم واكثر  
الاموال بعضا لرب الاموال وهذا يعلم وطعنا على مضمون  
الشرع في حمايه الدين والاسافل ان يلبس الى الشواهد المعينه  
من اصول الشرع على اننا ان جاورنا اطهار هذا من شواهد الشرع وكشفنا  
عن ملائحته لنظرة وجدنا في ذلك مصطرا واضحا لاجاه الى الاعضاء  
بالشواهد والملايه في اماع مصلحه مطبونه تصور مخالفتها وهذه  
مصلحه والاصوره اني فرضناها ان يصوب وطعنا من وضع الشرع  
لا تقصر الى شاهد من الاصول يصدقها ويرك مصلحه المصلحه من  
المصالح المطبونه من المعلومات بالغياب واخبار التواريخ المعلومه  
باقر الالاجاد فاننا نشرط في الالاجاد ان يرد حقه الصدق على  
حجه الدين وما علم عيانا او بوارا وانقطع الرد عنه استغنى عن  
الرجوع **ثم** خاصيه مصلحه المصالح العطيه انها لا يعوم قط شواهد  
من الشرع كثيرة وانما هذا من الشهاده طاهر وهي اقرها حقيقا هو اب  
الاب في حق طفله ما مور به عايه الاحسروا به ليصرف ماله الى وجوه  
النفقات والمؤن والعارقات واحراج الما من القنواب وهو كاذب  
سطره في ماله لا جاله فكلما يراه شيئا لزيادة ماله او لطلبه في المال

جانه ذل المال وخصيله ومصلحه خطه الاسلام وكافه المسلمين  
لا يخاصر مصلحه طفل ولا ينظر الامام الذي هو خليفة الله حل وعز  
وارضه معاصر عن بطر واجريم الاجاد في طفله وكف سعي منتهف  
انجاز ذلك مع الاعتراف بظهور هذه المصلحه وان انكر من روجه  
المصلحه وعلينا بصورها والحق بالبحر عند انفا المصلحه **باب**  
الشواهد الطاهره للفرقه من هذا الجنس ان الكفار لو عوا اطراف  
دار الاسلام حب على كافه الرعايا ان بطروا اليهم باجني الحيد فاذا  
دعاهم الامام الى ذلك وجب عليهم الاجابه وفيه اعاب النفس وانفاق  
المال وليس ذلك الا لاجابه الدعوة عليه مصلحه المسلمين وهذا في هذه  
الصورة قطعي وان تزلزل في التصور وقدرنا ما ذا التزمكم الكفار وحقنا  
لجند مجومهم وتوقع انبعاثهم ولو استنصر الامام من شوكه  
الاسلام وهنا وضعنا ونفقا لوجب على كافه الخلق امدادهم  
كيف لو لم يستجنوب الاسلام في بلاد الكفر ابد ولا في ديارنا على  
قرب ولطالما قيل الروم اني تغر عتف ومهما سقطت  
شوكه الاسلام كان ذلك متوقفا على قرب من الايام كره الجهاد  
في كل سنه واجب على كافه الخلق في ما سقوطه باستقلال  
اقوام من الميز ترفه به فكيف يمتاز في وجوب بذل المال

في مثل ذلك وانما في التصور وقدرنا صرا للتمثيل انسا طر الاسلام  
على افاض الغريب والشريف وطاف البرا طر الارض ذات  
الطوب والعرض حتى لم يبق من الكفار ناز ولا طاب ناز فلا يوص  
طعان التبع المسلمه وتوزر الحج وتزغ المازقه وهو الذر اعطال  
وفيه تستهلك النفوس والاموال لا كما في امثالها من الاستطوه الامام  
ولا كاف عن فسادها الا فقير الواو المستطير من غير الاسلام ولو  
انفق من ذلك لا فقير اهل البرا الى نصب حراس ونفقا كما يتر على  
اجزهم ولا يغيبهم ذلك فهد مصالح ملامه قطعته لا يمتاز  
منصف في وجوب تباعها **باب** في الاستنصار غنيه عن  
المصادره واستهلاك الاموال وكان رسول الله صا لله عليه وسلم  
اد احقه حشا وافقرا مال استنصر **باب** في الاستنصار عن  
رسول الله صا لله عليه وسلم ونفا ايضا انه كان يشير اليها يشير  
اصحابه بان خرجوا شيئا من فضلات اموالهم الا انهم كانوا يبادرون  
عند ايابه الى الامثال مبادرة العطشان الى الماء الزلال ولسنا  
نذكر حواز الاستنصار ووجوب الاقتصار عليه اذ لا رغب  
المصلحه اليه ولكن ان كان الامام لا يجر انصاف ما لا يبره مال  
يزيد على مؤز العسكر ونفقات الميز فقه في الاستقبال وعلى ما لا

الاتكال في الاستعراض مع غلو اليد في الخلق والقطع الاموال في المال  
 لو كان له مال غلبت اوجهه معلومه اخرى محرم الخار الموقوف به  
 والاستعراض او في يد ذلك من له المسلم الواحد المضطر في حقه الي  
 الغلاء في الغنى ان يسد ريقه وسد له من ماله ما سدرت به حشايشه  
 وان كان له مال غلبت اوجهه لزمه التبرع ولزمه الاوقاف وان كان  
 فقيرا لا يملك نفقا ولا قطرا ولا يعرف خطا في وجوب سد حاجته من  
 غير امراض وكذلك اذا اصاب المسلم لحظ وجب واشرف على الغلاء  
 جميع فاعا اعنيا يسد حاجتهم ويكون ذلك فرضا على الكفاية يخرج  
 بتركه الجميع ويسقط بعام العصبة والكسب وذلك ليس عا سبيل  
 الامراض فان الفراء عالة الاعيان يزلون منهم منزلة الاولاد من الابا  
 ولا يجوز للعرب ان ينفق عا ربه بالافراض الا اذا كان له مال غلبت وقته  
 الوقت في حقه فهذا وجه المصلحة وهي من العطيات التي لا تزيه في ساعها  
 اذا ظهرت ولحق النظر في صور المصلحة على الوجه الذي مرناه واصل  
 اخذ المال المتفق عليه من العلماء والما الاختلاف في وجوب تعين الاستعراض  
 وفي ما ذكرناه من التفصيل ما يشفي الغليل ان شاء الله تعالى  
**مثال** فان قال اذ راى الامام جمعا من الاعيان  
 مشرفون في الاموال وسردون وبصرفونها الى وجوه من الرفقة وهم  
 والتشتم وضروب من الفساد فلوراى المعجى في معاصمهم باخذ شق  
 من اموالهم وردة الى تلك المال وصره الى

ووجه المصالح فله ذلك **فلما** لا وجه له فان ذلك عقوبه بتنقيض  
 الملك واخذ المال والشرع لم يشترع اما صا دره بالاموال عقوبه على  
 جنبه مع كونه الحمايات والعقوبات فهذا ادع امر غير لا عديل  
 به وليس المتحملة فيه معصيته فان العقوبات والعقوبات مشروعة  
 بازل الحمايات وفيه تمام الزجر فاما المعافاة بالمصادرة فليس من  
 الشرع وليس عهد كالمالك السابق وان الاموال مأخوذة بطريق  
 انجاب الانفاق مندم على جند الاسلام لجهه مصلحة الدين والرضا  
 لا بطريق العقاب ومساكن الارفاق والانفاق مقيمة من  
 حقه الشرع اما المعافاة بالمصادرة فليس مشروعة والزجر حاصلا بطريق  
 المسروعة ولا يعزل عنها مع امكان الوقوف عليها فان  
 روى ابن عمر رضي الله عنه شاطرا خالدا بن الوليد على ماله حتى اخذ  
 رسوله فزده اخاه وشطر عمامته **لان** المظنون لعمر رضي الله  
 عنه انه لم يشترع العقاب باخذ المال على خلاف المألوف من الشرع  
 واما ذلك لعلمه باحاطة ماله بالاموال المستفاد من الولاية  
 واجا طنه بوسعده وله ولحق كان عمر رضي الله عنه سراج الولاية  
 بعن كاليه بياهم ولعله خسر الامر فيه وراى شطر ماله من فوائده  
 الولاية وثمراتها مخون ذلك كالا شتر جاع الحق بالرد الى نصا به  
 فاما اخذ الملك المستعاض للرجل عماما على جنبه شرع الشرع فيها  
 عقوبات غير اخذ المال فهي مصلحة غريبة لا يلام فواعدا الشرع  
 فليس بهذا المثال ان ادع امر في الشرع لا عهد به لا وجه له فانما في  
 ادع المصالح بتردد عا ضوابط الشرع ومن اسببه ووردها الى



فحينئذ لا ذل لهم ولا وجه له **مثال آخر**  
 فان قال قائل لو طبق الحرام طبقة الارض او حطه باحدة وعشرين  
 الاقل منها والمستم وجوه الحاسب الطبية على العباد ومشت  
 حاجتهم الى الزيادة على قدر شدة الرق من الحرام او دعت المصلحة  
 اليه فهل سلبوا على سبيل ودر الحاجة من الحرام لاجل المصلحة  
 فان ابيتم ذلك خالفتم وجه المصلحة وان رايت ذلك اختلعت  
 امرالدغا لا يلامر وضع الشرع **فاما** ان يقول ذلك ولعل مراح  
 العصور وما مضى السبل فحور لكل احد ان يزيد على ويرك  
 الضرورة ويرقى الى قدر الحاجة في الاوقات والمساخر والملايش  
 لانهم لو افسدوا عايد الرق لعطلت الحاسب وانتزعت النظام  
 ولم يترك الخلق في مقاشاة ذلك الى ان يهلكوا وفيه خراب امر الدين  
 وسقوط شعائر الاسلام فالحل ان يساوى مقدار الحاجة ولا يمتد  
 الى حد الرد وهو السبع والستين ولا يفتقر على قدر الضرورة وقول  
 العالم ان هذا ليس بملازم للشرع فليس الامر كذلك وان الشرع سلب  
 على الجبر والضرورة هو اخصب الجزاء عند الضرورة وليس احله <sup>الاعمال</sup>  
 نفس على سبيل الرق او يساوى قدر الاستئصال ولا في القوة والحاجة  
 العامة في حق كافة الخلق بل مره الضرورة والحاجة في حق الشخص  
 الواحد والحاجة عامة الى الزيادة على شدة الرق اذ في الامساك عليه  
 وجه من الضرر يساوي انتزاع النظام وانصرف الخلق عن افامه شعائر  
 الشرع ونصالح النفس ومسهة ذلك يعود

الى ان يلينت المرحس واستقام وموالي الامم ويداعي ذلك الى الهلاك  
 فهو مصلحة طاهرة وهو بها ولا يمتد الى سائر البشر الشرع لا يمتد فيه **مثال**  
**آخر** فان قال قائل لو اجمع جماعة في سبسه  
 واشرفت السبسه على العرف وعلم انه لو اتى به اليهم واحد  
 لم ياكل ولو اجمعوا من ذلك لعظمهم الهلاك فلا شك في افضا المصلحة  
 ان يلقى واحد في البحر بالسرعة لان فيه استنبقا الباقي وفي الامساع  
 من ذلك اهلاك الجميع وابقا وتقليل الالهلاك واجب وقد قيل عن  
 مالك رضي الله عنه قتل ثلث الامم لا شتيفان لشيها في طريق المصلحة  
 فماريهم فيه **فاما** هذه بدعة لا يجوز القول بها والوجه فيها التوصل  
 على الله عز وجل وانتقاب نفوذ فضا الله سبحانه وبعلها واما  
 الافتراء والخصم بالالهلاك فهو محال فيه قتل من ليس  
 جائنا فسادا ولا عهد في الشرع الجبريد للفسد الى قتل من ليس جائنا  
 لمصلحة غيره ومصلحة القتل فابت ومصلحة غيره ليس بامر من  
 مصلحة في نفسه ولا يصار مصلحة <sup>خفة</sup> الشخص في حقه بالكثرة وفي قتله  
 تقوي كل امره فحتم لا ولو اكره طام الشخص على قتل شخص واحد  
 لم يح لها القتل لكثرة البقا ولو اكره مسلم على قتل ذمي وعالم  
 تقى على قتل فاسق غبي لم يحزله قتله لمصلحة اجناسهم وابقاها  
 لا بطريق العدم بالفضل ولا بطريق العدم بالكثرة لان المكره على  
 قتله الاجتياح من جهته وحقه مرعى من عصيته في نفسه فلا يجوز بقوله  
 بالمصلحة فهو مصلحة غيره غير ملازمة لمصرفات الشرع فليس في

في  
 شرح



**لعمري** لا سيما كل واحد قائل على الجمال والكمال في جميعهم  
في حكم شخص واحد والعقل مضاف اليهم اضافة الى الشخص الواحد  
واذا جمعهم رابطته الاستعانة فكل صار واحد في حكم الشخص الواحد  
بالعاصد على مقصود واحد ومن جرح اشياء فوجد مقصود مثله فاذا  
جرحه غيره فوجد اي مقصود وعصده غرضه ولم يزل احده عام مقصود  
بل ما لا به وعاونه عليه فمن يزلهم ميرله الشخص الواحد والقتل  
مضاف الى جميعهم تحفيضا فلم يقتل الا جمعا فان الله واما اللبس في  
ميرل الاشخاص ميرله الشخص الواحد وقد دعت الحاجة اليه واشارة  
اليه بغير المشاركة ولم يزل مبدعا فان **و** ما ذهب مالك رضي الله  
عنه ما يتصل الزجر فان اجاد هم اذا كانوا على مخالفة من خروج  
القرعة عليهم انتهض ذلك وازعما وتوقع خروج القرعة على الغير  
لا يكون سببا لمجرأه على القتل كتوقع العفو من ولي الدم **قال**  
لم ير الشافعي رحمه الله ذلك من حيث ان القاتل فرقت المالك الاجام  
قال ميرلسي قائل على الجمال في قول الواجب منهم ان تكاف هذا الامر  
للمجوز والقرعة لا تؤثر في تكميل حايته وتخصيصه بالموجب من غير  
وانما تحس القرعة عند نفاذ الاسباب الكاملة للتعين وحقوق الاشخاص عما  
اذا لم يملك الاستتة اعبد واعتقد في الميراث فرغ بينهم اعقب

اثنان لا تشيب العتوك اما حاضرا في قول واحد وضاق المجرأ عن  
الوفا فتوصلنا الى الترحيح والتعيس بالقرعة وفي هذا المقام لم تتكامل  
الحناية من كل واحد فاذا جاز الاقدام على القتل لا فرق بين شخص  
وشخص على مقصود الزجر غير حاضره وكل يقدر الخبز والقرعة  
عنه لا سيما اذا كانوا لاجما غفيرا او توقع خروج القرعة لا ينتهض  
وازعما وهو كتوقع الانسان الموت فحالة في كل حاله فانه ملزم  
شخصا لا يجوز ان يموت في كل وقت ولا اثر له ذلك على قلبه وليس  
ذلك كتوقع العفو من ولي الدم فانه بعد ايعاز صبره وابتاؤه لا يقدر  
والضعيفه فما لحنه يبعث لا تتعال عليه وعلى حمله المسئلة اجتহারه  
وانما هذا نظرا في تعين الميراث في رعاية المصلحة مع الانفاذ على اعزاه  
المصلحة فان **قال** اذا تنازع ورث جاز على الشرفه فنقل جرمها واخرج  
الاخر المال هلا واجبت القطع رعاية المصالحه وحسنه للبيان كنه تمهيد  
ذميرته فبئس المذكر قريبه المثل الشرا في الاموال على اختلاف الاجوال  
وهو الغالب مرعا ذم الشراف **قال** لانه لم يزلنا ان القطع مشروعا  
لنعمه المال كما بان حوز القضا من مشروعا والصون التمسح وداعيه

لانه اوجه احدى وجوب القطع مع رد المال بكامله وليس في تقويت  
 والا فوجاهة الحجة والاختار النفس من النفس ولا مناسبه بين  
 فمنها حشواه دينار وفيه تعريض الزوج للهلاك وبين ربح دينار  
 والاختار ان القطع لو وجب لعصمة المال لوجب لمستحق المال الحتمي  
 يستقطب بشفاطه كالقطار في فلاح هذه الشواهد ان القطع عقوبة حيث  
 لتقينا بان افا حشواه ارتكبها العبد لتفاجئ الجرمه وما فيه من  
 المجرمه نفسه بالتصحيح تلك الرديله وانما الصورة المنفصلة  
 السمة والنافية يصدر منه الاختار جدار الغيرة وطرا وان  
 محطورا فلا ينفك جش في العقد والعرف والشرع بفاجئ السمة  
 وشريك لم يصدر منه الاختار المال عن مضيقه وليس ذلك  
 على مضاهاه صورته السمة في التفاجئ جش ومزائب القبح والنواجش  
 مختلف تتفاوت بسببها العقوبات الواجب بهار لا مناسبه به  
 الصورة فان قالوا اشتراك جلال في التقبى سمة المال  
 جش يتميز فعل احدهما عن الاخر فما قولكم فيه **فان** ان ابلغ  
 نصاير وجب القطع وابلغ نصاير واجدا فلا يلزم ولا الاختار  
 نصاير واحد وما دون النصاير في محل التشوف لجقارته وخشيت

فلا يعسر منه الى شرع الراحر كالمجرد مما دون المصاب هو **فان**  
 والقطره الواحدة من النبد لا تشبهه الطبع لا تشوف اليها  
 اذ المقصود منها الطرب والهزه المستثمر من استيفاء الاوراح  
 ولا طرب ولم شرع في الحد منها **فان** لم يفسد ذلك من المصلحة وكما  
 الحماه ما ليس من الجرم وورد في الجرم صا وشبهه ان قليله  
 داع الى العشر ولا وان عرجت الطبع والرجل يستحق نفسه  
 في شرب الخمر والاجامى ولا عاصم وراه اما الاموال والهامض  
 محروسه الا عن الضايه محبوطه بالقلع المشيئة العاليه وفي  
 المسلق عليها تغرب الروح وافحام للخطر مع الرد في فضا الوطو  
 وعجزه المال ونفاسته هي الراجيه اليه من المطر الى الشرع ويعد  
 التفيش ومعه عن الخشيش وهذا وان كان مناسبا وسقط عنه  
 السرقة فليسنا نراه على مذاق المصالح المستفله دون شهاده  
 الاصل فلو لم يرد الشرع بحرم قليل الخمر ما كنا بالى بحرمه لهد العذر  
 من المناسبه وان اورد الحكم على وقعه شهيد لما لاحظته بنفس  
 به ما يقا به وهو النبد ولا يستعمل باساق الحكم دون شهاده الاصل  
 وان كان ملايما على ما سبق وجه ملائمته ولكنه واقع في الزية الاخيره  
 من المناسبات الجارية بحرى السمه والمصالح للو اعد المبنيه  
 على الحاجات او الضرورات على ما سبق بغضيل القول فيها **فان**  
 فلم الحكم الا بدين النفوس وحكم النفاض ووجه المصلحة في  
 النفوس عموم التعاون في عا القتل غالبا لاستعمال الواحد دفع



لواحد في الامر الغالب والعاون على قطع الاطراف على الوجه  
الذي شرطه الشافعي في امتزاج العنق تحت لا يتبين احدهما عن  
الاخر لا يعرف الا نادرا وكيف يتحقق بطريق المصالح **فلي** اذا  
نبت فاعده عامه مصلحه لم يبلغ احاد الصور من القاعد بل يستحب  
الحكم على جميع الاطراف مع التفاوت في مراتب الحاجه والشرحه  
في النفوس ايضا فخرى وفاقا ولاخرى وباطيا وخرى مع الاب  
والاقارب وهو نادرا والحكم منسحب والمكس في الامكان حار في الاطراف  
الاستغناء لا رعايه الاستعانة وجودا والامكان حار في الاطراف  
وخرى يدرى اصحاب ذلك درعه الى الاهل واداء على الناس ان ذلك  
مدرأه العاصم يتجوز ذلك فصدا وجزءا واليه العمد اجتنابا  
وضمما واخذوا ذلك طريقا وصار ذلك عاما كما صارت مشايخه  
التي منه عامه من الخلق اذ اعلموا ان ذلك حيله في الخلاص من الزنا  
وكل من قصد مقصرا وكان الطريق اليه محسوما وسنحت له حيله  
في تيسيرها اسهل لها ما في الجبر والتشهير وصارت الحيله  
الغريبه صورتها عامه في الوقوع بذلك فهذا طريق الخلق والعرض  
سان وجه البراد على المصالح المرسله واساعها فاما اعان هذا  
المساند والقول فيها في مظنه الاحكام وكل محتوم مثاقيل  
سحره من الصواب والتشديد فان **فلي** انما العاصم بالمشقة  
هو مبني على المصلحه واسماها ذلك درعه عامه

**فلي** هذه المصلحة حار به طاهره واحته اسلم فيها الاستسهاد باصل  
معين والحق المثلث بالخارج بالمعنى المفهوم من الخارج حار على  
شكل الاقضية المصلحة بالاصول الشاهده المعينه ولكن لتفتح  
العباس وعلف ربه لا يستغنى عنه من هذه المصلحة التي لها ربه  
الاستسفال لو قدر ان كانتا على سبيل الاستسفال او اذ العصب  
شكل العاصم وعلف ربه الاستسفال ومع ربه العلي  
من القوه والظهور بل لما اردنا ان نذكره من الامثله للمصالح التي  
جبرها وما يندبها ولا يحصر الواحد المعين من ركوب اشياء بها  
غالبه في الوقوع وورثته نادره **وهنا** يذكر امثله لمصالح تظهر  
باشياء نادره في حق احاد الاشخاص **مثلا** **فلي** فاق  
فلي ما فوله في المشهور وجهها اذا طالت غيبه الزوج عنها  
وامتطعت الاخبار واندرشت الابار وسبب المرء محبوبه في  
جباله النكاح مع الفقر والاضاقة والجناس طريق الرفقه ولا  
يعرف من وجهها موثقا ولا حياه ولا تسامح من حربه همسا فلي  
سلسط على النكاح بعد الموت في حق زوجها وزعاه المصلحة  
وقلنا لها من هذه الضرورة التي لا تنتهي لها الى مضر ضا جلالها **فلي**  
احلف العلماء في هذه المسله فالتى راه عمر رضي الله عنه انها سحر اذا  
طالت المده واندرشت الاخبار وطهر اثار الوفاة واليه ذهب  
في العدم ونقض في الجهد على ان لا طريق لها الا الاصطبار والاسطار  
الان محقق الجاه يظهر بينه او انقضاه يقطع فيها بتصرع عمر  
الزوج وليس هذا من الشافعي اسما غامضا على المصالح وانما هو راى راه

٢٠ غيب هذه المصلحة من حيث ان في تسليطها على الروح خطر عظيم  
 ولا ندراس الاخبار اسباب سوى الوفاء من تناسخ المزار وتباين  
 الاوطار وانقطاع الزفاف لاشيها اذا كان الرجل خاملا لا يخرج  
 نازلا بعد ترك الحبال والامر بقفاوه في الاحتيا ليس بعيدا وربما  
 يعود يوما من الدهر وقد سلمنا حيلته الى الخيل سفتهاها ويستولها  
 فيتألم في راسه فيعظم فيه الخطب وسفاه الامر وسبيل الضر  
 والمجزة على الزوج ولحي من ان نام بها بالبرص فيضربها ان كان زوجها  
 وعلم الله ميتا او تسليطها على النجاس فيضرب الزوج ان كان في علم  
 الله حيا والضرر في رضى الایم وتغيرتها الهوى وذلك معتاد شرعا  
 وعوقا من الضر في تسليم زوجة منخوذة الى واطى فاسيعط المضر  
 والجدير بخطر هذا الامر وانضم اليه نذر الوافعه واحصا من المضر  
 بالشخص الواحد فهدا وجه نظره للقدرة المواقى لعمري الله عنه  
 وجه لا يخفى بقرينه **مثال** **احمر** اذا كان للمرأة ولها  
 فازد لها في الروح فزوجها كل واحد منهما من انيسا واستتبعهم  
 السابق واللاحق مع العلم خراب العقد على العاقد والحسم طريق  
 الكشف والذكر ووقع الاعتراف بالاشكال بقيت المرأة مجسومة  
 من الزوجين مرددة لا طريق لاحدهما اليها ولا سبيل لها الى النكاح وقد  
 جرى لها على القطع عقد صحيح والمصلحة داعية الى مسح العقد الذي جرى  
 به علم الله تعالى وتسليطها على النكاح وتحليلها عن هذه الحالة المنة  
 طول العزم ولا حلف

فيه قول الشافعي وهو دليل على المصلحة وزعابتها اذ هذه المصلحة  
 لا نظر لها والعسر الخاضع بالنسبة الى كبر في الشرع وطمعها في مسح  
 العقد واكتنه على الجملة فلا يبرجنس بصرف الشرع وان الشارع يرى  
 مسح العهود اذا تعلق بمضاوها وامسح استيفاءها واداء وقع اليها  
 عن الكشف ولا يشك في امسا المصلحة المسح ووجاز المسح الجب  
 والقنعة مع الضرر عنها اذ فيه قوت الحصر وذلك جاز مما نحن  
 فيه الا ان شهادة هذه المسائل ضعيفة لان الضرر بها ينشأ من غيوب  
 واسباب حليته لا تقصر في مهام العاقد وانما العسر بالنسبة  
 عاقد الوجه نادر وشبهة تقصر ويرك لحط ومشاهاة في احتياط  
 لا يباله والحاقه بهذه الاسباب ليس سديدا واما المعول عليه المصلحة  
 وهو في محل الاجتهاد والبريد كما رد الشافعي قوله هداية اذ المر  
 سحر الشافعي فلو تغير او لا مر شى فطر يقاب منهم من قطع ماله لا  
 سبل الى المسح ومنهم من طرد القولين لاسيما المصلحة وظاهر  
 المدرج من حيث البطل الفرق وشبهة ظهور الضرر عند النسبة  
 بعد العلم وبغيره عن ماله به الاسباب الموجبة للمسح **مثال**

٧ اذا طلقت المرأة الشاب بعد المستسر ولزمها العدة ويرى الاول  
 مساعدت حصتها سنن وقد قال العلماء لزمها البرص الى سنين الياس  
 ولا يغنيها الاعتدال الاشتهر وهذا ضرر عظيم طاهر وفيه تعطيل  
 عزمها وشبابها ومعها على النكاح ولكن انى هذه المسئلة مجمع عليها  
 ويكاد يهمل انواع المصلحة في المثال السابق فانها قريبة منها واخر  
 وجه الراى فيه والعلم عند الله تعالى ان الله سبحانه قال المظلمات

يرى من نفسه بله قرو والبرق واجب على كل من خصه  
واسماعى بهولناخيص وجود الحيض عند الطلاق والظاهر يطلق  
وعلى انهما من خصه ويرى من الحيض المعنى ايمان الحيض امام لا  
يسر حقا الحيض جيله كالصغرة والعجز الهزلة فلها العزل  
الى الاشهر وما دامت اطرافه جارية في وسط العرس طرق العز  
وامكان الحيض جاز في حقها واما الشارع يرى الطاهر للحيض  
وعلمها ان سطر الحيض وامر خطه بعض الا وهي على رجاس  
هجوم الحيض **لوعلى** انها ليست خيف الى منتهى الهزم لكننا  
نعد لها الى الاشهر وان كان كان فهو في علم الله تعالى وهي في  
كل ساعة من الشروع والعدو بالاشهر موقع لها الحيض حاله  
جال وان مضت منه او سنان لم يقطع هذا الرجاء امراه لا  
من سنين لمعاودة الحيض ومن لها الى الاسطر سبيل وليس  
لها في الشرع الا الرض وانما الضرر من قدره سمار الطهر سنين  
كثيره وحس في الحال لا يعلم تراخيها سنين وانما يدل ذلك بعد  
مضيها ولا سبيل الى تلافيها وطرق الرجاء والامل يستع في المسئل  
فهذا هو السبب والعلم عند الله عز وجل خلاف المثال السابق وان  
الشي اذا نشى على رب العهده اسباج في العرف تجدد علمه بعد  
طول العهد بالامارات هو ان **فيل** عقل وطعنا ان مقصود العد  
براه الرحم وهو حصل من ريع سنين وان ملة الجمال لا يزيد عليها  
اكتسب بها **لكننا** علم ان البراه مقصوده من العبد ولم يعلم انها

المقصود فدل على ان للشرع وزاها تغبدا في العبد وانه لو ازال زوجته  
اذا استنقبت برأه الرحم باب طلق واذا استنقبت طلق  
العبد ولم يضر جزيه النظر الى معنى البراه فهذا ما اردنا ان نذكر  
من امثله المصالح وفيه الصفاية لصاحب البراه

## القوله **الطرد والعكس المسلك الخامس**

2 اساب كون الوصف على الاطراد والانعكاس وهو ان يوحد الحكم  
بوجوده وعدمه بعامه معرويه انه مؤثره وموجبه وان وجوده  
بالاضافه الى الحكم ليس بعلمه وهذا قد اختلف فيه الاضواء اختلفا  
ظاهرا والرى اجازة الفاصحة للذات ان ذلك لا يحل فيه من حيث العبد  
محذره ليس بغيره والعكس ليس شريطة في العلل الفقيهة فلا تاتي لو خوده  
ولا اتفاق الحكم بانها الوصف مسئلة والثبوت عند الثبوت عند  
اخرى منفصلة عنه فكيف يعتدل اجزاهم الاخرى الكلمات  
مشهوره قرراها في كتاب غنول من الاصول ليس بخلافه  
القاعك شفا القليل لا بالتفصيل والتفصيل **فان** وبالله التوفيق  
الطرد والعكس **بذلك** من وجهين احدهما سديد والاخر فاسد  
فاما القاسد فهو اظهار وجود الحكم عند وجود وصفه ومجمل  
واظهار عدمه عند ذلك الوصف في محال اخر كما يقول الخنفية لاجل

مَجْلَبٌ فُحِرَ فِيهِ الزَّيَا كَالْبَرِّ فَقَالَ لَهُ وَلَمْ قُلْتَ إِنَّ الْعِلَّةَ فِي أَيْمَنِ الْعَبْدِ  
 فَهَذَا الزَّيْرُ مَعَ الْأَشْيَاءِ الثَّلَاثَةِ لَمَّا كَانَ مَعْلًا مَقْدَرًا أُجْرِي فِيهِ الزَّيَا  
 وَالنَّبَاتُ وَالْعَبْدُ لَمَّا تَكُنْ مَعْلًا مَقْدَرًا لَمْ يَجْرِهِ فِيهِ الزَّيَا فَوَجِدَ هَذَا  
 الْوَصْفَ مَعَ وَجُودِ الْحَكْمِ وَعَدَمِهِ مَعَ عَدَمِهِ فَهَذَا امْتِنَالُهُ فَاسْتَدَلَّتْ  
 الْحُكْمُ مَعَ أَوْصَافِهِ فَرَأَيْتُهَا تَفَارِقُهَا وَتَتَغَيَّرُ عِنْدَ الْعَدَمِ أَوْ صَافٍ وَفَاقِيَةٍ  
 فَلَمْ يَتِمَّ هَذَا الْمُسْتَدَلُّ مَرَانِ يَقُولُ وَجِدَ الْحَكْمُ بَوَاقِيَهُ وَعَدَمُهُ  
 بَعْدِيهِ بِإِقَالِ وَجِدَ مَعَ وَجُودِهِ فَمَوْضِعٌ وَغَيْرُهُ مَعَ عَلَيْهِ وَمَا  
 وَأَنْسَلَمَ سَلَامَتُهُ عَنِ النِّقْصِ فِي الْخَطَرِ وَالْعَكْسُ فِي خَيْرٍ فِيهِ فِي خَلْقٍ  
 الْأَخْطَرُ وَالْإِتْقَانُ وَقَدْ تَمَّ كَيْفَ الْعُلُوفِ بِطَرِيقِ الشَّيْبَةِ كَمَا  
 شَيْءٌ وَجْهَةٌ وَكَيْفِيَّتُهُ أَشْأَلَهُ تَعَالَى هَذَا وَجْهٌ فِي الْخَطَرِ  
 وَالْعَكْسُ **الْوَجْهُ** الثَّانِي يَتِمُّ هَذَا الْمُسْتَدَلُّ مَرَانِ عَا وَجُودُهُ  
 بِوُجُودِهِ وَعَدَمُهُ بَعْدِيهِ وَذَلِكَ إِذْ لَا اسْتِقَامَ هُوَذَا عَلَى  
 لَوْ الْوَصْفَ عِلَّةً عِنْدَ بَالِ تَزِيدُ فَقَوْلُكَ لَيْسَتْ قَوْلُهُ أَنْتَ وَجِدَ بِوُجُودِهِ  
 كِفَاةً ذَلِكَ وَلَمْ يَنْشَرْطْ أَيْتُ أَنْ عِدَامَتُهُ بَعْدِيهِ بَعْدَ الْوُجُودِ  
 فِي الْوُجُودِ بِوُجُودِهِ بَيَانَ الْعَدَمِ بَعْدِيهِ إِنْ كَانَ قَبْلَ الْوُجُودِ  
 مِنْعَدَمًا وَكَانَ الْعِدَامَةُ بَانْعَدَامًا وَوَجِدَ بِوُجُودِهِ فَهَذَا الْقَبْدَانُ

وَهِيَ تَعْرِيبُ لِرَأْيِهِ لَهَا وَبَرَّ الدَّلِيلُ عَائِدٌ زِيْرُ وَجْهِهِ الْأَمَثَلَةُ **الْأَوَّلُ**  
 وَهُوَ أَنَّ بَقُولَ الْعِلَّةِ فِي خَيْرِ الْحَرِّ الشَّيْبَةِ وَالْإِبْكَارِ لَانَّهُ وَجِبَ بِوُجُودِهَا إِذَا  
 كَانَ مُعَدَمًا مَا حُدِّثَ كَانَ عَصْرًا فَلَمْ يَجِدْ إِلَّا الشَّيْبَةَ فَيَجِدُ الْحَرَّ ثُمَّ يَصَارُ  
 خِلَافًا صَارَ جَدًّا لَا وَأَعَدَمَ بَعْدِيهِ وَهَذَا بَادٍ وَلَا حَاجَةَ إِلَيْهَا إِذَا فِي جَدِّ  
 الْحَرِّ بِجَدِّ الشَّيْبَةِ مَا دَلَّ عَلَى أَنَّ الشَّيْبَةَ هِيَ الْعِلَّةُ فَيَعْبَسُ بِهَذِهِ الرِّبَاطَةِ  
 بَيَانَ الْإِنْبَاءِ عَلَى خَيْرِ **الْمَثَالِ** **الثَّانِي** وَهُوَ أَنَّ بَقُولَ الْحَقِّ فِي  
 الضُّمِّيِّ الْغَائِلِ مَعْدَمٌ بِعَارِيَةِ الْعُقُودِ لَانَّهُ غَائِلٌ فَيَعْدَمُ الْعَدَمُ بِعَارِيَةِ  
 كَالْبَالِغِ فَيَعْدَمُ مَا دَلَّ عَلَى أَنَّ الْعَقْلَ فِي حَقِّ الْبَالِغِ هُوَ الْمُنَاطِلُ لَصِيْهِ  
 الْعَارِيَةِ فَهُوَ **الْأَمَثَلَةُ** عِلْمُ بَعْدِيهِ فَإِذَا جِئْتُ لَمْ يَعْدَمِ إِلَّا الْعَقْلُ وَإِذَا  
 أَفَاقَ لَمْ يَجِدْ إِلَّا الْعَقْلَ فَعَدَمُ وَجِبَ بِوُجُودِهِ وَعَدَمُ بَعْدِيهِ **الْمَثَالِ** **الثَّانِي**  
 هُوَ أَنَّ بَقُولَ الْعِدَامَةِ رُشَقَ فَيَنْشَرْطُ جَدُّ الزَّيَا فِي حَقِّهِ كَالْأَمَةِ وَيَعْبَسُ عَلَى  
 الْأَمَةِ لَأَنَّ النَّصْرَ وَجِبَ فِي حَقِّ الْأَمَةِ إِذَا مَا عَلَى قَادِ الْحَصْرِ قَابِ إِنْ يَفَاجِيَهُ  
 وَعَلَيْهِمْ يَقِفُ مَا عَلَى الْحَصَنِاتِ مِنَ الْعَرَابِ وَقَالَ وَمَا دَلَّ عَلَى أَنَّ الْمُنَاطِلَ  
**وَلَا** أَنَّ التَّشْطِيرَ يَعْدَمُ بَعْدِيهِ وَهَذَا بِمَا لَوْ أَعْبَسَ لَمْ يَنْشَرْطُ جَدُّهَا فِي هَذِهِ  
 الصُّورَةِ إِذَا أَطْلَعَ الْوُجُودَ بِوُجُودِ الْوَصْفِ كَمَا فِي الطَّرَفِ الْأَوَّلِ مِنْ شَيْءٍ  
 الْخَيْرِ وَخَلِيلُهَا إِذَا أَطْلَعَ الْوُجُودَ الْعَدَمَ يَعْدَمُ الْوَصْفُ كَمَا فِي أَعْدَامِ الشَّيْءِ  
 يَعْدَمُ الرِّقَ وَأَعْدَامُ الْعَارِيَةِ بَانْعَدَامِ الْعَقْلِ عِنْدَ طَرَاكِ الْجَنُوبِ فَهَذَا اسْتَدَلُّ  
 الدَّلِيلُ عَلَى كَوْنِهِ عَلَى الْإِنْبَاءِ فِي الْمُنَاطِلِ أَوْ سَرِ الْمُنَاطِلِ بِطَرِيقِ إِحْرَانِ  
 الْحَجَرِ لَمْ يَحْدُثْ لِحْدُوثُهُ بَلْ حَدَثَ لِحْدُوثُ مَعْنَى بَصْمَتِهِ إِلَى حَدَثَاتِهِ  
 مَعْنَى جَاوَزَهُ إِلَى حَدَثَاتِهِ أَوْ حَدَثَ بِهِ مَعَ وَصْفٍ آخَرَ يَبْقَى عَلَيْهِ فِي الْوُجُودِ  
 أَوْ حَدَثَ عَنْهُ بَعْدَ آخَرٍ مَعْدَمُهُ فِي الْوُجُودِ عَلَيْهِ كُلُّ هَذِهِ الْأَحْتِمَالَاتِ



مطرقة اليه ولحقا تدعى العبد في مائة النظر وعلى  
من يدعي شيئا من هذه الاحتمالات اقامه الدليل اطماعا المناسبة  
في كنهه **فقط** هذه الامثلة وانما سلم فيها دعوى انما المناسبة لا  
بالاطراد والانعكاس وان وجود العقل وعدمه مناسب اطلاق  
النصف وجبته ووجود الابطحار مناسب حرمة الشرب وصحة  
حال الرق مناسب ضعف العزيمة فان الاعتماد على المناسبة وانما  
سلمت المناسبة سلم الانفاق **دعوى** العبد وانما الطرد والعكس  
**ولما** المناسبة جارية في هذه الامثلة ولكن قيل ان مطلع الناظر على  
وجه المناسبة فهم ان الحكم اذا حدث حدوث وصفت مرتب  
عليه ولك الوصف هو الموتر فيه وهو الموجب حصوله هذا ظاهر  
الظن من اول النظر فان اعترض هذا السطر المناسبة ازيد وضوحا  
في حاصل قبل المناسبة. والدليل عليه ما قدمناه في مسائل الايمان  
ان نجر ريب على سبب بقا التحقق وبضعة الشرط والجزا  
اشعر بكونه سببا كقول من جامع في بهار مصاب وليحفر لورث  
هذا اللفظ او فقوله الوارد صل الله عليه وسلم من رآه فافتقوه وبس  
فهم شبيهة من المناسبة بل فهم من الاضافة البهيمية بل لا يلو  
قال من من دثر فليسوا فهم كونه سببا وان لم يناسب ولو  
قال مثلا من من الجواز فليسوا فهم ان جعل من الجواز سببا ثم  
زجنا عليه **ولما** اذا حصر رسول الله صل الله عليه وسلم تخيم  
عقب واقعه ذكرت له فالواقعه سبب الحكم كما قال الاعراب

جامع اهلي في بهار مصاب وقال الاعراب في فهم ان الجامع عليه  
الاعتناق ولم يفرق من المناسبة فانما المناسبة ولو ور حكاية ان  
لا يناسب كقول القائل ملأ راسي في المنام ابراجه اني كنت اشرب ماء  
من كوز فقال صلى الله عليه وسلم اعين ربه الفهم ان رواية شبيب  
وان العقول بعض من تمناعه بالعجب ولاية حكمه جعل سببا ولا  
مناسبة **وما** التخييل لفهم جعله سببا وهو اظنه ورفقناه ويستند  
الحكمة حدوث الحكم عند حدوث انواعه مرتبا عليه وهو عين  
الطرد وانعكس الدرعية وانما المتغيين العباد وانما يقول ان الاعراب  
بنى الزمة عن الصفة علم ذلك شرعا فلم يجد منه الا الجامع فوجد  
لزوم التفاهة وقد وجد بوجوده وفي ضمنه انه كان مع ما قيل  
ذلك لعدم هذا طريق يعرف كون الجامع عليه وسببا حتى ينع  
الشيب وهو ورد ذلك في الاعراب فالحق كما في الخلق وورد  
في حق جزي ملحق العبد وورد في رجل ملحق المراه عا الراي الا  
وورد في جامع الاهل ملحقه جامع الامه والاجسه ومسند شبيب  
فهنا ان الحكم حدث حدوث الجامع وليس مسند ذلك الى المناسبة  
اذ هذا الفهم وهذه الصفات بعينها والاختافات خري في مسائل الزوايا  
الى اعيننا التوجه في صورته لسوء عن بعد المناسبة وكما عرفت  
في الواقعة المرفوعة الى رسول الله صل الله عليه وسلم فهو بعينه مفهوم  
في حدوث الوصف على الجمل الخالي عن الحكم والعصر لا حرم في شره ولم  
يجد الا الشدة فوجد الحرم وعلم انه حدث حدوثه وكذلك البالغ اذا  
جنى امسح عتباره ولم يعدم الاعتق له بالبلوغ لا لعدمه وعلم لما

ان عدم بعوده اليه كان قائماً بوجوبه وانه السبب في فراقه  
قال الرسول صلى الله عليه وسلم اشتد العصر فعول حرم شره ففهم  
كوب الشدة شبيهاً وبين ان يعرف من الشرع والاجماع انه مهما اشتد  
حرم فاداكاب الحريمه مفرقة بالشدة وحادثة معها علم كونها موجبه  
لها وعلاجه عليها وكذا لو سئل رسول الله صلى الله عليه وسلم  
عن شاه ماتت اتياع وقال لا لعهد ان الموت سبب لحرم البيع الا  
كان عرف جوان البيع قبل الموت ولم يجد الا الموت ولجده حريمه البيع  
فعلم انه جاز بشبهة ولو عرف شرعاً ان الشاه ادا ماتت حرم بيعها  
لحريم الموت هو السبب كما في صورة البيه والى جواب عليه  
وهذا دون ان يعرف مناسبة الموت لا يعرفه مناسبة وانه فهم  
كوبه عليه تعدته الى البقر والابل وسائر الجوارح قبل الحث عن شأنته  
وقبل الوقوف عليه **لعمري** لو قال باحت لئس بعلا الموت وانما هو  
بغير وجه عن الملية وان امكن ما منع به وهذا الامسعيه فهم الكلام  
مناسب مقبول فيه من ان الموت ليس سبباً للعنه وانما هو سبب  
لمنع بضمنه وهو تفويت المنافع وابطال المايه وبخون مضاهياً لقولنا  
ان قوله صلى الله عليه وسلم لا يرضى الفاني وهو غضبان مشيراً الى العليل  
بالغضب في اول النظر ويعرف بالنظر الثاني ان الغضب ليس سبباً لعينه  
وانما هو سبب لما يصنعه من ضعف العقل ودهشته وحرمانه  
ذلك في الاوصاف التي يصفت الاحكام ايها فهذا الجري هذا الجري  
للعليل الموت ان سئل هذا المعنى ان يقول لم يطل مصعته لان جلاء  
مسح بعد الريح ولجده طعمه للجوارح والتلاب وهو غرض مقصود

وقضى الرواب ماله لغيره علاف الرواب وكذا طعمه  
الجوارح فسطر هذا المعنى ورجع العليل الى عن الموت ولناظر اخر ان  
يقول شبه ما يصنعه الموت من الخاشع فيعدي الى كل نفس لا  
يعدي الى حيوان مات ولو نفس لو صور ذلك فهذا مسلم ان  
كانت الحاشية مناسبة لغير البيع وان لم يضر عدل الى العليل بعين  
الموت فان **قيل** ان جمع الامور في انه حدث خدوته ومن سئل  
ذلك وانما المسلم خدوته مع خدوته او عند خدوته فحق هذا  
بالوجه الاخر الذي يقضوه وجعلته فيه وجود الوصف وفقاً  
**ولما** هذا حكم حادث خدوت امر فوجب اصابه الوصف وامر حادث  
ولا حادث الا ما ذكرناه فنعين الاضافة اليه ونينا الدليل من  
امر من احدهما وجوب العليل بامر حادث والى انه لا حادث الا  
ما ذكرناه هو ان **قيل** ومن سلم انه لا حادث الا ما ذكرته ولعله  
حدث مع هذا مع اخر خفي عليه وهو السبب وهذا الظاهر في  
وفقاً **ولما** في خبر ذلك وعلم مدعيه ان سريه وخون ذلك  
دعوى الاضافه اليه كما انه لو كان مناسباً لم يقطع هذا الامكان  
بل يحمل حدوث وصف خفي اظهر مناسبته مما اظهر مخون هذا  
هو العلم والاخر ساقط ولش الظاهر هو الاسبق الى الظن فهو متعلق  
به ان ان يظهر الاخفي يدمق النظر وكذلك الحادث الظاهر صاف  
اليه في اول النظر وهذا النظر بغرضه الفساق لما يظهر من معنى اخر خفي  
بالنظر الرق ولش قبل ظهوره هو متعلق وهو مره في النظر سلفه

وعدم المعلل بشرط اتهامه ان لا يظهر غيره او يفسد ما يظهر سواء  
كما في المناسب وكما في الاضافة اللطيفة الى العصب في حرم النصا  
والى القتل في حرمان المراث والامثلة المناسبة **فان** في المسند  
وتلك الامثلة الاضافة اللطيفة وفي الاوصاف المتجيلة المناسبة  
فهو الذي قرر اول عدم المعلل الى ان يستتبعه ينظر وزاه في  
الذي يسفله ودم المعلل في هذا المقام حتى يفهم المعنى الى اين تنزل  
عنه مطرواه مده في معارضة **فان** المسند في هذا المقام خروجه  
مرا عليه وعصب خروجه كما في حكم رسول الله صلى الله عليه وسلم  
عند وقوع واقعة ناسبت الواقعة اولم يناسب والظاهر ان  
الواقعة بصورتها هي السبب الى ان يناسبها سبب لما تتضمنه من المعنى  
لا يجنبها ونفسها وهذا الظن لا يقطع الا بعد رمع في آخر واما طهر  
ومؤيد ذلك لا يقطع الظن فان امكان مناسب اخر اظهر ممكن في  
الاوصاف المناسبة ولم يقطع الظن بامكانها وخبرها وان كان  
يقطع ظهورها اذا ظهرت الا في الظن الى حصة طهر في قوله  
ان علة اهلية العار هو العقل دون البلوغ لانه لم يعدم البلوغ  
واما لعدم به العقل الى ان يقال بل الخدم به شئ سوى العقل وهو القلب  
والصلى العاقل غير مكلف فهذا يقطع الظن الاول ولجب زانظر  
الى ان المكلف هل هو اصلي لكونه مناطا او العقلان المكلف لعدم  
مع لعدم العقل وكذلك لو اظهر المعروض انه حدث شئ شوي الموت

في المثال الذي صرنا به وجب علينا النظر فيه وترجح الموت عليه  
او يرتب العقل بالموت **فان** في ذلك خبر العقل لغيره الخبر الرابع  
الفاية المختصة بالخبر وانما حدث مع السند فلو قال فليكن الخبر  
معلل بالراحة لا بما حدث في حرف الخبز معها **فان** لو صور ان لم يفي  
على ما حدثت شئ اخر سوى الراحة اصاب هذا اول ينظر الى ان يتبين  
انه حدث ما هو مناسب وهو لا يبيح ان كان اول منه واخر هذا  
صعب لانه ساوفاه معنى اخر اصلي للعقل اظهر للنظر واسبق الى  
العلم والاحاطة وخبر سلم بخلاف هذه الاضافة مهما طهر ما هو  
اولي منه وذلك لا يدرك على ان اول الاضافة ليس على اول مرتبة في  
النظر يسفله الدم كما ان المناسب الاظهر اذا طهر بطل المناسب  
الاخفي وبقي الاظهر الاقوى الذي يظهر ثانيا والاخفي الاضعف  
الذي يظهر اوله **فان** **فان** لو اظهر المعروض حدثت مع اخر لا  
يناسب فهل ينطبق النظر الاول **فان** اذا كان الاول لا يبيح  
اعتدلا ولم يرض احدما اولي من الاخر وعلى المعلل ان يرجح  
وان كان الثاني مناسباً لصار لغيره مناسبة معدماً على الاول الطاهر  
الذي لم يناسب وان كان الاول مناسباً والثاني غير مناسب لم يعاقبه  
وان كان مناسباً مثل مناسبة اعتدلا فحق المعلل الرجوع وان كان  
اقوى من الاول يرجح عليه بقوته فغير المناسب يعادل في هذا المقام  
غير المناسب كما ان المناسب يعادل المناسب وفي هذا الموضع  
يعارف ما في من الوجود بخلاف الوصف الاضافة اللطيفة  
فانه لو قال فليكن ليس العصب على لعمه واما هو على لم يصح

او حاوره وذلك ايضا لاسباب كالعصب مثلا فهو ساخط وعلو  
الوصف المنطوق به لان المطبقه حقه اما ما هنا لا نطوق واما المسند  
حدوث الحكم حدوثه ووجدت وصفان والا صاف الى احدهما  
نحتمل **في** كان صاف الى واحد فانه الطاهر فقط واذ انبه  
الخصم على الوصف الثاني بطل الطر الاول واحصح الى الجيع  
ولا رجع بالحديث ولا رجع بان الاول هو الذي ظهر او لا فان  
التقدم والتأخر في الظهور لحلف بالانتخاب وجوه **التي** وذلك  
لا يرجع الى قوة المع والظاهر ثانيا بعد ظهور مساوئ الطاهر ولا  
وصوره الشرائع كما الله عليه وسلم وهذه المضيه **بلى** الاضافه  
اللفظية لا بالا صافه الوجودية التي **في** فيها لان رتب الحكم على  
منطوق السبيل كتر تبينه على كلام نفسه والافرق **بين** ان يقول  
يقول **الاشترى** العنصر فعول الشارع عليه السلام حرم ويرى قوله اذا  
اشترى **بخرم** وان الطاهر كون الشدة شبيها وان لم ياسبه  
ولا يوافق مع آخر حاوره لا ساسب لانه لم يقع منطوقه **في** وان  
**قال** الحاصل ان يكون السبب هو الوصف الحادث مع وصفه  
هو مستثنى **في** هذه العن والعن المنوط بوصف واحد بطر بان  
احدهما مع شوب الاول وينعكس بحرمه لم لا يقع ذلك الوصف  
المراد دون اصحاب الوصف الاخر **فان** انه لو صرح الشارع بان  
العله **شتر** عصب العن لكان الحكم بوجوب وجود الشدة وسعلم  
بعدمها **لما** لا يقع الشدة في عصب العن **في** كونه عصب العن

نوع

لان كونه عصب العن وصف ذاتي اذ كان مستثنا والآخر  
عارض بغيره ويؤول والخصم موقوف على الوصف العارض واحد  
الوصف اذ كان مستثنا والآخر عارض باطر ويؤول والحكم بقر  
مع العارض ويؤول بذكره فانه منوط بجميع الوصف **في** حاوره  
الاجماع وفي رواية **والاجماع** هذا **في** هذا **في** لاسره **ولسره**  
حوزه ما يقع الطر **ع** اوسع الوصف الحادث فان المع المناسب  
لا يفتقر ان يكون معه وصف اخر يرد في مناسبتها ويكون الحكم  
مرسا على مجموع الوصف **في** لاش اظهر واحد مناسب انطقت  
المطالبة عنه وعلى الخصم تبينه على الوصف الزائد المصوم اليه  
حتى **بمسئل** عنه **في** ان كان محمدا فسفي ان بحث فان بعد  
الزائد امصر على الاول وان كان معللا ذكر ما يظهر واسره **فدعه**  
في البطر الاول وعلى الخصم المعارض تبينه على الوصف **بلى** حتى  
سكلم عليه وذكر **لك** المحتمل في مسليا بحث وسامل ولعله **بلى**  
على وصف اخر فان لم يفتقر **عند** على الوصف الحادث **بلى**  
معللا كفاء ذكر الوصف الحادث وعلى المعارض قبول **الذي** يفتقر  
ان يكون الوصف **الذي** مضموما الى وصفه واذا ذكر هذا **المرامه**  
الافصال واذا لم يذكره **قال** لعل وصفا اخر خفي عليك **فان** مضموما  
الى وصفه **فما** الذي يومنك منه **فبعد** الالزم الجواب عنه كما والمناسبت  
**وان** **في** الحكم بظهر حدوث الشرط عند عدم العله كما بظهر حدوث  
العله **فما** اشتري **فربيه** عتق عليه **فوجدت** الحق حدوث الشرط  
**والملك** **ولسره** **لك** عله العتق **فانما** العله القرابة **ولسره** **المرامه** وصف



ذات مستعمل لا يطرؤ ولا يروى والمكدر يطرؤ ويروى وظهر الحكم  
 بظهور الشرط وهو جعل العلة لا يفسر العلة **ولما** هذا من قبل السؤال  
 السابق وان المجتهد بحث عليه ان بحث عن الاوصاف الكتابية سوى  
 الوصف الحادث فان ظهر وصف مناسب جعله علة وجعل الحادث شرطاً  
 من الوصف فان ظهر وصف مناسب جعله علة وجعل الحادث منطوق الحكم  
 كما في شرع القرب وان لم يظهر جعل الوصف الحادث منطوق الحكم  
 وعلمنا له واصناف الحكم اليه وعلى حال الاحوال لا يجوز تعطيل الوصف  
 الحادث الذي ظهر الحكمه اما ان يختبر وصف علة او شرط علة  
 او علة والطور الاول يقتضي الاجاله عليه ويعدر الاستعلاء له بافاده  
 الحكم وان سلم هذا التطور في المرتبة الثانية والثالثة من النظر عما ينقضه  
 سلم والاحتمار بما يظهر ثانياً والعرض ان المعلق يطلع على المطالبه  
 لا يتوجه عليه فالمرتبة المعترض على وصف اخر معصوم اليه يقدّر  
 لا يتوجه عليه مسبقاً او يقدّر ذلك الوصف الاخر اصلاً مستعلاً  
 وثالثه جعله مسبقاً او يقدّر ذلك الوصف الاخر اصلاً مستعلاً  
 والحادث جواراً فاقياً فالمرتبة عاشر من ذلك لا يوجب المطالبه  
 وهذا هو العرض فانه ان سلم في المرتبة العاشر من التطور ولم يظهر غيره  
 جاز للمجتهد ان جعل الوصف الحادث علماً على الحكم مسبقاً كما في  
 رتب الخراب من الشارع صل الله عليه وسلم على الواقعة وكما في رتب  
 اللطفي بقا التعصب وان الاضافه الى الشرط لفظاً حاز كما حاز الى  
 العلة ولكن الاصل ان المضاف اليه هو الواجب الى ان يظهر وصف  
 هو او لا بالاجاب منه وكذلك ما خرج من **ولما** اد اجوتهم ان

بعلان الوصف الحادث وان كان لا ياسب فيمسخ المعلق على المعترض  
 اذا قال له سلم لك انه شيب واخر شيب في هذا المجل على الخصوص  
 كقولك سلم ان الشيب شيب واخر الشيب شيب وعبر الغيب  
 وغايتك ان تقول هذا الخصص بوصف او محل لا يدخله ولا ياتر  
 له في اجاب الحكم على مع انه لا ياسب فاصل هذا الوصف الحادث  
 اصابع مناسب واطافه الحكم اليه عامزاف التحجرات التي لا يعقل  
 ولا فرق بينه وبين الخصص بهذا المجل وفيه ما منع الاسماع فخص هذا  
 التعليل ويظهر الحكم على محل النقص والاحصاء وهذا هو السؤال  
 الاعظم على هذه القاعه وفي دفعه ثانياً هذا الاصل في تقريره  
**ولما** يعر سخط على هذا السؤال من وجه اخر فانه يقال ان المعلق  
 ان س ان هذا الحكم ليس مخصوصاً بالمجل ومقتضى الزات التي فيه  
 بالاجزاء واد ابطال ذلك وجبت الاضافه الى وصف متعدده يطل  
 انه لا يخصص به هذا كقولنا صوم معروف ومقتضى التبييت في هذا  
 به الاحصاء في هذا كقولنا صوم معروف ومقتضى التبييت في هذا  
 فقول الخصم لا مناسبية لكونه معروفاً فانه فلتتم ان عليه جازية  
 الشيب والفضيا كونه معروفاً وهو لا ياسب لا يوجب ثبوت ثبوت  
 فضا حتى يقتصر فيما لا يجمع التبييت ليس مخصوصاً بوصف ثبوت  
 فضا فان النذر والكفارة وشار الصيام بشرطية التبييت فطل  
 لخصص المجل والذات ووجب التعليل بوصف سوى وحدك  
 اد اقلنا ان المستعبر بضم لان انه ان يدر على مال الغير لغرض نفسه من  
 غير استحقاق فخصم كالمستقام وقيل لنا هذا الوصف ليس علة  
 في المستقام لانه لا ياسب فبغني ان يقال انه غير معقول وهو

مخصوص بجماله وصورته وهو يد الشوم فعال وبالاجماع ضمان  
الا يري غير معصور على يد الشوم اذ هو جائز في يد المشتري ويد  
المستعير الغاصب ويد المودع اذا اخذ ويد القاصب وعده واجمع  
امران احدهما وجوب البعيل والاصافه الى الوصف الحادث لان  
الحجر حدث بخروث وصف وهذا مما يجب لعينه فعلا كان الرطل  
يرى الزمه مضمنا لاخذ واضف الى الاخذ ووجب سدر صفاته  
وامنع خصصه بجماله بالاجماع لذلك لم يسل تقليدنا لان ذلك  
مفوض بالاجماع وكل وصف بعض الاجماع فعلا بالاجماع انه  
ليس مناط الحجر حتى لو علمنا الضمان في يد الشوم بانه اثبات يد على  
مال الشوم وبركنا خصوص جهة الشوم لم يسل جهة الودعه فلا  
يدان يزيد ويقول لابد له لغرض نفسه احدا را من الودعه وهو  
ايضا مفوض يد الاجازة ولا بد ان يزيد قولنا من غير استحقاق فاشتمام  
بغير هذا القدر وان كان لا سبب من حيث ان الحجر حدث مع  
خروج جهة معرف ارباطه ومطرق في بيع المناظر فله  
وخرجه واستفهام ما ذكرناه بعد وجوب البعده من محل الاجماع وهو  
جهة الشوم بطريق المناقضة التي ذكرناها **مسألة** لو افسد الخصم يد  
الشوم وصفا اخر يطرده ايضا ولا يقض ولا يعر الى العارية  
كان مفاوما معارضا لسلامتنا وعلينا الرجوع وهذا كقوله المشتم  
ايضا صلا نه اخذ جهة المشتري والتسري جهة الضمان والمأخوذ  
على جهة الشيء كما لا يخود على جمعته ويعر هذا الى يد الراهن وسفع  
عه يد العارية فهذا ما وم كمالنا الى ان يرجع جاسا بطريقه وعلى

المجهول العث عن هذه المعارضات ويعبر واحدها بالرجوع وليس  
على المعلن ذلك كما ان يد وضفا يد ظهوره الى ان يعاين بعد  
مخلم عليه ولا ينبغي ان يتحمل الناظر ان النظر في هذا المال استقام  
لصون الاوصاف فهما مناسبة اذ لا مناسبة لها وان طرطان هما  
مناسبة فهذا المصباح جائز قبل العتور عاوجه المناسبة فلهذا  
عدم المناسبة الى تخيلها وان غرضنا التنازل عن ذلك في الساعي  
رضاه عنه يعرر الثمن بالبيع المشتري على تعذر البعيل المسع بالاقاق  
وهو حكم واجب البعيل والاضافه فان الحار حدث بخروث الاقاق  
ولانه السبب بعينه او بما يصمنه ولم يخص باق العير في البيع  
وهو اخص الصفات اذ هو جائز في ابق الحارية وجاز في نفاذ البعده  
وطيران الطائر بل هو جائز في عصب المنقولات فوجب البعده  
فبيل الشامل لجميع هذه الصور يعرر العوض صان الاباق على هذا  
الاعسار ويدر يعرر الثمن بالافلاس ثم هذا القدر لم يسل بعد استيفاء  
الصدق فانه لا يمت الحار في النجاسه ويعرر اسير في السبا  
بالاقاق لا يوجب الفسخ فوجد ان يزيد ويقول بغير ثبوت في عقد  
مع مطلق الخصم بالاجماع ويجب البعيل الحدوث بخروث الوصف  
وبه يندفع السؤال **مسألة** للخصم ان يفسد هذا الوصف بقدر اخر  
يعرر فعل الصر ولا يعرر الى صورة النزاع وهو ان يقول يعرر  
وعن فلا يعرر الى الثمن وهو درس وعلينا ان نخلم عليه بالابطال  
او الرجوع فعول ليس مخصوصا بالقر ان يعرر الى المسلم فيه اذا  
انقطع جنسه وهو درس فعول يعرر في عوض مفصود هو محل العقد

والتمس بحال للعقد فنكح ذلك ونقول هو محال للعقد التمس  
والتمس عوضا بنجاح لا بد عندنا في ذهب والاستدلال بالشواهد  
على كونه محالا للعقد ونذهب في معارضة وقا بتغير العبارة  
فيقول العلة تغاير مقصود قبل القبض تغاير فيه القبض والخرج  
عليه السلام فيه وتنعكس العلة في التمر فاته لا يتغير فيه القبض في  
خوز لا اعتبار عنه فنكح عليه بالمنع أو الإبطال وبالخرج  
هكدي تقوم من انبساط بين المتناظرين في الاحكام المجازية  
حدوث الاوصاف وهي التي توجب اضافتها الى الحادث في جميع المتناظر  
التي يميز وصف من الحادث او التي تنفي جملته بالعابض او بقاء بعض  
وكذا يجازي دور المناسبة وقبل التغير على المناسبة ومع  
الاحكام العباسية من هذا القبيل فانها احكام جازية حدوث اسباب  
موجبه وقع التطر وتغيير الاوصاف من الواجبات المجازية او  
تنقيحها وقد رجحنا هذا الجواب الى ان السؤال لا يدعى الى  
تخصيص هذا الحكم بالمجازي ولا يبين سقوطه بالاجماع وهو  
كمعارضة اخرى تقاوم الوصف المذكور في انه لا يناسب فاته

يُدفع بالنقض بالاجماع او بسلك من الرجح وذلك جازي من الوصف  
المعدي ومن الوصف القاصر وقد قال في أبواب المعدي او من القاصر  
في العلل المعدي الى وقوعه او الى من المعدي الى وقوع واحد وعلى هذا المذهب  
حصل الرجح بمجرد العدة **والجواب الثاني** وهو الجواز انه ان يقع  
شي مما ذكرناه في ابواب الاول من دلاله الاجماع على بطلان الجنس  
طاهر جلي لا شك فيه ولكنه ليس مشروطا وقد شرطه وهو ان يدل  
عن بشر ما يشي وجماعه اليهم والواحد الخور القياس على اصل بمجرد ما  
الدليل على اصل خوز العباس بالان ان يدل دليل خاص على ان  
الاصل الذي عليه العباس معلول بعلة فاما مع ورود الدليل على اصل  
العباس خوز ان يكون من حملتها اصل لا يعقل بل خصص بمورد ولا بد  
من دليل على كون الاصل معللا **والسنة** اعرف لهذا المذهب وجها  
الاما ذكرته فان الوصف المحض اذا عدل الوصف المعدي في الاعتكاف  
عن المناسبة فاما ولا بد من دليل على العدة فان خصصنا هذا  
المذهب مذهبه بهذا الجنس من العلل الخالي عن المناسبة  
ووجهه بشي مما ذكرناه وان طرده فما طهرت منه المتناظر المناسبة  
وقال خوز ان لم يخط الشرع المناسب في محل محصور ولا بد من دليل  
العدة او قال خوز ان يرد وقوع هذا المناسب وفاقا فهو في هذا  
الطرف اصعب واسمدا من القول بانكار اصل العباس في البه  
اشارة بقاء العباس في وجوب الامصار وعلى الجملة هذا المذهب غير  
يبدل في جميع الصور ولا يستلزم دلاله الاجماع على التعبد ولو ايقن  
فهو الاجلي والاصح وانما يقول اذا حدث وصف وحذف عهده

حجره احد وثه عفت حروثه على ان الوصف الحادث مناطه وان  
الحكم يقع الوصف دون الحادث ان كان الوصف مناسباً لظهور  
سببه عليه وان لم يكن مناسباً والظاهر ان الحكم مضاف اليه ويختل  
ان لا يشبهه عليه من مفهوم العقل المناسب والحكم ان لم يشبهه عليه  
من مفهوم العقل العلامة والحكم ان لم يشبهه عليه من مفهوم العقل  
حقيقه فان المناسب عرف وجهه بانه واحد وهو الذي لم يطلع عليه  
بانه وانما ينظر انه متضمن للمعنى المناسب المسمى الذي لم يطلع عليه  
وهذا الوصف اماره بان المصلحة التي غابت عنها وعلامتها ويطر  
انه لا يفسد منه في غالب الاحوال ويدل مره ان القلب والظروف فيسميه  
عنه بطريق يصح للعلم عا طريق المجاز ليس بعيداً وهذا الاختلاف  
يرجع الى التسمية وقد صرح الاصوليون بهذا الخلاف ولا يخفيه  
وان العلامات المنصوبه من جهة الشرع متبعه سواء كانت ما  
هي عليه او لم ياسب ولا ينبغي ان نسوي القواعد على اللفاظ  
بل ينبغي ان يفسر اللفاظ على المعاني فادار مع حاصل النظر الى ان العلم  
على الحكم الحادث هو الوصف الحادث الذي ظهر في اول النظر حروثه  
وان الحكم يقع الوصف دون المجل والاضافه الى المجلس واسطة عند  
ظهور العلامات كما انفا واسطة عند ظهور المناسبين فها هو  
قابل هذا حكمه المذهب فمادله على عليه **ولما** اشتمل المذهب على عيوب  
فعماد البراع احدهما ان الوصف الطاهر حروثه علامه والآخرى  
ان الحكم يقع العلامة دون المجل الذي العلامة ظهرت فيه فان نوزعنا

في قولنا ان الوصف الحادث علامه وعليله ما سبق من ان حروثه  
حروثه دل عليه كما في الاضافه اللغويه وكما في حكم الرسول صلى الله  
عليه وسلم عند وقوع وادعه جديده تحت جديده والربط عليه انه  
لو علم من الاضافه لا حادث الا الوصف الذي ذكرناه لوجب الاضافه  
اليه لان اصل التعليق والاضافه واحد فلو عالج حروثه بعد ان لم يكن  
وافر الى حدت بمنزبه عما قبل الاحداث فلو لم يعمل لطل قولنا  
ان الاضافه واجبه وهو معقول ولو لم يعمل بهذا الحادث لطل قولنا  
ان الاحداث سواء هذا اذا علم بشي من فليق ان الاحداث سواء  
فان لم يعلم وكان مدينوناً كفي ذلك المجهود تختفي من المعلنات  
وعين وصغار عا لم يظفر له سواء الى ان يثبت على وصف اخر  
ظهر سواء فلهذه ان سئل عليه ولا توجه عليه المطالبه بان يقول  
ولم قلت ان الاحداث سوى ما ذكرت ولعله حدث وصف غاب  
عندك لانه لو وقع هذا الباب في الجرد لا يحسم طريق النظر وتوجه ذلك  
على من يدعي المناسب ولعل له ان تسلم بطلان علة الحكم  
ظهرت علة اخرى اظهر مناسبه علم ما يقرر من ان الحكم  
يعلن غرقنا بطريق المناسبه فاد اقال نعم فله فها الذي يثبت  
من ظهور مناسب اظهر مما يدعيه والفرق فلم يطلع عليه فهذا  
السؤال مدعوع في الجرد **وقد** قال القاضي ابو بكر رحمه الله في الشبهة  
على المعلن وهو ان نصب علية وسئل تنقما عداها وطردها في حق  
المناسب ايضا وهو بعيد في حق الجادل متجه في حق المجهود ان على  
المجهود تمام النظر لتلك الفتوى وليس على المعلن الا ان تقامرت من



مراتب النظر الى ان يستتلك عنها الى مرتبة اخرى بالمقاومة  
والمناظرة وان المناظرة معاونة على النظر ولو اتم المعلق الاكلام  
بان السلامه عن المعارضات ولا يلزم الشبر ولكان حب الى  
بقي الخصم كلاما فيفسد ويحول بعارضه كزى والسلام عليه لا  
خلو اما ان يكون كتب وكتب واخذ في ابطاله برادله ابطاله ايضا  
يفسر الى انواع من الشبر ويسلسل الى غير ضبط وفكر من عاده  
القاضي رضي الله عنه في المناظرة ذلك فكان يستعصى في اول الامر  
كل ما كان يوهم بعلق الخصم به بطريق الشبر وسطه حيث كان لا  
بقي للخصم معقلا وهذا بعيد عن مصلحة المناظرة انفق المناظرون  
على خلافه واد ابطال هذا المسلك استعروا المعلق في دعواه ان الشبر  
الذي ظهر حدوثه هو العلامة على العلة او العلة على الخصم ان الشبر  
الوصف اخر ان كان عنده حتى يحكم عليه فهذا ان احدى الاربع  
وغيره الوصف الحادث عله او علامه وكلتا هما في العوض واجد  
فلكيف يتخايل ان يستدل على كونه عله حدوث الحزم عصب  
حدوثه ويطلب عليه مسأله بان سواه حدث عصب  
اخر حدث مع هذا الوصف فما الذي رجع احدهما وعلى المحمد الوتر  
على الاوصاف المفردة الموهومة الى بعد حادثه مع هذا الوصف مستلذا  
او مصحوما الله **فيما انبذ** الباسه وهي المقصوده بالاثبات  
اد اسم كونه علامه او عله فما الذي منع احصائه بذلك المحل  
الشبه المطربة في ما لعب علامه دون الشبه في عين وغايه ما

2 هذا الباب ان يقال لا مناسبة لهذا الحضور اصل العلة اصلا  
مناسبة له فصفه الخالي عنه فهو اد اسم ان الحدوث عصب  
الوصف الحادث دل على كون الوصف الحادث علامه والعمول  
تشير الى سماع العلامات والاعراض عن الخصم بالتحال وهذا معلوم  
من تصرفات عقلا الشرع وهو راسخ في عقولهم على وجه يورث انكار  
عناد او جهلا او غباوه **فان** فلو انظر من اشار العقل  
الى هذا فليس يبقى يدعي الا الشبه والابتكار مع العجز عن اقامه دليل  
يهدى به اليه **فان** المنع في هذا المقام يصح له من حيث اد احيى  
واعرف اهتدى وان اباه وتحك اختزى واعتزى الى مخالفه علما  
الامه ومناخيه من سلف ومضى وخر يضرب عليه املاه من الامه  
ومتالا من مذهب السامعي ومالا من مذهب ابو حنيفة **اما المثال**  
المعروف وهو ما ومنه انه لو قيل لرسول الله صلى الله عليه وسلم ماتت  
شاه فهل يباع فقال لا لهم منه ان الموت علامه لحرم البيع اذا كان حيا  
سبعاهل الموت ولم يحدث الاجل الموت محض يحرم البيع **فان**  
الموت علامه فلم ماتت بعرضه او ناقة لحكر بذلك **فان** لا يسيل  
الى تحريمه ولم يعرف مناسبة الموت اذا ما تخيل فيه من سطل المتافع  
فعدا بطلناه وذكرنا به خيال ولو قرر الاحصاء عصب احدث  
اعبر هذا الوصف لكان الحزم عند حدوث ذلك الوصف موهوما  
اذا فيه الى ذلك الوصف وكون الوصف علامه عليه حتى بعد مشاركة  
الناقة والبقره للشاه فان انظر من هذا كان ماضيا وان زعم انه من قبل  
ما في مع الاصل **فان** هذه عبارة اسمعرت فلا بد من البحث عنها فان  
مع مثل هذه العبارة فيقول الشبه لا تناسب مثلا عله او علامه

وشدة بدر السر كشدة وفي معناه لا نخرج عن إطلاق مثل هذه العبارة  
 وجميع المواضع ومعنى قولنا ومعناه أنه شارحة فما عرف كونه علمه أو  
 علامته وأنه ما فارق فيما ليس له مدخل في العلامة وهو كونه شاه  
 وكونه بهر وهذا لا يدخل له وكان هناك يقال العلم والعلامة في  
 الموت في الشاهد كما يقول هو الشدة في عصر العبد وهذا هو المال  
 المعزز وهو واضح في بغير أمثاله متبوع وهو كذلك وصف حادث  
 رتب الشارع عليه حتماً والوصف الحادث لا أساس له **الحكم**  
**المبال** وهو من مذهب الشافعي قوله لا يباع العبد  
 رطباً كالأشجار لأنه يوقع بقضائه عند الجفاف وكان كالرطب قبل  
 ولم قلت أن يوقع النقصان في ثلثي الحال عند الإطلاق مع حصول  
 الممانعة في الحال وهذا لا يعقل بما لا أساس له فعلى الدليل على أن  
 الوصف في الأصل قوله صلى الله عليه وسلم للسائل ينقص الرطب إذا جف  
 وبريجه والقليل إذا جف بالنقصان عند الجفاف ولو قيل على أن ينقص  
 الرطب ثلثه لم يرد إلى العبد فلا يمكنه الإفضال بظواهر  
 المناسبة إذا لم تناسبه وأما فهم الحكم وفهم علامته الحكم وهو يوقع  
 النقصان فكان الحكم يبيع العلامة عن مخصوص محل العلامة متى  
 بطرت في اللبن والحكم وجميع الأشياء الرطبة وقد لم يجمعها حاله  
 كما أن اعتبار الممانعة بالإضافة إليها من غير مسالك المناسبة  
 على ما قدمناه عرف أن لا مطمع في المناسبة في هذه المسألة وتكون  
 أسع العلامة كما أسع العلة المناسبة والعلل المناسبة عند  
 الجمع علامات وأنها لا يوجب الأحكام لذواتها **فان**

ليس هذا وزان مسلحاً فإنه يلحق العليل من الإضافة والإيهام جهة  
 الشارع صلى الله عليه وسلم لا من جهة الحروف **فان** وليسنا بورد  
 هذا المثال دليلاً على أن الحروف عصب الوصف لعلامته العليل  
 وأما أوردنا ذلك دليلاً على من سلم أنه عرف بالحروف عصبه كونه  
 علامة بالليل الذي سبق ولحق قال هو علامته في هذا المجال حتى  
 يعاد ولا يستحق هذا لعدم المناسبة والحصر كما لا يستحق  
 لعدم المناسبة في الأصل وفي هذا لا يخلف الأمر اختلاف طرق  
 معرفة العلامة والنقصان وعرف كونه علامة بالإيهام وهو يوقع  
 علامته لا يخص بالمثل فذلك الوصف إذا عرف كونه علامة بالحروف  
 عصبه لم يقتض بالمانع أن لم يناسب على أن الشافعي كيف يتعلق  
 في النجدة بالاضافة والاضافة إلى نقصان الرطب إذا قال ينقص الرطب  
 إذا جف ونقصان العبد كيف صار علامته وذلك أن العبد والرطب  
 محل العلامة والحكم يبيع العلامة وقد رتب القول في الشدة التي لا  
 يناسب مثلاً هي بالنسبة إلى عصر الرطب كهي بالنسبة إلى  
 العنب والموت بالنسبة إلى الشاهد كهي بالنسبة إلى غيره وسائر  
 الحيوانات فهذا يبين اتفاق العلماء على إسراع العلامات في المجال  
**المبال** من قول المحنفه الجضم محيل محرمه ربا  
 الفضل كالأبر وتكون له فقال ظهر ما بالحق في ربا الفضل **فان**  
 وما معنى ما به قال ظهور الحجة وبطلان الحجة على الحق وهذا  
 دليل على صحة العلامة على أن العلامة بظهور العلة وأورد جهة  
 أن الفضل الذي لا يعاين له حرام في البيع بالانفاق وهو أن يقول

بعد هذا العبد بعد التوب على ان تزدد ربهما فالرهم فضل لا مقابل  
له وهو حرام وانما صار فضلا بان صارت المقابلة في شرط الصيغة  
مقصود على العبد والتوب والشرع شرط المحالة في مقابلة البر بالبر  
وكأن الزيادة فضلا على المثل لا مقابل لها في الشرع وانما صار فضلا  
عن المثل حصول المحالة وانما حصل المحالة في القدر الجيد وفي المقابلة المشبهة  
فالعلم مركبة منها اذ يحسن بها ظهور الفضل ويظهر الفضل ظهور الحرمة  
فسمى عليه لانه مطهر في الحرمة وهو الذي رددنا القول في سببه  
جنسه عليه او علامه العلة والغرض من ذكرها وهو انه يقال هذه  
الاوصاف لا ياسب وهي مطهرات فان سلم انهما لا يطلع على وجه  
علامه في الاشياء الستة ولم يدرها الا غيرها وان سلم انهما لا يطلع على وجه  
المناسبة فيها فصل اذ سلم انهما مطهرون فهي علامه في الطرق  
التي يوجبها ولا يخص المحال ومن سلم له كونه علامه لا يان على الطرق  
ولما كان كذلك باب كونه علامه اذ يقال له والبر المنهني حصول  
المحالة فيه ودر وجنس الشرط المحالة المحركة فيه ومعرفة  
ان علامه في المحال امكان والمقصود انه عبد الجليل والجنس عليه  
وهي علامه مطهرة وليست علامه مناسبة اصلا وقد بين الامثلة  
من مذهب العلماء ان العلامة الى لا ياسب متبعة لا يجوز خصصها  
بالمحل كالعلامة المناسبة وان المناسبة راجدة الى الطريق يعرف  
بها كونه الوصف علامه وقد يعرف بغيرها كما انصرف الاجماع  
واستعجاب الحر عند الحدوث وان من اعرف بكونه علامه

وعرف ذلك بطريق من هذه الطرق وجب عليه اتباع العلامة وفتح  
النظر عن المحال وحصل بذلك دفع هذا السؤال على اوضح وجه للفظ  
المتماثل ان شأنا به القول في بيان الشبهة  
وبه تمام بيان الطرد والعكس فان فصل حاصل مقتضى معنى التبييت  
بالطرد والعكس رجوع الى المعنى بان لا يتجوز الا الوصف الحادث  
ومكان التحم بعد وما قبل ووجد ان لا فرق بين الحائض  
المبرورة في الحمى الا الوصف الحادث فكان الوصف الفارق ومناظر  
للفرق بين الحائض وعلامه على الحمى المبرورة وهذا في وصفه بعينه  
على ذات واحد فكان الوصف فارقا بين الحائض والبرمجة على مشاف  
العولية الحمى فارقا بين المبرورة في الحمى وعلامه الا فارق  
اذ لم يظهر فارق سواء وان لم يكن مناسبا فان ظهر فارق اخر فاقله  
الى ان يرجع عليه كما في الوصف الحادث الفارق من حالتي الذات الواجبة  
وسا له لو قدر الحمى المشتبه ما يعاينها غير مخفوف بطريق التعيين  
والخلط كالتشبه وصفها مساوفا للوجوده وورد الشرع في سببه  
وتجليل الخلق العصور والادها ان لا يمتنع بانها كانت بينهما  
ومن سائر المباحات الا التشبه فليكن التشبه علامه حتى يعرج الى  
مشتبه اخر وهو نداء البر مثلا في حال مفرد وكما لا راد  
وهو ان النذر مشروع في غسل الاعضاء فاقا وعمر مشروع في المسح  
على الخف وفاقا واد بطر الناظر اليه لم يمتنع المسح على العسل الاثنية  
مسما والافهور في الطهارة جائزا في كل قضية الا في كونه مسما  
فليكن كونه مسما علامه ركن النذر حتى يعرج الى مسح الرأس وهو

متنازع فيه واداميلد له بقايله ان الغسل شرع فيه الطهر ويزيد  
لحقه عن المسح بخونه اصلا لا يدخل اليه في مسعى الى مسح الرأس  
ومسح كذا واحدا من العائنين الى ان يطهر الرجوع وكذا يقول  
الحنفى لازما في الثياب والعصاة وحى في الاشياء النسيئة ولا يفرقها  
الا في صورتها معبرة وهو العلامة وسعى الى المقدرات في المال  
يقول خالف الاشياء الاربعة عنهما من العبد والشيء كونهما قوتا  
فهو العلة والعلامة والساق يقول لا يفرق في كونها مطعوما  
وساقوم هذه الاوصاف فمضى بان كل واحد صالح ولا بد من الرجوع  
والامتنان بالشواهد ولو صالح مع هذا الباب لا يسع النطاق في العباس  
ولا يمكن التعليل بكل وصف مطرد غير متغير فان قلت ذلك كتم  
اثر ايداع الحفص من العلم فان غلبت ثم غلبت الطرد والعكس  
وان اريدتم ذلك كتم خدوا فرقا وفضل من هذه الرتبة ويزيد الطرد والعكس  
الذي قد تنبهوا فان ذلك يرجع حاصله الى اضافته الاوراق في الحفص  
الى وصف فارق كونه حالتي ذاب واحلا وهذا يرجع حاصله الى  
الافراق في الحفص الى وصف فارق من داس معبودين ولا فرق  
من المقامات فحذف باعتبارها فارق مع سائر الحيوانات  
يعلم ان الكلل لحرم بعد مسلا فيقول القائل مع سائر الحيوانات  
دوب الخلب جائز وكان السبب كونه كلبا فاه العارق وكان هذا حاشا  
لو صور ان صير حيوان ليس كلبا بالاعقاب لكان يقول قبل  
الاعقاب سابع وبعده لا سابع ولم يحدث الا وصف الطلبية كالم

فان في هذا ما اذيع المطالبة اذ قال السائل سلمت تأمر العلة  
في ذلك المجل فماذا لئلا يدر في محل النزاع **والسابع** المطالبة سافطة بحرم  
سليم التامر فحاشا ليقول القائل سلمت ان الكلل هو الموتر في حرم  
التفصيل والبر وسلمت وجود الكلل في الحفص وليس في ذلك اثر ثم  
ينبغي ان يفرق ما هنا وهذا يشقوف الى جسم باب العباس وليس يحتاج  
المعلل الى اظهار وجه المناسبة بعد ما سلمت فيكون الوصف موزنا في  
الحفص في موضع ما لان معنى خونه موزنا ان لم يجر حصوله ومما ان  
وان المشرع نصبه عليه موجه وقد عرف ذلك بالاجماع وصار حاشا  
لوعرف بالحق والابا وودسالة تسعني فيه عرايد المناسبة وان  
كان سعادتها عمناسبة ما واما ان يوجد من تصرفات المسرع ما  
يجرى عامدا في التعميم الجامدا الحفص وليس لو وجد وجب ابعاده في غير  
محل المسح فخر الزميل الذي دل على عمل العباس وكان هذا كما لو قال  
لا يسعوا التمر بالنظر لانه جلي فيعتبر الزنبك في جامع الجمال وعباد  
عرفت مسرع كونه عليه وان لم يعرف مناسبة ووجه امضا لحرمه  
من طريق المنافع واد قال لا يسعوا البر بالبر لا يسعوا عليه الا ان  
وان لم يعرف مناسبة ولا يلفظ الى قول القائل ان السابح عليه  
في التمر لا يغيره والحمد لله عليه في التمر لا يغيره والسبب في الاعراض  
طريق الزنبك على منتهى العباس في هذا القول سابع في السبب في الاعراض  
عن الجمال لا فرق في عقل جملة الشريعة براب قول الشارع صلوا  
الله عليه اذ لم يامر الا بغيره ويزان يقول الفوله لا طويلة انما طرد  
الحاجب القتل في جمع الزناه وجمع الطوال وان انفتحت المناسبة



كان المناسب طريق يعرف بها كون الوصف منصوباً من جهة الشرع  
عامة على الخمر وعلمه له وهو دون المصروف الإجماع فإظهار الإجماع  
أو النص أغنى عن إظهار المناسبة ويرجع حاصل هذا المسلك إلى أن  
الوصف إنما يصرف عليه إذا علم أن الشارع صاغ الله عليه وسلم جعله عليه  
وأما يعرف نصب الشارع إياه على نفسه فهو ما يشاهد النص ويسمى  
وإيماءه كما سبق أو بالإجماع من الإيماء والإجماع والتعريف كالنص  
والحق هذا المسلك بالمسالك السابقة ووقع الاستغناء عنه عن المناسبة  
كما في المصوغ والمنبئ عليه **المسلك الرابع** في  
الاستدلال على كون الوصف عليه المناسبة وليس الخمر  
وهذا مما اختلف فيه الأصوليون والذي ذكره أبو زيد الدبوسي أن المناسبة  
لا يفتى في أسباب كون الوصف عليه بل لا بد من إظهارها بالنص أو بالإجماع  
كما سبق فاصرف على المسالك السابقة ولم يقع بها جدونه واستدل عليه  
بأن الإجماع يرجع حاصلها إلى الوقوع في النفس ووقوع قبول القلب وتمامه  
النفس إليه وهذا أمر لا يطرأ على إجماع الخمر فإنه إذا وقع على طين  
هذا والخمر أن يقول لم يخلط على طين فيحكم القلب أنها خمر عند عدم  
الأدلة الظاهرة وعند بصادم الأدلة والحسام مسألتهما للضرورة والراعية  
إليه فهو مفيد في حق الخمر ولا ينصب حجة على إجماع حال  
الذي ذكره هو مساعد عليه وليس المراد بالمعنى الخيال المناسب ما طنه  
وخلبه ولكن المعنى المناسب معاً معقولاً فإظهار الخمر ليس إيماءه  
على الحكم بطريق النظر العقلي

حدث في انقلاب العصر الأوصاف الحميرية والنسبة والادراك الفرق  
بين المعامس وفيه في باب الطرد والانسلاخ عن ضبط المعنى المناسب  
المؤثر وذلك لأوجه **فالأول** الزام القول بالنسبة وهو الوصف  
الذي لا أساس وبطل كونه علامة منصفته للعللة التي غابت عنها  
في غير الاشتراك في الخمر عند الاشتراك فيه والقول به تلوي القول  
بالتطرد والعكس كما سبق الزامه عليه والقول بالتطرد والعكس تلوي  
القول بأصاؤه الأحكام إلى الأسباب الواقعة الحادثه التي يرتب جواب  
الشارع صاغ الله عليه وسلم عليها والقول بأصاؤه الأحكام  
الأسباب باللفظ ثبات التعصب وصحة الشرط والصفة الفارقة  
كما صرح به من الأمثلة ومسلك الإيماء والقول بجمع ذلك تلوي القول  
بالصريح بالعلل والمناسبة غير مشروطة في شيء من هذه المراتب  
ومن قال بالأول لزمه القول بما يليه تحت لا بد وقائل الرئيس  
إلى رتبة الطرد فليزمه القول بالتطرد ويعب بالتطرد أنه الوصف الذي  
ناسب ومن أجاز الطرد لزمه أن يجر النسبة فانه غير الطرد كما  
سند صوابه البصر لزمه إجاز الطرد والعكس وانعزلت عند  
الوصف ويرسب الخمر على جواب الواقعة وهلم جازاً إلى المراتب التي قبلها  
حتى سطر الدرجة العليا في الظهور وهي صريح العليل فإدراك الشارع  
صلوات الله عليه ميلاداً فلو هذا لأنه أشود فهو هذا القابل لاسع  
السواد في شخص آخر بل يخص الخمر بذلك الشخص ورازج القول  
بهذا الخبر المنكرى العباس وهو اللازم على مساق القول بأخبار  
الطرد وأجز القول بالعباس إلى القول بالتطرد وهو اللازم على

مساق القول بالعباس والوقوف عاميه من المراتب تحكي محض  
مستند فصور بطل الواقف على وجه الزام ربه على ربه وكيفية  
بريت درجه على درجه وهذه هي المعارضة الكبرى والمجازه  
العظمى لقول المصنف في انما الرطب يرق من هذه المقاصد  
**فان** هذا قول منكم سكا في الادله ورد على جميع اهل الملأ فاجر  
ابطلم الوقوف على مريه لاسيما الفرق وابطلم اخبار الطردانه  
سداع الى بكار صرخ التعليل وابطلم العباس لانه يجر الى القول بالطرد  
والقول بالطرد باطل وما يلزم على الباطل فهو باطل فما سئل البر عن  
هذه الملهو ولا بد من كشف الصير وانما المعتمد **فان** القول بالعباس  
حق عرف ذلك وطعام الشرع وصرف علماء العباده واجماعهم  
وكون اصل العباس حقا مقطوع به وكما يعرفون ان العباس حق للشرع  
فهو باطل وكما يلزم على القول بالعباس فهو حق لان العباس حق للشرع  
على القطع **انه** هذا نبيك ما هو النبي فهو باطل **فان** الطرد صحيح  
والمعتمد به التعليل بالوضف الذي لا سبب **فان** الذي وانه في بيان  
المناسبات وعند هذا ما شرط طابع بني الزمان عن سماع هذا الكلام  
لكنه ما قرع سماعهم من الشبهة فاجاب على الطرد بان اكل اهل العلم  
فبعد الشايع ان هذا مذهب مسدع خارج عن اقاويل اكل اهل العلم  
وانه لا دليل عليه ونحن نعلم عليه الدليل وسرايه مقولانه عند اكل العباس  
كالشاذي ومالك والي حنفه ومن ان المشنوعين على ارباب الطرد  
من علماء العصر العرب كأي زيد

واسنادي امام الحرمين ومن الله روحه من العالمين الا ان امام  
الحرم كان يعجز عن الطرد الذي لا سبب بالشبه ويقول الطرد باطل  
والشبه صحيح وابور يد يعجز عن الطرد بالتحليل والشبه بالمهور ويقول  
الطرد باطل والهور صحيح وورينا بامثله انه ارادنا بالمهور ما اردناه  
بالتحليل وسبب الامثله ان الذين قالوا بالشبه وانحروا الطرد ارادوا  
بالشبه ما اردناه بالطرد واما انفسهم الوصف الى قسمين مناسب  
ذكرناه وغير مناسب والمناسب تحه وفاقا ومهم من لقبه بالموتش  
واخر التحليل حتى ظن فريق وقوع اختلاف من الحنفية واما المختلف  
العبارة دون المعنى وغير المناسب ايضا تحه ادا دل عليه الدليل **فان**  
وقد لقبه فريق بالشبه حيث اضطروا الى القول حتى خيل متخيلون  
ان الشبه عبر الطرد والطرد عبر الشبه ولو قيلوا عن الفرق اعترفا  
بهم لا حسنون بينهما فافهمقا واما رد دون الفاظ الا حاصل  
وراها **والحق** نخشف الغطاء عن هذه الغمابات وننظر هذه العبارات  
الامثله حتى يطالع البصير على غور هذا البصير **فان** العاصم  
يسئل فهم هذا الكلام في الاعتراف به والاستبعاد من سبب  
الى هاهنا **فان** الحلف المذهب في الطرد والعكس والشبه  
صحيح من قال بهما ومذهب من انكرهما ومذهب من قال احدهما  
دون الآخر والحق يقول مذهب **ش** **وج** **و** رضى الله عنهم  
القول بهما جميعا وانهم قالوا بالشبه وهو اصعب من الطرد والعكس  
والحق لا دليل يرسد الى الامثله ويتفكر الامثله من الدليل  
فان الدليل على هذه الامثله ان من انكرها يحصل عليه الطرد وذلك يحصل

سعد المثال **أما** القول بالحملى فما ذكرناه في الطرد والعرض  
فهو لا يلو لا بأس بالوصف الفارق من الخائب في داب واحد  
أوح اصافه الاوراق في الحمى اليه لا بهذا اوراق واضح  
فاض الى علامه مفروقه وليس ذلك الا الوصف الطاهر **وعمله**  
هذا السلام ان لا يظهر وصف اخر حادث سوى ما ذكر وظهوره  
ممكن وعلى المجتهد البحث عنه وعلى المعلق الاستفاض لذكره اذا  
ذكر ولا شيء عليه قبل ان يدر وعراك الفارق من الناس كالفارق  
من الخائس في ذات واحد فاد اوال الشارع صواب الله عليه العاقل  
لا يثبت فيمن آمنه ان القتل علامه الحرام ناسب اوله مناسب فانه  
لو قال الطويل لا يثبت والاسود لا يثبت لكان نقول الطول والسود عليه  
وهمما بصنمان وجهها المصلحة لا نطلع عليه وان لم يرد هذا اللفظ  
ولكن عرف من الإجماع انه لا يثبت او حرم رسول الله صلى الله عليه  
وسلم في شخص آخر عن قتله انه لا يثبت في شخص غير ساوية في  
الفرق من الوارث وغير الوارث كما لا يكون في المقاتل كماله لا  
العرايه اذ قال لا يفرقه الا في كونه اولا وهو المناط كما قال لا  
يعارف حاله الشده ما قبلها الا في الشده وان خيال ان يكون المناط  
مع بصر القتل ولكن ذلك لا يمنع جعل القتل علامه الا بغير  
متضمن له اولى الاعبار منه والعرض ان اضافة السخص للسخص  
كما صافه الحال الى الحال فيضا العقل باحاله الاوراق على

الوصف الطاهر المرفق اولى الى ان سمع هذا النظر بان انه لا يفرق  
سواه كما في الوصف الطاهر في بصره الوصف الطاهر وذكر ذلك اذا  
عرف كون الاسود لا يثبت فمعرف كون السواد علامه بمقابلته  
بالاسف كما لا يعرف ذلك بمقابلته حال شامه على ذلك الشخص  
بعينه كان فيها اسف وذكر ذلك القول في الرق يعرف كونه علامه  
الحرم ان يغير الطربان من على شخص واحد وسعد الاضافة الى  
تذاق خبر الفارق مطلوب من الناس كالفارق من الخائب اذا  
لم يكن ذلك من الفرق ولا فارق الا الوصف الذي ادعاه المعلق فهو  
مناط الفارق وان سلم انه لا فارق الا ذلك كما قرناه في الفارق من  
الخائس المعاصم عن عادات واحدة تحرى في قول المجتهد والمجادل  
المعلق على ذلك المذارق بعينه فانه هو دليله دليله وانما يفرق  
اللاله ضرب الامثله وعلى الجملة لم يحوز الشخص جعل الوصف عليه  
بالتشهي بل اوحنا المعلق دليله وهو حذوت الاوراق حذوته  
في الطرد والعرض وهو في الاوراق وكونه يكون في صورته التشبه  
فيما الطرد في شمس لجلي في شمس فانه تشبه **المثال الاول**  
قال شمع العذرة امسح ليجلسها فعلاها الى السرجين وسائر النيران  
فاد اطول بالاساب لم يرجع الى مناسبه واناسا ان لا مناسبه فيه  
كما قدم واما المكس فيه فخيال افعى لسفل اللاله دون العثوز عليه  
**ووجهه** ان يقول كان الطعام قبل ان ساوله الادمي خور سعه فاساؤل  
لم يرد فيه الا الاسما الى العاينه فكان هو العلامه ويعبر الى سائر  
الازواث وهذا في بصره اولا وتامه بالسير وهو ان الخصم يقول

ثم امسح سبعة لاه حرج بالاسماله عن كونه مسعابه فبطلت  
**ولما** لا بل هو مسع به لتسميد الارض كما في السرفين بعينه من غير  
فرق فبطل هذا الخيال صح الاول **فيقول** الحشم حدث امر آخر  
وهو الاسماله فهو السبب دون الحاشه **فيقال** الاسماله لا مسع  
السع كما قاله الخضر في السرفين وكما قاله لعلنا كافة في اسماله الخضر خلا  
فانه لما اسمال الى الطهارة واستمر الاسماع جاز السع **فيقول** الحشم  
حدث امر آخر وهو انه صار جزا من الادهي والآدمي لا مسع وكذا اجزاء  
وهو امعد الحشم وعليه حرج منع مع لس الادمية وهو وان كان  
ظاهرا وهو ان اسما من اجلي من العلل الحاشه فبعض الشافعي  
لا يطله **فيقول** العذر ليس جزا من الادهي بل هو المرفق في اليد  
اسماله في معدته وان فصل كما سجد الحزم في المرفق والمرفق في اليد  
فلا يثبت له حزم الحزم فبطلت مسلكه بهذا الطريق وما يدرج في  
هذا المقام جانب على جانب والعزيم ان طر الشافعي في الاجاله على ان  
فانم الى ان يثبت حزم الحزم جازا من الادهي والآدمي لا مسع  
الحاشه حكم شرعي فهو كحزم في قلب العلل تحول بالحق  
لا به امسح سبعة **فيقول** امسح السبع الذي مطبوع والحاشه معلومه  
والمعلوم لا يستفاد من المطبوع والآله لو كان كحشا لا مسع سبعة  
بحاشه الحزم والمستولى والموقوف والمرهون والمكاتب وكذا  
امسح سبعة فليرفع العلل على هذا الوجه وصح على الوجه الذي ذكرنا  
وهذا طريق تارة الطن من العلل بوصف لا سبب تلقيا من الحزم  
محدثه فلو قال فيل فهم ذلك لان الحاشه سبب بطا من السبع

اي مناسبه من امسح الاسماع الاستصحاب في الصلوه ومن امسح السبع ولو مع  
المنعوت بهذا القدر من الخيال لا واعي الذي ورمناه في الحاشه ولا طر في  
عالم الله الا بعد العطر المستند في الانس منسالك خصل الشعر  
ويعلق الوعاء على تشبيه مناسبه من هذا الجنس منه وقد لاح على  
القطع ظهور اول الطن بظهور هذا الوصف الحادث وتتام هذا  
الطن بانقطاع الخيالات المعارضة وقد سبنا الطن من هذا الاصل  
بعينه بطريق المقابله يداب اخرى كما نقول جاز مع الجادات التراب  
والخشب وسائر الاموال وامسح مع العذر ولا يفارقها في المنعه  
والماليه وانما يفارقها في الحاشه فليكن على ان الحاشه مناط الفرق  
معتبر الى الارض وانما كلفا في نشا طر اولي شاي من سياق هذه  
المقابله بينهما وسببها الاغيا كما ينشأ من سياق المقابله بينهما  
ومن الحاله المتعدده عليها قبل الاسماله الا ان هذا الطن اصعب  
واخفا وادق وابطاله اهون **فيقال** لا يفرق سائر الاعيان  
في الاسماله او كونه من الادهي والآدمي العذر ذلك جهاه رمناه فبطل  
عليه كما سبنا اذ في هذا الطريق لا فرق بين المستسحب وهذا من  
كلام الشافعي يعرف بعلله بوصف الذي لا سبب وقد نبه  
عليه فمر ببيان الحاشه في رسم مع الطلب وعذر **المثال الاول**  
لعلل المعنا كانه اعني الشافعي واباحيه وما كان سقوط التكرار  
في مسع الحزم وشرع التكرار في غسل الاعضاء **فيقول** ابو حنيفه  
مسح الرأس مسع ولا سكر مسع الحزم **فيقول** شرع الطهارة  
وتكرار غسله فان **في** لعلل الى حشبه لعلل بالمور لانه يقول





سطلقه لسان العايس الذي سما طارداً ولحقه هذه الالفان جانبا  
ولنقل لا بد من غلب الطين في كون الوصف علامه على انه ليس علامه  
ولا بد لغلبيه الطين من طريقين طريقه طلب الفارق لوقوع الامراق  
من الدبر في هو الذي اعتمد العلم في مسح الخف وتعليله فان قيل  
عول شر على مناسبه وهو ان الخف لا يسخن بتطيفه والتكرار لتكليه  
النظافه والخف يخفف بالتكرار فلما هذا خيال فان الخف كما لا  
يخفف اصل المسح لا يخفف بغير تكرار امرار اليد الرطبه عليه **فاما**  
قوله الخف لا يسخن بتطيفه فلما لم يشرع اصل المسح بغير تكرار  
المسح للعرض الذي سري اصل المسح له تكميله فان **والسنة** المسح  
نظافه واحده وطيفه تغذيته حتى لا يعود اخلا هذه العضو  
الى الدعوى في حال التسف ولا يغسله كما في السهم فانه شرع لمسح هذه  
العضو والا فلا يطاوع **فلما** ليس بغير المسح تاكل هذه الوطيفه  
المشعبه ما وتكليه ما او لحكمه بالاس الى الكف في المسح لم يغسل  
بتطيفه حتى تمنع التكرار فان رجوعه على نفسه واحده وليس  
التكرار وهذه وساوس وخوايات في بقاءه الضعف  
العصر وهم الملقفون على كون الوصف من طالحه وعلامه عليه يسو  
انه لا يترك للدليل على كون الوصف من طالحه وعلامه عليه يسو  
المناسبه فتنعوا الطرد ياب ضيقه المناسبات واخرجوا في  
معارضتها فغلب على كلامهم الحكم الضعيفه الوعظيه وفي  
انذار الطوبى انهم من المسالك التي كما هائل **الاحد**

قول علمنا في مسله السيف والعباد ان صوم رمضان صوم مفروض  
واقتر الى النسب كالفصاحه وهم يقولون صوم عن فلا يصير الى  
النسب كالطوع وقولهم صوم عن فلا يصير الى التعبد من قبل الموت  
ولو سلم على الشرب اما استبعاله في مسله النسب من قبل الطرد وان  
مناسبه من كونه فضاويه كونه مفسرا الى النسب والفرض والتفكر  
في النهي لمساويان واي مناسبه من كونه عيناً ومن الاستبعاد عن  
النسب اذا لم يغرب اصل النسب **فاما** ما في رضى الله عنه فكان يقول  
بعد انقاس في مسله التعبد في يقول لانه تشبهه وليس طرد **فاما**  
المزاويه فانه لما انبث فهم كلامه الى ريد من طلب التاثير في كخطوا  
باغوار ذلك الكلام وما فيه من وجوه الاساس لم يحوز والاستسهاد  
بالاصول لهدا طرد جمعهم افاضهم فكانوا يلقبون كل من  
تسببه باصل في كلامه بانه احكامه لا يجوز الفقه فاي ضلال في  
عالم الله من يدعي هذا معط **فاما** في شرع عظمه بالقياس **فاما** اسلم  
لنفسه باسناد **فاما** في شرع من بين المنزلات الالتفات الى الشواهد  
والاستدلال من المصوح **فاما** في المعاني المنقوله الموتى هي التي يقبل  
دون الاحكام ولذا انفق عليهم باب من الهذيان ضلوا فيه واخذوا  
بتيقن احكام الشرع على تخمين ضعيفه خياليه يستتر فيها الدل  
الواعظون وهم الاجلها لمسالك علماء السلف وما نقل عن **شر** صاحب  
المذهب في مسايله وكذا في فعل الله من لم يؤده موقفه ولم يستد  
الطره **فترجع** الى المصود فنقول **فولما** صوم مفروض فمعه الى

السبب طرد محض لا يقايب ولا الطر حاصله وطريقه انه تقابل  
صلاوات الطوع والاضا واذ الصوم رمضان بينهما فارق الطوع  
في كونه فرضا وهو الوصف الذي سبق الى الفهم كونه فارقا وهو  
ذلك علامه على الحق متصنا للمناسبه المغيبة عنا وقد شاركه  
صوم رمضان في هذا الوصف والعوق وانقطع عن الطوع وهذا  
قوله لا بل يفارقه في كونه صوم غير مشارك صوم رمضان  
في هذا الوصف ولا يخفى قولنا لا مناسبه بين كونه صوم غير  
الاستغناء عن السبب فانه لا مناسبه ايضا للفرضية وبتر السبب  
ولكن ان صوم التطوع ليس صوم غير مشارك كونه فضاوكل  
**قال** فارق الفضا التطوع في كونه فرضا وفي كونه فضاوكل  
فان جعلتموه مناطا وضابطا للحكم **قال** ان صوم  
واجب لا سبب **قال** لا التعيين وليس وضابطا للحكم  
المختار والذو **قال** فارق الفضا في كونه فضاوكل  
الجامع هو الفرضية فمقارنه لا يطعن **قال** العليل بالطر  
الحقارة الى كونها حقارة وفي البدر **قال** العليل بالقرصية  
فمحرر ايضا لعل الحكم **قال** ولما اوردنا في الاصول ما يدل على ان  
الاصول ولو علل بالفضا لم يشهد له **قال** الحكم المشير احيى  
لم يشهد له الفضا فالوصف المصلي المعين وهو عليل بالطر  
يكون علامه متصنا للمع المصلي المعين **قال** والمخاض  
بامور مفترقه لا سوار عليها الشهادات **قال** والمخاض  
مفروض ولا يفتقر الى التعيين ثم يحسون عنه في مساله التعيين **قال**

هو مشغل على الحصر ايضا في مساله التعيين فان المخ لا سبب وقته ولكن  
بان لنا بالدليل ان المخ محصور بقضايا بعلمه كونه فضا وان ذلك لم  
يتعد الى الصوم ولا الى الصلوة فضمير قولنا صوم احرازه عند جمعيته  
يرجع الى ان الفضا الذي يجذب الى المخ فالاجا ايضا لا يجذب اليه  
ومناسبه المخ للفضا كمناسبه الاجا ويعلم ان الشمس ما ذكرناه  
ولا في كل مثال غرضنا انهما بان انه معقول به من جهة التعيين  
فقدما للاصحاب ومجذب ثبوتهم والى ما كان كعبه اثاره الطين  
واذا لم يكن معنى مناسب في السبب وعرف اصلا في الشرع معا بلان  
ووجب الحكم بقصده في محل التراجع وهو دابر من الاصل وفارق  
الطوع وكونه فرضا كما فارق العضو بان انه ليس مشارك الطوع  
الا في كونه صوما وفي هذا شارك الفضا ايضا ولحقه معق مناسبا  
لم يطعن عليه في العضو وفي الطوع **قال** ان الاغلب على  
الطعن ان المعوق لا يفتقر الى الفضا لا في الطوع ولا في الاطلاع  
عن **قال** ان المعوق لا يفتقر الى الفضا لا في الطوع ولا في الاطلاع  
والعليل بعلامه المصلي في جعله لا يعين المصلي وان عور الوصف  
علامه من بين سائر الاوصاف بالمقابل **قال** طلب الفارق كما تقدم  
**المثال** **قال** طهارة عن حدث وطهارة حكمية وطهارة موحها  
في غير محل موحها واشترطه وقد قابل فيها اصلا بان انه الحاسه والسهم  
فان كانا نطلب مناطا للمفرق بينهما من اوصاف السهم وكان من







سے عا ہا

ذلك من قوله عند كل ما يكال ويوزن وفي ذلك علما **فلي**  
هذا حديث موضوع متفقون له يصح ولم يقل **فلي** واصحابه  
ليسا بقول ولا حقوق سلكوا مسلك النعمان بالاسسب الا  
لهذه الكلمة المختلفة **فان** **فلي** ابو جابر لا يروى الا بالاسسب  
وقد اظهرنا ان الكل كما عرفت ذلك من كلام اصحابه وهو الذي بالغ ابو جابر  
في تقريره حتى رآه الى مضاهاه المعقولات واظهرنا به في ان النجاشي  
ان يقر بما السبع في الاشياء يسته يدعي ان يعرف بها غيره المسته  
في موضع اخر في الحرير وليس ذلك في هذا المقام الا في موضع الفصل  
في الامايل في الاجماع وهو ان يقولوا في العبد بعد التوبة عاين  
الذي لا يمايل في الاجماع وهو ان يقولوا في العبد بعد التوبة عاين  
تريد في ذلك ما هو افضل له وامامنا ذلك فضلا لشرط التوبة  
والصاع الزايد فضلا له **فلي** ابو جابر لا يروى الا بالاسسب  
المماثلة في المقابلة بعد **فلي** ابو جابر لا يروى الا بالاسسب  
الشرع مشروطين في **فلي** ابو جابر لا يروى الا بالاسسب  
بظهر ظهور المماثلة والمماثلة تطهر في ذلك بعد  
من حسن ادلا معيار للمماثلة ولا يروى الا بالاسسب  
بما يشبه في الصفات وط **فلي** ابو جابر لا يروى الا بالاسسب  
لذلك واما فضل الصفات والى الشرع **فلي** ابو جابر لا يروى الا بالاسسب  
سواء وهذا اظهر مسلكه في الباب فلي **فلي** ابو جابر لا يروى الا بالاسسب  
بوصف لا ما سبب **فلي** ابو جابر لا يروى الا بالاسسب  
لكثره معدا له ومرايه انى سلسلها فانه من الفصل في اعجاز ما في

[illegible]









ولا فها يؤخذ من التهران اسم البر لا سطلو على الرق ولا هو متصور  
 بصورة ولا يعرف حكمه باسم البر فانه يميز اسماء صورته  
 ولذلك قلنا ان الرق لا يقوم مقام البر في الرق لان ذلك الموضع  
 لا عين المخصوص وابقى في مقامه بما عرفت من المعاجلة في  
 تحريره في سائر العروض ولم يردف اخذ في ان الرق لا يحرر  
 في الرق والخبر وكان الخلق في زمن الصحابة يحررون  
 وان كان مع مخرج منه فعول الرطب الا جاع يحرر في فلسفه  
 ولذلك قلنا ان الرق لا يحرر عن التهر كسائر الابدان فلسفه  
 مسما باسمه ولا مضمونا بصورة رضى عنه مضمونا  
 انكر مخرجاته فعاه ما جاع الصحابة من الاضرار في سائر  
 جريان الزبا في الرطب حتى جاع الحماض من الرطب وان لم يحرر  
 عليه ولم يشك في حرره من الرطب فاجمعوا ما دون خمسة الاف  
 فصول موت من الرطب ان كان يبيع التهره اخرهم ان  
 ولو لم يكن الرطب ثيابا له او عتدوا من عند الرق فوجب طلب  
 قول ان الصحابة وكلوا اليه التهره من الرطب في التهره والرطب  
 لم يساؤله اسم التهره انما التهره يدور في الرق في التهره والرطب  
 في الصفه التي وقع في اسم التهره يدور في الرق في التهره والرطب  
 فانها علامه لكل الحماض في اسم التهره يدور في الرق في التهره والرطب  
 لا يشارك البر في كونه وهو يشاركه في تهره فانه يشاركه  
 ووثنا فوجب احتجاب هذه العلامات في سائرها بالعرض في  
 وبث بها على القطع المحدثه الاولى وهو محبوب طلب علامه لانه

رأيه على الاسم وانما انما اذا وجب فلا بد من الحصر والعلم وهي  
 المحدثه الساميه ونحوها في الكلام في قاعده البر الى رتبة الوضوح لم  
 ينق عليها غير ما حسن الاحاطه بها اذ بان وجوب طلب علامه  
 بالاحاطه لانه على المخصوص بالاحاطه وان على القطع بالاحاطه او  
 يغالب على المسمى اذ من التهره لا يشترط الا في الصفات الاربع وبطل  
 عن جميع الصفات فمعظم الطم واداسلت هذه المحدثات انضمت  
 الى التهره في سياق ايات كل وصف لا ساس بها وانما ايات  
 سائر حروف هذه الصور ابانه الاحاطه على وجوب تعدد الصفات  
 المتعدده في المحدثه طور هذا في كل مسله تسلك في فهم مسلك  
 التهره في هذه الخاليه عن المناسبه **فاما** لا يشترط ذلك  
 ولان سبعاويه في الربه العليا ويلحق درجه الطم فيها بالطرد والعكس  
 لانه وجوب طلب الفارق في هذه الربه بها في وجوب  
 علامه الحاضر وهما في المحدثه الساميه هو سائر الصفات  
 في بعضها الاختلاف في تلحق بها في سائر الصفات  
 ما جاع مرسل لا لفظ خاص في قول كالحماض فليدبر  
 بغيرها لانه عرفت الاحاطه اصل الضرب لم ير لفظ خاص في  
 مخرج خاص في التهره في سبعاويه في المحدثه الساميه  
 ما روي ان الربه في العاقله في وجه خاص الحار سبعاويه  
 عاقله في وجه خاص الحار سبعاويه في وجه خاص الحار سبعاويه  
 وانما قد راف اذ حرك في الحكومات بالكثر اذ وظف حجه  
 اجاد الشراكا وقد تفكر في عصمهم على العاقله وكذلك في حجه العبد

الفيل العبد فاجل عن الضبط ووجب على الضرورة طلب علامه  
 معروفة محل الخراج حاد حره فاروقه بلبه وبر الواجب الذي لا يحمل  
 ان يكون منوطا ببلد الخبايه على السور والاسواق هذا السؤال العبد  
 لم يسمعه من كبار العباسين في حيث لا يدري وفيه واليقظ في العلوم  
 اجماعا وليس له الباقي على الاضمار في سائر الامور وهو الذي  
 عاين معنوله وانما المصع الاجماع وقام حله على الخلافه ومردف في  
 الحكم وحيث ان يصطفا الاجماع والاعمال الاجماع مبي على موافقته  
 ويكون موافقه مبيده على الاجماع والاعمال الاجماع مبي على موافقته  
 بعد الاجماع لانه لم يوافق ولم يوافق في موافقه مبي على موافقته  
 متافقه وان **قال** فاعلم الاجماع اخراج الفيل عن البلد الذي  
 ولا تدرى ان يقال في صوابه في موافقه مبي على موافقته  
 ولعل اهل الاجماع في موافقه مبي على موافقته  
 ادراجهم له تحت الخبايه فانه عليه عليهم لو كان خلافه في موافقه مبي على موافقته  
 مقامه على الخبايه قد اورد فانه عليه عليهم لو كان خلافه في موافقه مبي على موافقته  
 غير مسبوق باجماع من اورد ومن هذا الفيل ايضا فدر طر  
 الاجزاء فانه لم يفلح في موافقه مبي على موافقته  
 الجزية او علامه الادب فانه في موافقه مبي على موافقته  
 مسلك الترخيص اذ لم يرد في موافقه مبي على موافقته  
 فلو نقلنا قوله صلى الله عليه وسلم قال في من لم يصدق به كان له  
 لفظا خاصا ولم يقع الحاق العبد به من جهة الزنيه وان نقلنا

في يد الرجل المجنونه عليه نصف دينه فهذا يشمل على العبد وعلى المرح من  
 هذه علامه الضابطه الباري ومن هذه الزنيه الواجبه النبي في  
 الطهاره فانها لم تحدد في السور بالاجماع بل تعزى الى وطانه حكمه  
 يسواها بل كدرا منه واكثر في الاشياء بطرقه من هذا  
 المسلك عندنا في سائر هذه الظلام اذ الغرض الاطهر في قولنا لا بد  
 من جازم الامور ضرره فارقه وانه لم يحصر باسمه وذاته فقال فكيف  
 ما اوردنا الى طلب هو موجود وقبل يدوع هذا الغرض في هذا الزنيه  
**الزنيه الساسه** ان لا يساعد دعوى الاجماع على وجوب  
 بعض الامور **وقد صار** المصوف علما محصورا باسمه والظلام  
 في هذا من حيث استخرج ذلك فيقول بالنسبه بالعلامات  
 في السور والظلام فانه هو ان يقول للمنفرد اسم في هذا الجنس حوات  
 الخبايه في معناه فان **قال** الاكابر معاير واخرج من مره العلم  
 معنى الاصل من الشرعات خارج بحري الضرورات من العلم  
 في هذه جازم في السور مطاوعه في ان في سوري العباس  
 في غاية الشرع ولما خا طاب في الزنيه وانما الخاطب طبقه الفاس  
 وهم علماء الدين وسب يقولون نعم فيقول ان سب لكم ان البروق  
 في معنى البروق في طرطيه في معنى التمر كما ان للصحابه حين سألوا عن مسله  
 العرايا وها من مستناب الاجماع المصوف في الزنيه الاولى فيقولون  
 نعم في هذه الزنيه في معنى الزنيه فان اصفا قالوا نعم فهد  
**قال** في معنى الزنيه في اقطع ناره الزنيه في معنى التمر وان  
 الارز في معنى البروق الزنيه في معنى الشعر وما ذكره في معنى التمر وان





النظر الى الصور ما لا شعور حكمها اذ لا يوجد ما هو في معناها اما الرب  
فقد علم انه في معناه قبل ان يشعر بالعلامة لانه كيف ما صور العقل  
العلامة يعلم قبل العنوت على عسها ان الرب بشارته في ذلك العلامة  
وقد قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من اعور سر كاله في عور وم عليه  
الباقى فالعبد لم يعلم باسمه وعلما من الامه في معناه قبل ان يعلم  
او العلامة الحاضرة ولو اعقب صف عبد ملك في معناه قبل ان يعلم  
بصفا اعقبه فاسما باسم الشره واكنه يعلم انه في معناه قبل ان يعلم  
ولو اعقب بصفه معينا من عبده او عسوا صيده او رجله غلب على الظن  
ان يعرف العبد في معنى بعضه شائعا كان او معينا كما كان في ذلك معلوم  
الخاص في الملك في معنى الصف المبروح عند الظن بان سران لشرب  
وهذا مطنوب واما كشف هذا الظن بان سران لشرب في معناه  
مجلد له قابلا لسائر الصفه انشئ في سران العنوت في معناه  
او سطر عليه ما ذكره في سطر الظن الاول وكان صفه لا سطر  
شبهية ظهرت او لا في سطر الظن الاول وكان صفه لا سطر  
واولى منه وكل لكل من سطر الظن الاول وكان صفه لا سطر  
لا يدل على بطا من جنس الظن من الاصول لم يغير اذ بان على  
واذ عينا ان العنوت الشبه في سطر الظن الاول وكان صفه لا سطر  
القطع ان غالب الظن في سطر الظن الاول وكان صفه لا سطر  
نوع من العرب لا سطر في سطر الظن الاول وكان صفه لا سطر  
في احاد المسالك لتعارض الصفات الحارجه والفارقه فيها في معناه

والا فالقول هذا الجش في قول في رتبة القطعات بالقدرة التي ذكرناه  
فان قالوا يتفهمون على طر يوسف العلامات الفارقه والحامه  
عند تعارضها وطرق ترجيح البعض فمتى على البعض فاهم الامثله  
مسئله الوفا فانه في سطر الظن وعليها تدور الاصول في امثله  
العلاني من بعض المسائل في سطر الظن في ان تردد النظر  
بين الطعم والجمال ولا نقول لتعليق بالجمال باطل من وجهين  
اشياء الله مع الله عنه اليهما احد هما ان الجمال لوز والتعليق  
بالوز باطل لانه لو غلب لوجب خسر في سطر الموز واما لوز و سطر  
في اجزائه سطر الجمال لم يميل في سطر الجمال في سطر الموز  
في سطر الموز والاجماع منعقد على جواب اسلام التفسير في الاشياء  
لوزونه من الجاشي والرضا والزعفران وغيره وهذا المسلك  
هو الذي عرفنا وجوب التعليق في حكم الربا اذ لو اقتصرنا على  
موجب الامر لقنا ما نتاج سلم البراهم في الموزونات فانه في سطر  
في سطر الموز و سطر عقيب ذكر الاشياء في سطر الموز و سطر  
في سطر الموز و سطر عقيب ذكر الاشياء في سطر الموز و سطر

الاشياء الاربعه كما مضى خبره اسلام احد النيران في الاخر واحدا الاشياء  
 الاربعه في الباقيات ولا دليل من حيث اللفظ يوجب بطلان البدل  
 على الاشياء الاربعه فوجب الرجوع الى العلل واما معناه واداء احكامه  
 الجنساب من هذه الجملة المشتملة في علامه الزبا في هذه الجملة المعروفة  
 باسمها وصورتها وهذا الاجماع رضي وجوب الجنساب عن العلل والماز  
 عن موجب اللفظ وكف بما رى فيه منصف مع قوله لا يميز المومنين عن  
 من الخطاب رضي الله عنه ان الناس ليهولون ان عمر يعرف الناس  
 بابواب الجناب ولو كتب عالمها لكان احب الي من جبر النعمان  
 الزبا من اخر ما نزل على رسول الله صلى الله عليه وسلم فمات في ان يسه  
 لنا ودعوا الزبا والى فيه ولو كان المحرم يقصر على الجنساب لكان  
 على العوام فكيف عمر مع ما اشتمل على الاحصاء باذنه من  
 فكيف سهر اشكاله ان كان يسه عمر في علم السريعه والمجاهد في هذه الزبا  
 شار الصالحه وهم القواض في علم السريعه والمجاهد في هذه الزبا  
 ومواردها وعرضنا الامايات فان والى التمسك بالاجماع في  
 عايلهم المذهب في الموزونات ذلك قسما مستقرا دعاهم الى ذلك  
 التتميه او التتميه كما ان ذلك قسما مستقرا دعاهم الى ذلك  
 مساق مقدمهم ولا مستند له وان زعموا انهم هذا ذلك من الاجماع  
 فان افعالهم من الاجماع احصاء الندرس تعلمها كما فهمه  
 حتى لا يخرجوا الى الضبط بالشمسه والشمسه الواضحه عن كل ان  
 للابطال هو ان العلل بالكل يوجب اخراج الجفنه عن كل ان

واخراج الخلق عن ذلك والى اجازتهما محرم النص قال  
 وما ناقض التشنه هو المسعور من التشنه اذ موجب التشنه جراب  
 الزبا في كل ما سما باسمه الرب والبرود تحت جاز في العلل والى الخلق  
 والعلم انهم اخرجوا العلل وادرجوا الخلق وحواصر الفقه ولم  
 يطرؤوا ذلك في اسم الحريد فيه يعرف ما فخر هذا الاصل وان  
 في الجبر في المربع مع العلل بالكل وطرده في الجنس وارجى  
 الزبا في الجفنه وذلك لا يدل على ان الكل عرض صالح ولا الاستد  
 في المربع فانه اراد بالكل والوزن اعسا دهما لا محابهما حتى قال  
 ابو يوسف لا يوزن فيه اللحم ولا يابس بطابق يطابق والجفنه  
 والموسم لا يعاد فيها المدهر فلو قيل انه من جنس المقدر ليعبر في العلل  
 ولكان العلل في الاعتباره مقدر في العلل انه جنس المقدر ولكان  
 كثر ان كثر المحرم لعله السبح والعلل لعله كونه داعيا الى السبح  
 وهو غلبان جفنه صلعه في الاخرى وفيه ويقسم الشيء بعدد  
 علته محال لاحمله فلهذا وجها لا نغال مدليه وول شار  
 رضي الله عنه ان وجها احسن يصلح للرجوع الى الابطال احدهما ان  
 الطغر مفصود هذه الاشياء واجله خلقت وفطرت وما ظهر مفصودها  
 شمع الناس عليها ما عوها مقدر الاجزاء في غير المفصود الخاص علامه  
 او في غير ما جرى مجرى العاصم للمفصود والراهم والراهم متميزه  
 بمفصودها الخاص الذي لا يعد لها غيرهما فخور الخاصيه علامه  
 المحرم اغلب على الطغر العرول الى الوزن المعروف المقدر لاجل  
 المشاجه في العايله والى ان الكل علامه الا باجه موعود تكون

علامه الجبر وان اختلف محله ونحو ذلك فان علامه الاباحه وعلامه  
الحرية ولاحاله بضاد الاحكام على اختلاف العلامات اطلع على  
من احالتها على اختلاف محال مع الجاد العلامه ودرج ايضا تباينه  
بقوله لا سيعوا الطعام بالطعام والعبارة المجزئة لا صانها في الجمع معروفة  
وهو ان علمنا يتبين عن المعارضة والمناقضة واستشديد العموم  
اسمها ولم يخرج عن حكم اصلها ولم يوافق في بعض ما هو في بعض  
ذلك والتعاليق فلسنا للاطباء فيه واما العرض النفس على طرقة الجمع  
من المسالك الجارية في هذه المسئلة كالمسئلة فيها في بعض طرقاتها فان  
فيها ايديت عنهم بقوله الاكل لا يكل **فاما** في الخاتمة في المقابل  
معبر علامه الخلاص والاباحه فان في الخاتمة في المقابل  
المتمثلة اولى ولبعض الشرط ما كان حصوله للخيال والجنسية  
بما في اظهار محل الخمر وهو اولى بان جعل علامه عليه ولا ان الزايع  
معروثا بالخلاص وفي العليل الطعم جبراً في الطعم والسعيرج واما  
لاخلاص منه **فاما** الهداهم الشافعي في قول الكيل الى الطعم وغير  
اجتماعها وقال قول في المسبب في هذا من اصح الاقوال كما سبق  
وهو قول قوي جامع لجميع اطراف الكلام فحق العلامة على هذا  
القول اجماع الا من لم يكتف به في الجبر عن هذا الابه وردت  
اجزاء في الزايع في جلي الذهب والخز الذي ساء عدد اعداد علم  
الله صلى الله عليه وسلم طريق معه في عمل شغل على خز الذهب  
واللالى وذكر القضية في مسلة مدعوه وعرفه ان المقصود هو الجمع  
دون التدبر وقد فرنا وجه ذلك في

مسلة الجفنه **فاما** في وارضه على المقصود الخاص بلبه على  
مناته طريق ما كبر في الله عنه في العليل بالقوت فانه الاختص  
بالا ولولا وجود الملح لكان العليل احد في نفس **فاما** رحمه الله عز وجل  
عنه لاجل الملح **فاما** قوله ما سبغ به القوت فاعلم انه لا خلاصا  
ان يدر على على حالها كالمدره ولم يوافق اسلام البر في الملح وهو  
خلاف الاجماع **فاما** في القول لا تنفاله به بطريق الاستصلاح  
وذلك يلزم ان يترك الى الخطب والسور ما سبغ اصلاح القوت  
ومها يترك الى ذلك على تبغيه القوت فعد به الى القول كالمسئلة  
وعند ذلك تدعى الى القول بالظفر **فاما** في الجمع وغيره اولى  
لست لغيره **فاما** ادا لم يرض هو القوت فهو على اخرى فليكن اسلام  
الا شيا الله فيه كما كان اسلام السور في الاسبا الاربعة تعله وهو  
خلاف الاجماع ولولا الملح لكان ما ذكره مالك اولى واحصو على  
الجملة بعلل الاشياء الاربعة تعله واحده اولى فانه اذا كبرت الاصول  
كان حكمه السهو فاد الشريك في الطعم كان الظفر مشهودا له  
مرجهه الملح ايضا فهذا يتبين بطريق الجمع **فاما** في العليل  
المالية اولى **فاما** اولاً الوزن غير الكل عند اولى وليس بعلل  
العدر غيره شامله ولذا لم يعد الى الزرع والورد وهو نوع يدر  
واما المالية فهي اوسع الصفات واعلمها واعلمها في القضية المقصود  
وهو مضطر الى جواز اسلام العدر عن غيرها وفيه الفرق في العلية

وعلى الجملة لا يلحق احصاء الصفات مع صلاحيتها بالاعم وهو ليس اخذاً  
 مذهباً من التشبه والعلامة ولعله ما احتجوا بالمنع من اجتياج المماثلية  
 من غير منه ومحمد ومثوبه والله رجع معاملة الشيء مثله بعد  
 عن الحد الذي سماه عدس **ابو ج** من اسقاط قيمه الجوده **هـ** فاب  
**ق** اقل اجتماعهم من هذه العلة **قلنا** اشد رابن شيخ عن هذا لان ذلك  
 يخرجها عن قول العلما وينبغي كثر مستند لعلما وان التقليل في هذا  
 المقام يعجز عن غير خاير الا ان جعل الجميع علة كما قال الشافعي وقول  
 العلة هي القطع مع التميز وقال مالك الفوق وفيه الجمع بين القولين  
**باب العارفين من التشبه في الطرد**  
**القول**  
 قال قائل تجمع جاحضاتكم بالقاعدة السابقة الى الوصف الذي لا يثبت  
 حوزا فيكون علامة على الحكم ولا يحتمل انها علامة منضمه لوجه المضاهة  
 ومزمنة لها فان كان لا يطلع على وجه المضاهة فما الفرق بينه وبين الوصف  
 الطرد الذي لم ينفق المحققون على رده مع الاعتراض ان كانا واحد  
 منها منفرد عن المماثلية نفسه وانما يتوهم اشتماله على ماسية خفية  
 وقضية مصلية كانت عتقا وما موصف جزئيا او موصفا بتمامه  
 هذه القضية فكيف يتميز عن الطرد المزدوج مع الاشتغال في هذه الحاشية

**قلنا** هذه غمرة عظيمة خاض فيها فريق دارت رؤسهم وحارت  
 عقولهم ولم يحصلوا على طيل فمر طالب ما لم يخلق تقب ولم  
 يدر فاتهم المسوا فرأى الطرد في التشبه بامر رجع الى  
 تميز احدهما عن الاخر بوصف ذاته والشيء لا يميز عن جنسه  
 وميله بوصف رجع الى ذاته وجنسه **وهـ** ان تكشف الغطاء  
 عن هذا السر فيقول الاحكام انها تظهر في حقنا بالعلامات الموصوبة  
 عليها والعلامات للاحكام ينقسم الى الاسامي اللغوية والاوزاف  
 زائدة على الاسامي اللغوية فاما المسميات المعلومات بعلامات  
 الاسامي فهي التي ينقسم فيها امور في النظر ولا حاجة في اسانها الى  
 اطناب لهما المعلومات بعلامات زائدة على الاسامي التي يقال فيها انها  
 ماسية وشك العلامات ينقسم الى ماسية الجتم في ذاتها على ما  
 اوضحناه معنى الماسية والى ما لا ماسية ويعرف كونه علامة بالطرق  
 التي ذكرناها في علة الزاها ماسية ككل جنس في حد يدرج تحته الشجر  
 المنتشر الى فروعها وما لا ماسية لخاصة جنس في حد يدرج تحته الشجر  
 حيث الزايف والبشر وهو مناول لما سماه المتشبهون شيئا  
 ولما سموه طردا ايضا فلا فرق بين التشبه والطرد عند النظر الى  
 ذات الاوصاف التي لا ماسية للاحكام والكثرة والذات والصفة كونه  
 طرد بل هو دواء واصطلاحهم وان سموها شيئا فلا حرج والاطلاق  
 واما الغرض من ان الوصف الذي لا ماسية جنس في حد يدرج تحته  
 الى ذاته فطلب الفرق بين البعض عن البعض بالجنسية طردا  
 سال ابي البرهم فقال **قال** كيف يفرقون هذا الفرق انهم يفرقون



الى الاعراف بان كل وصف من الاوصاف وجميع الحروف لا يجوز ان يعلل  
الحرفه وان جعل علامه عليه وشيخ في اسباب الحروف ونفيه بل هو  
منقسم الى ما يصلح للاعتماد والما لا يصلح فما الفصل الفارق وهو  
شاخصا كحرف لفظ الطرد والشبه **قلنا** نعم الاوصاف التي لا  
ياسبب بنفسه الى ما يعتمد والما لا يعتمد كما ان المناسب ايضا  
ينقسم الى ما يصلح للاعتماد والما لا يصلح ولشئ ليس ينقسم الى ما لا  
يرجع الى الذات وانما هو الاضافه الى السلامه عن المعارضه بما هو  
اول منه والى عدم السلامه عنه وهذا استوى فيه المناسب وغير  
المناسب وايضا حه بان نفس السلامه والخبره في طرفين احدهما  
فما يعتمد المجتهد وخوزله ان يفتي به والاخر فما سمح من المعلن  
وخوزله الاضمار عليه في مبدأ التعليل الى ان يستدل به **اما** المحتج به لانه لا يخلو الاعمال  
او المعارضه الى ما هو اول منه **اما** المحتج به لانه لا يخلو الاعمال  
مجرد ظهور الوصف الذي لا ياسبب ما لم يشتر شيئا من الاوصاف  
حاصرا من حيث الامتناع والاستطاعه في حق المجتهد وما لا يقابل  
الوصف الذي ظهر له **اولا** كاشاب الاوصاف فاذا قابل بها وبطل  
جميعها اخرج ما ظهر له **اولا** على غيره على ما ذكرناه في مسأله الزايل  
له الاعتماد عليه في العمل والفتوى وهذا السبب ايضا واحد عليه في  
المناسب فانا ينبغي ان لا يجوز لعلل الحرف بغير مناسب  
عرفنا شهادة الحرف **اولا** بان سطر سائر الاقسام اذ لو ظهر مناسب  
اقوى مما ظهر **اولا** حصار الاول بالاضافه الى الثاني كالطرد المجهول

مفردا بلغت الى سلامته عن التفض والمعارضه وغيره ومفردا لا  
يدل سببها السبب في الاضافه التي لا تناسب فان ظهر وصف لا  
اسبب فيجب وشيخ وعثر على مناسب الحق الوصف الاول **واضح**  
وان لم يفت على مناسب ولشئ عثر على وصف اخر لا ياسبب هو امن  
للمصود واخص منه الغرض الحق الاول وبطل كما ذكرناه في الطهر  
بالاضافه الى الكل فاذا حل وصف طهر وسلم بعد الشبه عن البطان  
يظهر ما هو اول منه جاز الاعمال عليه وهو الذي عبر عنه بالشبه  
وكل وصف طهر **اولا** ولشئ طهر في معانيه وصف اخر اما على البداهه  
او التامل هو اول واحد من الاول **والاول** لا يجوز الاعتماد عليه وهو  
الذي عبر عنه بالطرد ورجع الاوراق من القسم الى الاضافه لا الى  
الذات وهذا هو الواقع جاز في المناسبات فلجل هذا رايا ان يعر عباره  
الطرد والشبه كذا **سئل** ايقا من حيث الذات فان فهم ما الذي يرجع  
للاوراق ولا يخرج بعده في الاطلاقات والاصطلاحات في اليه في  
وعبار الشبه ايضا مستخرجه من **اولا** آخر وهو انما قد سأل ذلك  
لاعم الا بفرع واصلك انا لعلل بعد السبب القاضيه وبطل ايها  
الفقه المتفرقه المتضمنه للمصلحه الخفيه الغايه غنا ولا فرع  
لهذا الاصل وسذكر ما مر به بالعله القاضيه ونذكر عنه استبعاد  
المضموم وورسا ان الوصف الذي لا ياسبب جنس واحد وان طهر  
العرف بالاضافه الى الكل يظهر **اولا** فطر انه علامه فطهر الطهر  
الذي ذكرناه فصار اول منه فبطل الكل ساقط مطروحا ووريج  
عنه الطرد وعن الطم الذي صار اوليا لشبهه ثم فطهر للنظر في الزينه

الثالثة القوت اول بان تجعل علامه في حجر الطعم ويطرحه ويغير  
عنه بالطرد وعن القوت بالشبه ثم قد يترك بطار القوت بالمح عا سق  
منعطف اللطعم وهو ان هذا الوصف المعتبر الذي يغلب على الظن  
كونه علامه وجعل القوت طردا لمجوز الا في هذه الاوصاف  
الثلاثة مجتبه الذات وانما افترقت مرجحت الاضافه فلهذا استعملنا  
جائزه الطرد والشبه فانه يؤم جنسين مختلفين ولا اختلاف في الظاهر  
يرجع انه شبه بن الفرج والاضافه كثره ويسميه شبه بها فهذا  
الناويل صحيح والمشبه يسمى طاردا امر جيتبه اني توصف كياتبه  
وتسميته طاردا بهذا التناوب صحيح فلم يترك لفظ الطرد والشبه  
الامنوشا ومعتبرا لمقصود الجمال فوجب طراجه والقول بان  
الوصاف تنقسم الى ما نسب ذلها لا يناسب وغيره المناسبتين  
الو ما ينسب عن المعارضه بعلامه اذ في هذه فيصلي لاعتقاد المحققين  
السبب والي ما لا يسبب عن وصف اول منه وهذا ينقسم فيه ما لا ينسب  
وصفي اخر معلوما بالبداهه ومنه ما يعلم بالنظر في انما يقد

وقرب غيره وكونه اول منه بالبداهه وهو الطرد الصريح الذي لا يوصو  
ان يحل في معتمد المحقق وما يعلم كون عمره اول منه بالتأمل بصور  
ان يحل في القوتز عليه المحققون حسب اختلاف واجهه وتسميه  
من لم يعثر على الاول شبها ومن عثر على الاخر سمي الاول طردا وان  
**ول** فلهذا جردتم الوصف المعتمد الذي عبر عنه بوق بالشبه بالوصف  
الحاصل وبالمقصود كما قاله المعبرون ليشبه الشبه عن الطرد **ولما**  
لان الحاصل اضافاه والشئ يحسون خاصا بالاضافه الى شئ عام بالاضافه  
الى غيره والطعم خاص بالاضافه الى المالمه عام بالاضافه الى القوت والقوت  
خاص بالاضافه الى الطعم عام بالاضافه الى الذات المشتمل بالبر والشم  
والاحمر غير مشروط بالانفاق عند القابل المشبه وان لا احص  
في التقدير **ول** فلهذا جعلوا في الوصف بالاضافه اليه لانه اعلم اذ لو لم  
يترك بطل الطعم بالاضافه الى القوت لانه اعلم **ولما** المقصود فلهذا  
في وجه الشبه عند المطبقين لهذا اللفظين مع المشبه المقصود  
واما ما ساعد ذلك في الزيادة وكون المشبه خلفا وقربا حكا  
مفيد مع الضبط بهذا **ول** وان هذا جردتم بالرك جربه القاض  
رحم الله عنه من انه الذي يغلب على الظن كونه في معنى الاصل **هنا**  
لاخر في هذه الغارات وهي جايه بالمقصود اجمالا ولا لسان فيه فلم  
يشغل الامر الوصف الذي يغلب على الظن لا يشترك في الحقيقه  
الوصف الذي لا يغلب عليه فاضل ومعار صادق رباعه المناسبتين  
وهذه عباره متسعه لسهل جمع انواع العارضه الى الان في طلب الوصف  
الذي يغلب ومنه عن ما لا يغلب وهو متميز بذاته ام بالاضافه **واول**



وشرح الاصطلاحات **لعمري** لو سئنا عن او لما صطلح عليه والنو  
مقصود الجدل ومصلحته فعد يدافيه مما يدعي وهو الافان  
دهو اليه لا قبل الا الموت وهم المرازه واهل سرورنا في عينا  
ولا يقطعون المطالبه الا بابد التامر وقد يطلق الانسان فيما  
سهم الاخاله منفر طبا عنهم وشتم من نفوسهم كروهم في كتاب  
الى يد ان الاخاله باطله في الجدل وطريق المناظر معهم ولا ان  
يخرج لقب الاخاله وبسي محله موتا ووجه الاخاله باطل او يطر  
بمخرج لقب الاخاله ويخرج عليهم بعد التمسك بهذا اللعب كما ما  
الاخاله بلقب التامر فترج عليهم بعد التمسك فيه فمن استمسك مع هؤلاء  
سماهم بخيال مناسب كما تقدم الفصل فيه فمن استمسك مع هؤلاء  
الايه لا ياسب ولم يقطعوا المطالبه عنه وطريقه لا يسم  
الايه في الاصطلاح على جواب البعليل بالوجه الذي لا يوافق  
البرهان في الاصطلاح **في** في طريقه **في** في طريقه **في** في طريقه  
فقد لا ياسب **في** في طريقه **في** في طريقه **في** في طريقه  
في الطريق والعكس **في** في طريقه **في** في طريقه **في** في طريقه  
او ضرب لهم الامثال في نقلهم اليه او يفر طريق الطريق صادف  
او ضرب لهم الامثال في نقلهم اليه او يفر طريق الطريق صادف  
الايه في الطريق **في** في طريقه **في** في طريقه **في** في طريقه  
بقتلهم في الطريق **في** في طريقه **في** في طريقه **في** في طريقه  
كأنه في الطريق **في** في طريقه **في** في طريقه **في** في طريقه  
الايه في الطريق **في** في طريقه **في** في طريقه **في** في طريقه  
الا وانه لعب التامر فترج عليهم الغث واليسين والتارك العيين

وسقط عنه المطالبه وسقط في غمها المشايه وان جرت المناظره  
مع فريق خور وب البعليل بغیر الموت ايضا فهو كذا في محبوب واهل  
تغاذ وسار العزاض بلقبون هذا الجنين بياض الدلاله فاذا ذكرول  
وصفا غير موت بلقبه بهذا اللقب لقطع المطالبه عنه وان جرت  
المناظره ببيتا بوت تحريمها الله تعالى ولجميعها ولخصه الملهي  
استادنا امام الحرمين الله ووجهه ولد كرم الاوصاف غير المناصبه  
ماراه سيدا غالبا على الظن سلما على المعارضة وللقبه بلقب الشبهه  
والاعراف باه طرد في عظم ثورات المستمعين وان صارهم عليه فمقت  
عنه الطباع وينوع كلامه الاسماع خفف لاصغى الكلامه ولا يزد  
على الا في هذا والتجهر ولزوج عليهم كذا وصف طرد لا ياسب بلقب  
الشبهه **في** في طريقه **في** في طريقه **في** في طريقه  
وفز وجه الجمع ووجه الامثال بالاسم **في** في طريقه **في** في طريقه  
للقول بالشبهه الا هذا لنقله كذا منه بان **في** في طريقه **في** في طريقه  
من جملتهم المطالب **في** في طريقه **في** في طريقه **في** في طريقه  
ومجادتهم ولواحدث محدث **في** في طريقه **في** في طريقه **في** في طريقه  
نفسه محمدا البعليل لم يضع اليه هو لا واما بالقول طوافه  
من المشايخ **في** في طريقه **في** في طريقه **في** في طريقه  
القول بنوع من البعليل لا نور ولا ياسب واذا كان المسله  
فقلنا ان من الرشم وطريق مكانتهم وقد فعلنا ذلك **في** في طريقه  
هو كتابه المراسم مع التنبيه على المراسم في مجادله هو كذا **في** في طريقه  
فما لكر تزونه لا ياقا مصلحه الجدل الاستغفال بالاعتراض في كل طرف



[illegible][illegible]



ولم يذكر طريقا فسادا وهو لا بل ليس وزا الجبل غزاله ودليل صحه  
قوله عن عر عن ابيه فاذا صح قولك فيسده قولك وحبر ليس السهم الرابعه  
بل هو في السما السابعة ودليله عر عن ابيه فسادا فهد الطريق او ان  
الجام الخصر وافضاحه من الاصرار على بازاء المطالبه وصرفه ان  
كان الرجل يجازي قوله لا علامه اولى مما ذكرته ودليله عر عن ابيه  
وربما يكون ذلك صادقا ومعهدا عليه عرف ذلك بالثبوت والعرض  
الغوث على وجود وصف اخر اصل او على وجود وصف اخر او لم يه  
ويستفهم منه ويكون في الاستدلال على خروجه عن كونه على مره من الكلام  
مثله كما ان المناسب ودليله على الجملة لو سلم ان لا علامه اولى مما ذكره استقام  
ايمر او استقام بطريقه وعلى الجملة لو سلم ان لا علامه اولى مما ذكره استقام  
لا سافر وجهه لا في العلم ما ان لا بالسير والوقا لا في مناسبات  
المسئله وفيه انك الطن بالفض والمعارضه والوصف الذي لا سافر  
في العلم ما انك الطن بالفض والمعارضه والوصف الذي لا سافر  
اسير انك الطن بالفض والمعارضه والوصف الذي لا سافر  
فان تصور الطن فيه بالسير ولم يرد ذلك خلاف المناسب في العلم  
وصفه عن مناسب بعض التشبيه به وهو ظهوره يستشعر من العلم  
بل ان عما واه كقولنا طهاره حكيمة فاه منه في مسئل العلم  
على القاري وعسر الفرق قبل سير الفرق الكثره المشهوره لانه  
من السمه الطهاره ولو لم يصف بما اظهره للزمه ان سلكه على قول

فهم وسر يطلانها ويوجه عليها بالاخره ان قولا اخر عا دته ولم يطلع  
عليه ولا سمى له وتخطب المعروض ذكره اولى من تخليف المعلل الشار  
لان المعروض لا يخر عن الاظهار مصرا على المطالبه الا لعلهم بصعوب الفرق  
وايه لا يعاوم الجميع فوان **فيل** فليقبل من المعلل الوصف الذي يستشعر  
الطن دون الوصف الذي لا يستشعر **فلا** شرط ذلك في الجراك مسجل  
لان اثاره الطن تخلف الاستحاض وتطول فيه الرابع ويرى الجراكه منبر  
وسعه المعروض ولا يمكن اياه منبر وشهاده وربما لا يرى المناظره في  
جمع وان جرت والجمع ايضا لخلعون في ابعاد كون الوصف منبر فاستحال  
وصفه الجراك فتح هذا الباب لوجوب القول بان ما لا سير الحركه عند  
المنظر وذلك لانه جاوزه عن العرب ما هو اولى منه ولم يذكره في بعض  
فهو اولى في الامز الى معيار مضطرب تخلف فيه الفرق واليه في  
الفرق في الاشباه **فلا** في ما مضى في ما مضى في ما مضى  
كثيرا واره على الاشباه في ما مضى في ما مضى في ما مضى  
لوع عسر لا وقاه وصرب حصاره في ما مضى في ما مضى في ما مضى  
اله فتح باب من الهدى الى مسهل لعيه ويعتقدون سطره عن عر  
الى الاعراض عليه كقول القائل الخراب لا يني العطره عن  
بال الحاسه كالهو والبر وكقولهم الممايع ورا الحاسه  
وكقولهم المستهزئ الزرطوب مستدرك فلم يصف الطن  
كالناره ولا يقطع هذا الجنس عما ذكره به انها حسيات فاه  
الحشيه ويطبق للتشبيه والتعليل عند كثره وصفه لانه  
بل هو اطل باليه كقول القائل يجب فراه الفاعله في الد

[illegible][illegible]



هذا هو البيان الثاني في مصلحه المجادله وهي لانه على كفاي الشبه  
 لزوما ضروريا وان لم يعلم انتهى في كل شبه ذكره الا انقطاع الصريح  
 الذي لا يخرج له منه بطريق الجدال لا بطريق الاستنصاف والاشبهاء  
 ويجوز الاستبعاد من غير خلاف نصيب في قالب الجدال على السداد وهذا  
 منسحقا لثبوتها **في بيان ما يتبعه القامه في الشبه**  
**الذي قدماه في السبع** والعلامات الجامعه بعد فام الدليل على وجوب طالعها  
 جعلتها الى سماع العلامات الجامعه بعد فام الدليل على وجوب طالعها  
 وقد ذكرنا ان القياس الشبه عما من ترجمها فاولنا في حيز الزايله لا  
 دمر طلب علامه ولا علامه الا الطمع وان منشا غرض هذا الجنس  
 القياس فاولنا لا دمر طلب علامه فاحصم بنظر هذا الجنس الوجه  
 العلم المعرفه الاسم المكون في النص والجدال المعرفه في  
 وانما التفتت في طلب علامه ولا يشع اجزاء القياسات  
 العلم المعرفه في طلب علامه ولا يشع اجزاء القياسات  
 في السبع والرجوع في غايب العلامات بعد حصرها  
 لا يجتهد اذ دل الدليل على وجوب اصابه الحكم الى علامه  
 على اسم الخاص **الاول** من ذلك سماع الشبه في حيز  
 الصريح من المصلح النعم كصبرنا الى ان في العامه بدنه وفي الربيع حيزه  
 وفي الغر في الطيه شانه وفي حمار الوحش بصره وفي الضعيف شغل  
 وفي الغر عناق وفي الضب حدي جمع الماء والشجر الى عدد الكهف  
 واجتبا غده عاوب من حمله فاس الشبه واستندوا عليه في

التشبيهات بالصفت الخلقية وهو خيال باطل ومسل ما لا يدعها  
 لا معاد الصيد واسرحم ومن مثله مخبر معبر آخر املا فاول من النعم فاجب  
 المثال وحصر في النعم فاص طلب الوصف الذي به يقع المماثله واجتعل  
 النص سلم المقدمه الاولى وهي الغامضه من فاس الشبه واداسلم  
 ذلك فلامر طلب المماثله الا لما خلقه ولا تعويل على المماثله والصبر  
 والكبر فان الصبر والنعم لهما تالاب في الالوان والصفات في العاد  
 فصار النظر في بعض الصفات الى اليها بطريق المماثله واعامر حمله النظر  
 في المقدمه الثانيه وذلك ضروره كل فابل بالشرع **ومثاله** لاجاب  
 الشرع مهران المثال وبعد فادله المطر الى مثل الموطوء من شغل الغشيه  
 وانما وجوب غيرها مثلا لهما بالجمال والجلال والوع والصلاح والتشبه  
 وجميع التسميه وكذلك اوجب الشرع الخفايه في بصره الولد في بصره  
 التوالد فالصياحه صبر الى اليها بالجمال والجلال والوع والصلاح والتشبه  
 وانما هو كفايه الولد بالنظر في مثله في التسميه بالجمال والجلال والوع والصلاح والتشبه  
 من صفات بصره الحاجه الى الطعام ويتبع بعد احدثه في القيم فانها  
 يعرف القياس الى الاشبهاء والامثال والبطر بعد صفات الجمال والجلال والوع والصلاح والتشبه  
 بالاحصاء في اسطر الى المثال اطهر من فاس التوالد الولد في بصره  
 بباطنه العصبه يلحق بالافقيه المناشبه واداك ان هذا القياسات من  
 المؤثر فكيف يدرج في غماز الشبه الضعيف الذي قدما في كنهه يستند  
 به على صده الشبه الضعيف فكل صعه تعيدنا بطلها واول السائر  
 والمصر والرجوع والاحتجاج حتم لا يتسه لاحد خلافه ولا نقل عن  
 الهاشم وهو منخرى القياس القول سماع الشبه في مسير في الصيد

[illegible]

لو بقدر الخرج عز ترك النفقة و ذلك المال وهو علامة لعدم النفقة  
 ولكن ان رجعت علامتنا ان قصر حكمها وعلم كونها علامة بالاجماع  
 وكما العلامة واضلها معلوم كونها مالاً ومعلوم الوجود المسئلة  
 فتعتبر طريق الترخي على طريقتين قابلتين بالنسب وكذلك القول في ضرب دله  
 على العاقلة وكذلك القول في انه مال ملك ام لا كل الانسان ملك والمال  
 لا ملك وهو موصوف بكل الامور بالنسبة والماله واستصحاب  
 ان عشر اجتهاد في هذه المسئلة على وصفين بالنسبة والماله واستصحاب  
 فتيحه ولترو قدر في المحل المانسانات واعتبر في النظر فيها  
 وحكم عليه طرد الحكم من الطريق الذي ذكرناه وكذلك في الاستصحاب  
 النفقة في الترخي بقوله المقتضى في دم الجرح ويستشهد بقوله القم  
 يخرج النظر عن صفه المال وليك لو ترك ذلك الطريق  
 في اذكارنا من طرق النظر في غير ذلك في المقصود في المسئلة  
 كل كلام ولا ينظر في بعض النسخ وقد عرفت في المسئلة في المسئلة  
 الطعن في تنوين هذه الجملات في الجمل على امر غير مقتضى في  
 تعرض لفتاها اجابا انك لا على واج المستنير في علمها بالنسبة لها  
 دور النسبة واد ابان ان اذكارنا من طرق في غير ذلك في المسئلة  
 فاما قدر مائة عايزين في الغرض في هذه العايزين في المسئلة  
 مع الاستصحاب عنها بالاسم المعروف وهذا العوض من ذلك في المسئلة  
 ايضا ولذلك لا يبعد قول القائل ان فاس النسبة على الجمل في تقيمه

في مسئلة انزال محل الاحتداد وليس مقطوعا به وهذا الذي ذكرناه الان  
 انه لم يقطع به بل تضمن انه كل ناظر قابل للشرع ثم التراجع في  
 المفهوم من المناظر المحرم فقد يكون بالذات عقوبتهم بالنسبة اصل  
 والمالية عارضا قد يبقى بعد التحقق انشانا ولا يبقى المالية بعد فوات  
 الانشائية وقد يرجع بالانكشاف الى الاحكام عقول اصحابنا ان لم يصر  
 الى التمسك بترجيح القضية المالية ورعاية جسد فليس في القرأ  
 يصلح به الجسد كما روي في الاصل ذلك انظر في ذلك هو من مسائل  
 علماء الفقه او قد استقصيناها ووضحها وقد لاخ انفضا هذا ايضا  
 غير الشبه الضعف الذي قدمناه وان كان ذلك ايضا مقولاً وقد نقل  
 عن شيخنا شمس الدين في الاخير ان شيخنا الفاضل رحمه الله ورد الشرع  
 في ذلك بالعلمين بقضية انما حمله انما به حتى لو لم يثبت ميراث الجدة  
 في الاخ على الجدة فضلا عن الجدة لخص في ميراثهما عند الاحتجاج بالقياس  
 وفيما نحن انما اراد بما ذكره استنباط القواعد التي خرج منها على انكار من  
 الميراث فانه ثبت حمله انما لم يرد في الميراث وقد روي في  
 اي وجه تروى له في حقه ما لم يرد الشرع بحملته بل ادخلنا واجزا  
 مفضلة بحمله سابقا لمعلومه بالشرع فهذا انقطاع هذا الشبهة  
 المدكو في المثل بعلم الربا وهذا واضح لا شك فيه واداعقل وجه الخلاف

فلا يخرج في الطلاق النبط بالشبه فهو صالح لان سطلق على كل فاس  
ومثال القسم **الاحمر** وهو المركب المزاج وذاته  
من العناصر والمناطق الخمسة قولنا ان حكم اللعان مسود مركب  
شبه اليمن والشهادة لانه يتقيد بقوله اشهد ويتقيد بالخلف  
الذي ضمنه يصدق الخلف واداسخ حكمه في اللعان لا سوا فوه اليمن  
والشهادة وحب الرجوع للغلب لاحد الشاسر وكذا اذا قلنا  
ان جبر العرف مركب من حق الله تعالى وحق الادمي ووه شاسر  
والكفارة مركبة من العموية والعبادة وزكاة العطر مركبة من المؤنة  
والعبادة والطهارة مركبة من الطلاق والعرف واداسخ حكم  
هذه الارب لم تسببه واداسخ حكمها وجب النظر الى الغالب ويعرف  
الغالب من النظر الى الذات والمثب عن خاصية يعين على خروج ساسه  
ويدر عن بخره الاحكام وهو يعرف من حيث يتناظر في  
الشهادة للمقصد المعلوم وكل ذلك يتبين من هذه الامثلة  
بدرت المعاني المناسبة وغرضنا ايراد هذه البدرت والاحكام هذه الجاه  
واجب الاماقي من الفاسير والاسرار والاعاني محل الخلاف  
المقدم في فاس الشبه السابق لان مناط الحكم معلوم بالايجاب  
ووجد على مزاج المركب وهو كمتوالين اصله فخلص ومركب  
في المحسوسات من لحن يعرف بالحق من الغالب عليه ايها كذا  
يعرف بالطريق هذا المقام وقد يقال الامر موقوف المحسوسات  
الرائي الى الطهارة اذا تكرر عن التوالي فهل يعد حكمه والعرف اذا  
تكرر لم يخر حكمه وهو خير وزر كالعرف والطلاق اذا تكرر

[illegible]

اولي اذ يقرر وجود جزء من المصلحة بحسب وجود العلامة من مقرر عليه  
 مصلحة العلامة الغالبة على مصلحة العلامة المغلوقة فاما على اغلب عند  
 المبالغة لمعارضته المغلوقة في جوازها وانما الغرض من شأن وجه الغلبة  
 فاما بعد وصوحه فلا غرض في وجوب ساعة فان **قال** اما الشرع  
 الحكم عند الخادم من اج المناط والعلامة فاذ اتركب كان المركب واقعة  
 اخرى غير المفردة فلم يكتف صاغة الحكم الى المناط واهما في دعوى  
 وجوب طلب العلامة فعليه البذل وعند ذلك يلحق بالقول بالنسبة المذكورة  
 ويقتضى ان يطرأ الرأى الى المدة الاولى كما سبق **قلنا** ليس الامر  
 بذلك فان وجوب طلب المناط هاهنا ظاهر لان الحكم مسافى والتحلية  
 عنهما غير ممكن الجمع غير ممكن والحقيق لا يعقل الا بالرجوع فكانت  
 هذه الضرورة ظاهرة في وجوب طلب الرجوع لا كواقعة الزيادة الا  
 ضرورة في طلب علامة بعد دعوى التسمية ولم يترك الرجوع من  
 اضل عرف ارتباط الحكم باحدهما على القطع في سماع جزم من غير عليه  
 فكان هداما في الاستماع منه المنكروا للتسمية ولا سيما في المنازعة  
**وهو** **الذي** **الاعمال** **الاجتهال** **الاغلب** **سفر** **اماعة** **في** **قدر** **الجدد**  
 ما روى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم انه قال لفاطمة بنت عبد الله  
 ورواها عن ابيها الحصة فذكر في صلوة واذا اذنت فاعش على  
 البرم وصل و هذا الاصل الامم من البرم بلون السواد على ما عرفت  
 وهو علامة الحيف لمنه عن الاستحسانه ولست فاطمة واجتهال  
 علامة ظاهرة تجتذني وبشبهه ذلك فباس المعنى المناسب وان العلامة  
 المناسبة تجتذني وبلغ وجود او عدمه ما روى انه صلى الله عليه وسلم



والآخرى حس استنفذ لها ام سلمه رضي الله عنها السطر عدد الديار  
والايام التي كانت تحضره فلان نصيبها الذي اصابها وليس الصلوة  
ورد لكم الشهر من لغسله بشئ غريب ولصلواتها في الذكر  
لم اعرفها المميز وهو مشبه بما في عليه الشبه وان العادة فيها  
الغير واكثر مع ذلك الاستمرار اقليم الغير ورد الى الاغلب  
الاحتمال المغلوب بالاضافة اليه **والخمس** تد محشور قد اصبحت  
الاحتمال المغلوب بالاضافة اليه والشواهد مطهر لمبات  
لخصه وعلم الله بيئتها وشبهها كما خص النشأ ومطهر لمبات  
وطهر من وهذا كتاب اعوز الميزان والاعاد في البلد من الخلق والماله  
لان المواضع اغلب على الطباع مع الحاد الاكثف والبلد من الخلق والماله  
بعضا غالبه ليست تادرو ولصها بالاضافة الى الميزان فكل ذلك اساع  
دون الرد الى عادتها والرد الى العادة دون الرد الى الميزان  
للطرح وهو شاهد لحيه اساع في غلب الشواهد حيث ان الجس  
عرف حكمه **ثاني** لا اعتناضه عرف حكمها نصا وقشها بعد اجاوه  
يوم ولله من اول الاسماضه الى خمسة عشر فعمل الرد في الجس  
والاسماضه وامر بان ناخذ باغلب الاحتمالات عند الاشتباه  
راجع الى ميزان مناط معلوم بعد للنشبه الذي ذكرناه في مساله الزمان  
لهذا الجنس **و** في مساله النشأ من بعد للنبشبه الذي ذكرناه في مساله الزمان  
وهو المختلف فيه من العلم بعد ما يدعي وجوب طلب العلامة في  
مدارج العلامات ناخذ بالاجوب والاروب والاغلب والاعلام في  
امرنا في هذه القاعدة اساع العادة مع وعد المميز وهي علمه في عاده  
فقد رصفها واكثر عند عدها سغير وعادة

الشياع وجود عاداتها كالطرد الشافط المغلوب ولحق عند عدم عاداتها اتباعها  
او **في** حملان يقال اساع نشأ العشرة او الا ان المواضع فيه اغلبت  
اساع نشأ البلده ولحقه بترك نوع عيسى يلقى فيه فانه ما لم يخلط العادة بينهما  
وتحاشتها واخبرتها فكما احرك الاختيار ميلا لا يام والآخرى لا يام  
الى عدد من الاضطرابات لا يرض الوقتها وغالب عاده النشأ الشفت  
والشبع امز مستمر لا خلف فيه ورجح اليه لرك وهو بعينه نظير  
التد وان على مراتب العلامات في الغرب والبعد والخصوص والقوم كما  
ذكره في مساله الزمان **الوع الثالث** من ذلك ما علم مناط الحكم فيه  
بهما الجملة ووقع النظر في منع المناط بالغا بعض اليهود والاحصاء كانت  
بغيرها والدور في امور عقول من الشرع ما يدعي في الاحكام  
وذلك يفسر الى ما عرف المناط فيه وهو الحكم مرنا على موقع الواقعة  
والما عرف الاضافه للقطيه رصدها المسبب في الربط بقا العصب  
وربما الجزايع الشرط كما يشير في مساله الاول **والما عرف مناط الحكم**  
في حدوث الحكم عند حدوث سببه **مثال القسم الاول**  
وهو العلم بالورود على الواقعة ما روي ان اعرابا قال الرسول الله صلى الله  
عليه وسلم هلكت واهلكت وانفساهم في بيها رومان وقال **العب**  
رهمه منهم من سورد الشرع امران احدهما في شرب الخمر على الاعراف  
والثاني يعلمه ما صدر منه وجعل لغيره النصارى منه سعيها ولم يحضر  
كورد الشرع يحرم الخمر وجريان الزاني الزنا فانه لا يفسر من مجرد وروده  
الا الحكم في الحال المسخى ولا يفهم بعلق شرع اياه مناط ومتعلق  
استنار بالاسسباط والنظر علته ومتعلقه **ومن** **مثالنا** هذا عرف  
الحكم على السائل وعلم وزاة تعلقه سبب وهو الصادر منه بر الصادر

في هذه الواقعة الى هذا الكلام من الشر وبعضها محروف لا يدخل في  
الافضاء وبعضها معتبر وبعضها محلف فيه والادوار في الاطلاق والابقا  
على ما راف مع قوله من موازاة الشرع ومناسبات مفهومة تترى في بعضها  
الشبه المتقدم المحلف فيه ولذلك لا يصور الخلاف من العباسيين  
في هذا الجنس والضيقة في هذا ما عرف كونه مؤثرا ومؤثرا لتأثير الاصل  
ولا يلغى وما يعلم انه لا يدخل في افضاء الحكم فليغى وبسببه ان القيد في  
حق تجميع بالجرية والذكورية والبلوغ اما البلوغ فمرعا فلو جامع الصبي  
في بهار رمضان وهو صام فلا كفارة عليه فانها على الجملة منوطه بنوع  
جنايته عما حق الله حل وعز على مذاق العقوبات فعدايات من الشرع  
اثر الصبي في اسقاطه ولا يلحق به الصبي واما العبد فليغى به وهو كالجن  
المعسر لا يهمل في التكليف ووجب عباده الصوم يستويان ما عرف  
للق في ما في التسلية على اقسام الاقتديرات واما المرأة فالحق عند  
الحقيقة وهو احد قولنا بالرجل وان لم يعرض لها سرنا له خطا انه عليه  
وسلم لان كل عقوبة منوطه بالجماع فيكون شرع فيها بالرجل والمرأة  
ولم يفرق على قوله لان قولنا ما سقطت بالجماع انما هو في الانثوية لها  
ما في سقاط الغرامان الملية المتعلقة بالجماع والمهر وحق القيس  
وعنه **واما** العمود في حق الجملة **واما** العمود في حق الجملة والمهر وحق القيس  
فالامه والاحسنة في معنى الجرة المتخوذة من الشرع ولا يخلو قطعاً  
مدخل الجاب الكفارة والحق في ما زمان المحصور والمكان المحصور  
اذ لا يدخل هذه الاوصاف في الماهر ولا في ما يشد المؤثر اذ عقل الكفارة  
وجسد نوع جنابه عما حق الله عود من الجناحه لا سائر هذه الصفات  
كما لا سائر الزمان والمكان **واما** جماع الميتة **والبهيمة** والاثبات

منه معبد يعبد وراجع على انواع خصوص والشر في حد ذلك العمود  
واعبارها تدواراً على ما عقل من مورد الشرع وهم كونه داخل  
في الافضاء والاجاب نظر واجب معوله بالاعاق لا يجوز ان يكون  
واما في رسمه التسمية المحلف فيه بل لا يجوز فاسي الى انكار هذا الجنس  
سبباً ولذلك فاق **ابو حنيفة** في الحاق الاكل بالجماع مع انكاره العباس  
في الكفارات وقد عر بعض الاصول عن هذا الجنس بالاستدلال على  
موضع الحكم ورحم ان ذلك لا يسمى فاساً وسماه ابو زيد الليثوني  
دلالة الخطا وسماه فريق فاس التسمية الذي احلف فيه المتقبلون  
به بالاعاق وليس داخل في مثل المثال ان الجماع في حق الاعاق يقع  
للعاس وان هذا الجنس من الصرف بالتعاق كذا في الحكم والعبد الذي  
يملك وجوه في الخصوص اذ كان جزءاً بالخطا وهو الاضاه الى  
والمرأة اذ اجامعت ما خوذ من الخطا في شيء منه وجوه في الحكم  
المراة مفيد محصور اذ صارت ادمية جبه انثى جزء منقوصة في الرجال  
والجماع المصادف للبهيمة والميتة والاثبات في غير المائات من الرجال  
في التماس وفي الملوكة التي تنسب منقوصة وفي المشوكة الزميمة وفي  
الاحسنة التي هي ما خوذ من فهم المناط وسعى وهو الاضاه الى الحكم  
التي لا قامة في افسادها مفيد كونه صوماً فاضاً اذ اعرض بها فالحق  
فيها ليس من كماله وفي النكاح في اقصاها محصور كونه اقطاع البهيم  
المناط وهو الاضاه الى البهيم في اقصاها محصور كونه اقطاع البهيم  
هو قضا مشهور الفرج فالحكم في اسلاك الحشاء وليس المناط البهيم  
والاكل وليس قضا مشهور الفرج ما خوذ من الشرع في المحصور والاثبات

نعرف الحكماء في محله والاستعانة على الامانة وهو هذا المقام في الحديث  
 وفهم معه ارتباط الحكم وتعلقه بسببه ومناطه فان **في هذا الخبر** الذي  
 يحكي قوله هو الذي يعتد به عامة الفقهاء بمعنى الاصل فغير من العجازه  
 في خبره كونهما السبب بنطاق الخبر **قلنا** معطى لا غلط والاستثناء  
 ثابت من الخبر إطلاقا في طردون الوقوق على مداركها وما جازها فلنا  
 نخرج من طردون العباد بعد فهم هذه المناظر وانما المذكور ان ينظر المكان  
 في هذه المسئلة ونطرحها غير الوازي الجواز في محله التقارب والتشابه  
 دور فهم الاستواء السبب بل فهم السبب وجوع الافتراض والامانة بل  
 السبب وقد تطل العامة ان لا يكون القرب المحض وفيه ثبات فانا نلج الامنه  
 بالعباد وقوله صلى الله عليه وسلم مراعى شرعا في عبده ونحو العباد  
 الامنه قوله عز وجل اذ اخرجنا من ارضنا وحملنا حثمه فعليه نصف ما علي  
 المحضات من العذاب وقد انعقد الاجماع على اجابة السبب لانه على النجاس  
 وليس هناك اطلاق القول بان العبد في معناه فليكن هذا ما خود امر القرب  
 والاباد مختلفا خلافا لاجاميل هو ما خود من العباد بنطاق السبب لانه  
 الغفر الشريك ومناط التشجير الرزق لانه من حاله لا يتبعه والركوز  
 والقوى الرزق فاستوى والسبب وافتراقا فما لا يدخل في بعض سبب ولا يوثق  
 والركوز ومبدل وتغير امر النجاس فان الاتي مملوك كدله لكاح والركوز  
 مالك فلم يفرق قول القائل ان السبب اطلب على اجلة لانه ملك اليه والعبد

[illegible]

شاركها فيه فانه مع المشاركة فارقها في ماله مدخل في الباقي وهذا  
الجنس الحكم ولذا الحكم العبد بالمرعى المعسر والكفارة في جماع الاعوان  
ولم يلحق العبد ما عني في الرجم الزنا والظهار في المسلمين واحدا  
حتى الظاهر وحدها الحكم المراه ما عني في الرجم ويردنا والظاهر  
بالاعوان في الكفارة والظهار في المسلمين واحدا حتى الظاهر  
ان المستند فيه ما تقدم وهو ما عرفت من الشرع من ايراد مناط المعرفة في الاستدلال  
عقوبة الزنا بالنص منه وبالنظر اخرى فدل ان مناط المعرفة في الاستدلال  
العلم بمقتضى احدهما الاشارة في السبب والبينة رجوع الاوراق  
ما لا مدخل له في الحكم وهو الحق راجع الى تنبيه المقدمه الاولى وهو  
الاشارة في السبب وان كان مطبونا امكن بعد النزاع فيه وب  
وغير عنه انه في معنى الاصل وان كان في الطلاق والظهار من **هذا القسم**  
عرف هذه الحقائق فلاحج عليه في الطلاق والظهار في السبب بصفه الجزا  
وهو ما عرفت كونه مناطا لاختصاصه القطعية كقوله صلى الله عليه وسلم  
لعنك شركا لم يرد يوم عليه الباقى فهذا بطريق الحديث بصفه الجزا  
والشرط وقوله صلى الله عليه وسلم ان ادونع الطلاق انا احكم بغيره  
سبعا احدا من ارباب وهدا من طريق الحديث بفا العصب وهو ان السبب  
وقد علم على الجملة بخبر سماع الحديث الاول ان اعاق احد الشركين نصبه  
نسب للنسب الى الباقي وانه موجه لمناط حكمه وانه الطريق  
المناط انما هو في انما يوافق قوله لعنك قد عرفت السبع والطلاق وسائر  
الشركات وفي قوله شركا لم يرد نص العبد المستخلص والنسب

من العبد وفي قوله لآله فقد عرفت اعاق ملك الغدا وفي قوله من عدا من  
الامة فاما ما عرفت من شرع في راع شركا له من عدا لا يسرى الى الباقي  
ولا يقوم عليه اذ عرفت بالشرع نوع قوه وغلبه للعن لم يردو كسبع  
واسد الى عدا من الامور فلم يبلغ هذا القيد **لعمري** لو احيى طلاق  
البعض وحده يسرايته وله وجه لان الطلاق والعاق في بيان الشرع  
في القوه والنفوذ وقبول التعليق بالاعوان وعنه فظهر سواهما في عدم  
قبول العن **واما** قول شرعا فهو قد عرفت نص العبد المستخلص وهو ما في  
النسب بالشركه بالعادة وقوله له قد عرفت لا يلحق به توجيها العاق  
عاصم الشريك لانه يخرج العن عن حوزة عفا فانه لا ينفذ بغيره **واما**  
قوله من عدا فمقدح وقد عرفت لان الامه في الشرع كالعبد ولا مدخل للامه  
في بعد ما ساط بالعن والزوج واما عز ذكر العبد فاما التسبق  
الى اللسان كقوله صلى الله عليه وسلم امارا جل مات او اقلص فاصل المنافع  
احق بمتاعه والمعه بالرجل الجنس فكان اخصا من القيد مستند القيد  
عام الساب اذ الفصاح قد سئل الحسن بن علي بن احمد بن محمد بن الحسن  
من ملام باع ثوبا زال ملكه وهو يرد جميع الامتعة من الثوب والابا والابن  
نبه البعض على الكاوي بذكر واحد من الجملة على الجملة وهذا ما يقتضيه  
على القاعده القيد المصحح بها فمع ما تقدم من الاشارة في السبب  
ورجوع الاوراق الى ما عرفت لا مدخل له في الحكم وذلك قد علم كما ذكرناه  
ويربط كقولنا في اعاق البعض الحسن فانا نقول السبب في عاق وهو اعاق



بعض الرقيق وهذا بعض ولا اثر للشيوخ ولكن خروج الشيوخ عن  
كونه داحلا في الماء مطنوب غير معلوم والغرض من المطنوب والمعلوم  
من هذه الجملة دابر على مراتب في النظر معقولة تدبر في عن تشبيه الخلق  
والمشروب لذلك الجنس فابون بهذا القول لا محالة **فاما قوله** **فاما قوله**  
اذ اولع الكلب في انا احدهم فليغسله فلو وقع في يد عن الضرع  
وعنه والكلب يد عن سائر الحيوانات حتى الحزير والا نأخذ عن  
البوب وعنه وقوله فليغسله فيد عن فعل حرم الفزد والتعجيل  
وعنه ويد عن غسل غير صاحب الانا وقوله سمعاً من سائر  
الاعداد سواء وقوله احذر بالرب ويد عن الصابون والاشنان  
والاعداد سواء وقوله هذه القيود **فصل** **المحول**  
وعنه فليطز الناظر كيف يصرف في هذه القيود فاما الولوج في معناه  
الجملي ولا يعلظ الشرع بخاتمة هذه عرقه عند شرح رضى الله عنه وفي  
الضروع لانه دل على خاتمة بيوت وعرقه عند شرح رضى الله عنه وفي  
لغايه وابوح لانه في معناه ويرى هذا القيد مرعيًا ودل على انواعها  
في ان المعقول من الحديث بخاتمة الكلام فاما هذه الشرع فعند شرح  
وهذا امر فهمي عقلي وورستين شواهد الشرع فعند شرح  
الولوج على الغلب تبيينها على التماسه المطلقة كما جرى ذكر الانا وما  
الغالب فانه يغسل يوم الغلب على الغالب فاما هذه الشرع فعند شرح  
وذكر الانا تبيينها على الغالب فاما هذه الشرع فعند شرح  
فخص من الغلب لم يذكر في هذه والحق سائر الحيوانات او الحيوان الذي  
لا يكل لحمه او السباع فان الكلب سبع وحيوان وعنه ما ذكر الكلب

محال لخصوص وصفه اثر في العيس عرف ذلك بشواهد الشرع في  
خصصه فزيد الغليظ والشديد فلم يبلغ هذا القيد **فاما قوله** **فاما قوله**  
في الحزير فانه اخوه في بطن الشرع والامر باحسانها ونحوهما وبخسها  
فانهم ان يعال يغسل من خاتمة الحزير السبع فانهما اخوان كالطلاق  
والعاق غما ذكرنا في قصة الشرايه وكاننا نأخذ على خاتمة سعلط امته  
بموال الشرع ويلحقه الحزير على راي وهو من قبل العاش المناسبت المبسوط  
لامر وان يسمع المناط **فاما قوله** **فاما قوله** فليغسله لا يلقى به الفرق السيلين  
عنه لما عرف من اثر الغسل في الشرع وهو مساو للغسل بخل  
ما يع والكنائز يد هذا فعنه بالغسل بالما لما عرف من احصاء  
الما وكما ان ذكر بعض القيود بالعادة من جملة البيان والاخلال في بعض  
انصا ان الخال على الفهم بالقادة من جملة البيان **فاما بقوله** **فاما بقوله**  
عن صاحب الانا فاسا فاما مفهوم وجوب الازالة ونحو ذلك صاحب  
قوله بالرب احلف **فاما قوله** **فاما قوله** ولا تقوم مقامه عند اخر **فاما**  
المعقول فزيد يغسل طح عرا لما الى الما وذكر الرب ان وجوده غالباً وهذا  
كالصعب الذي لا يصلح الاعداد عليه فانه في شياق هذه الصركا  
وما خذها امور معقولة من شياق الخلاء ومفهومة من موارد الشرع  
ولس من قبل التشبيه المقدم للمخالف من ان الشئ في الاصول هو  
**مثال القسم الثالث** وهو ما عرف من مناط الحكم به لحدوث  
خبر عنه امر حادث وعلم على الجملة ان الحادث موجب لم يطر في  
يقع في وجهه كالحكم لم يزم الوضوح والخراج من السيلين فذكر خلاف



البرونخ اظهر مرحت العموم الاظهر اثره في الماء وفي امور فارق فيه الصبي  
 البالغ والشاقي يقول للبصار والشباب باهر في النجاح على الخصوص  
 وشبهه اخبار وزيد في اذنه امر النجاح على الشباب والبكار  
 والغرض من متعلق مرفق في مساله الصبر وخيار الامور  
 مطرد والنظري لبعض الرحيح وهو دليل على مساع بعلم الحشر  
 بعلمت على ما سنده فان الجمع مخير في المسائل وامر هذه الامور  
 والمقصود من جمع هذه الامثلة ان مناط الحكم اذا صار معلوما على  
 الجملة او على البعض والنظري يعمه وتعيينه بالتدوير على ظلال  
 والمناسبة في الالفاظ والاقبال ليس من باب الشبه في الاصول  
 واما مثاله في مساله الزنا **العجب** من بعض المصنفين في الاصول  
 افاضل واما الاصحاب انه قال الخاف السفر جالس بواسطه الطم  
 من فاس المعنى والعلة والخاف النجاح الفاسد النجاح في حكمه  
 فاس الشبه لورانه من الزنا والجلال وعلية شبه الجلال  
 تقول الامر على العكس فاما قاعدة الزنا فعدومها واما النجاح  
 الفاسد والمنبع في اسباب النسب والمصاهرة والعرو والمهر  
 الجيد المعنى فان الاصل ان المولود على مراثي الرجل او الخلو  
 ما به منسوب اليه واما قطع النسب في العقب وبالعقب حيث  
 عذوان من صاحب الطرد والمهر ليس في النسب فلا بد من صواب المعنى  
 والخطاط بالعبه واما الجيد فسقط بالشبهه فكذلك لا يستعمل

بوصف بالعصبه **لعمري** لو عبر معبر عن هذه المعاني بالشبه وعما عدم  
 في الزنا بالمعنى او اسد هذه المعاني في النجاح الفاسد ليضطر الى الاخذ  
 في الشبه ولا يبعد شي من ذلك بعد الوقوف على المفاضل التي  
 تنبثق منها وظن انه لا سق بعد هذا التميز والفضل والتميز  
 اشكال في قواعد الشبه والطرد والخلل على كل من يعرف هذه القواعد  
 وامن الطرقها بعين الانصاف وسواء عليه بقية الساب ان يبقى عليه  
 سق في الطرد والنسبه والخلل في باب القياس المعدول عن سبب القياس  
 ان شئت المعاني **الفقو** **في بيان اشكال البرهان**  
 المطر به الحاربه في المسائل الفهميه والغرض من المسالك الحاربه في  
 المسائل التي يعجزها القوم فاسيه لانقلية **واقول** هذه البراهين  
 بله زهان اعلا ان هذا مستدل ان زهان خلف **اما برهان**  
**الاعتلال** فهو الجرح من الزنا والابطال برابطه ما فعله كما عدم ذكره  
 في القياس وشكل هذا البرهان يرجع الى مقدار متروك فيه وسأله انك  
 تقول المصوب مضمون وهذه مقادير في القياس استقامت بمضمون  
 فهو مقدمه بانه فنيجه في اب القواعد مضمون وتقول المصوب  
 مضمون وولد المصوب بمضمون فكان مضمونا وتقول المال  
 مضمون بالاداف والمسمعه مال فمضمون بالاداف وتقول انسارق  
 مقطوع والنباش شارق فكان مقطوعا وتقول المطعوم ربيو  
 والشرجل مطعوم فكان ربيو وجمله ذلك راجع في اول التمهيد  
 الى دعوى دخول واحد معبر تحت جملة معلومه وان شئت قلت  
 الطمع على الزنا والطعم موجود في السفر جرك في الزناويه والغضب

عليه الضمان ودرجى والعقار فوج الضمان فيه وعبارة الفقهاء هذا  
 الجففس انه مطعوم واشبه البراء وحى فيه الزبا فاسا على البراء ومعتص  
 ومعتص كما لمنفرد كل ذلك يرجع الى دعوى دخول واحد معرفت جمله  
 شاملة وشكله من الراس العقلية معدمتان وينبى كما عدم في شى  
 الراع في المعرمة الاولى مع تسليم الباسه كقول الحنفى اسلم ان الشتر  
 مطعوم ولا اسلم ان الطعم على الزبا وان المطعوم روى بل يعول المطعوم  
 روى لا لعله كونه مطعوماً وليس اسلم المقرمة الاولى ويأزع في الباسه  
 كقوله تلخت ان العصب على الضمان ولكن لا اسلم وجود العصب  
 والعقار وولب المعصية والمنفعة وسلمت ان الشرقة على القطع ولكن  
 لا اسلم ان النباش شارف واذا وقع الراع في المعرمة الاولى لم يسلا  
 بالادلة الشرعية فان المسارع فيه فسيه شرعية وهو كون الطعم على  
 مثلاً وبسبب ذلك بالنظر والامام والربى على الواقعة او الحدوث كجدي  
 الوصف او البادر وهوان بسبب اثره في عدم حكمه في الاجماع المعقولة على انه لا  
 او بالناسية كما تعلم او بالظن والافتسار بالاجماع المعقولة على انه لا  
 بد من طلب علامه والسبب لكونه في رضى علامه سوى المذكور كما  
 ذكرناه في معومات فاسر الشبهة وهو نسى على انصاع عند اكثر الفقهاء  
 الاصوليين اليه اشارة علامه **شرى** الطعم والنقاه اما اذا وقع  
 النزاع في المقرمة الماسه وعي وجود العله في الفرع بعد تسليم كون  
 الوصف على هذا يعرف تارة بالجمي اذا كان الوصف جسيماً وقد يعرف  
 بالعرف وقد يعرف بالنقاه وقد يطلب الجدي وبصور حقيقة الشى  
 نفسه وقد يعرف بالادلة الشرعية النقية **مثال الجدي** قولنا

والمآ الشتر المنعز بوقع الحاسه اذ ان تغيز بوقع الرب فيه انه  
 شيب مبطل للتغير الحاصل الحاسه والرب منزل فصار كهبوب  
 البرج الى بل وطول المكث وشكله ان المنزل للتغير الحاسه سطوح  
 الحاشية والرب منزل فكان مبطلا فهو **اسلم** ان المنزل لتغير  
 منزل الحشر الحاسه ولا اسلم ان الرب منزل هو شتر كالزعران  
 والمسك فعمل بطلان ذلك بادل جسيه طبعية **مثال**  
**ومثال العربي** قولنا ساع الغرياط وساع النحاس  
 عرر فكان ناطله فهو **اسلم** المعرمة الاولى ولا اسلم ان ساع النحاس  
 ساع عرر فقال هذا ما يعرف من العلاء فيتم العرمة **مثال اللغة**  
 نعلمون العاق حصل الكتابية المحملة والطلاق تحتل للعاق فحصل  
 به فيسلم المقدمة الاولى ويأزع في الباسه وهو كون الطلاق محملاً  
 لاعتقاق فطلب من مدارك الكتابات وما جاز في الباسه الا شتر فان  
**اما** ما بس بالنقل كما ثبتنا بالنقل خوب الباسه فيا بهول عيشه  
 رضى الله عنها شارف امواتنا كشارف اجسادنا وانما تكون العقارة  
 مقصوبا بقوله صلى الله عليه وسلم من عصب شتر ام الارض فخرت  
 واما ما كون الايطزانيا بقوله صلى الله عليه وسلم اذا اتى الرجل الرحى  
 فها زانيا وشعل الباس فيه اب الزنا موجب الحد واللايطز ان  
 فوجد عليه الحد **اما** ما يعرف بصور داب الشى وطلب خذوا الخامع  
 المانع كقولنا ولا المعصية مقصوب لان جبر القصب انما يدعى  
 على المال على وجه يقصره لما لك عنه ودرجى من سائر في هذا الحد  
 وصحة ور ما اسلم ونكر وجوده في ولدا المعصية وهو قول السبب



عاديه اذ لا يصح من جهة اذ لم يصدر له الاصل وتسمى عليه  
 وتسمى ضعيه بالنسب واساب البدعي الاصل وتسمى عليه  
 توليد الصيد وتسمى قصور بدو المال كبدان سوب بدو الغاصب وان  
 بدو المال مسبقه شرعا لسوب بدو الاصل كالزوال وادبوع في  
 اصل الجذب وقيل لا بد للعصب عبارة على اسباب تدبر بدو المال كبدان  
 للمالك على الولد ولا على المفعلة حتى رال وجب ابطال الميزان الذي  
 يعتبره في حد العصب وتعتبر ان سباب اسباب العصب او حله حاصل  
 دون تدبر الزوال كالموذج اذا جحد البدعيه فانه لم يزل بدو ومع  
 ذلك حصل غاصبا فهذا بدو النظر في الجذب اسباب العصب  
 في هذا الجنس يفتح مناط المحرمات اسباب العباديه وسباب اسباب  
 ولكن مناط الضمان من العصب حصول التدبر العاديه وسباب اسباب  
 الشرقة غير حاصل للبشاش ولكن مناط اسباب وان اسباب العصب  
 محرم من جزئياته وسباب اسباب الاصل اسباب هذا غير شكل الفاعل  
 يصح النسب بعضا تشبه ان يفرج او على هذا غير شكل الفاعل  
 الرابع الى المقامه الاولى لا يجوز على هذا الطريق ان الزنا موجب  
 وان لا لا يطربان وان التشريف موجب للقطع وان البشاش تشارك  
 يقول يصح المأثم من جزئياته موجب ووجوب الساس فتابع  
 واخذ المال المحرم من جزئياته موجب ووجوب الساس فتابع  
 الخصم في المقامه الاولى فيقول لا اسباب الموجب فادخله في الساس  
 فعل يستحق ربه ويصرفه فليس من المشتر شدة الفرق بين الساس  
 الرابع حول من مقدمه الى مقدمه بهذا الطريق وعرضنا ان جميع ما  
 الاعتلال يرجع الى مقدمه

ويبنى يرجع حاصلها الى دعوى على المحرم ودعوى وجودها في محل  
 ويجاؤه رتب المحرم عليه **ومثاله** في العفلات ان العلم على كوارث  
 عالمه وبقام العلم يدان الله بها فكما علمه **ومثاله** من الحسيه  
 ان الحسيه يكونه على النكاح والاسان حيوان فحان مغفرا وشكاه  
 من البراهير ان هول كل حيوان متغذى وكل اسان حيوان فكل اسان  
 متغذى فلا يعقل الرابع في الشيء بعد وجود المعدن فادويع الرابع  
 في المعدن من اسب بطريقه لا تفارق الفهميات العفليات الارباب  
 الذي شرطه في المعدن من كافيه الفهميات العفليات الارباب  
**المرهان الثاني** رهاب الاسد لا ينفك في العفليات العفليات  
 اسرعه موجب له وليس ينفك على وجوده وهو ان لا له معمله ولا  
 خرج في سميته برهان الاعتلال اسد لا افان العفله مع الخلف للمعول  
 ان على المعول ان لا المعول تدبر على العفله ولا وجهها وهذا النوع هو  
 اسد لا فمالس موجباً يخص في هذه الاسد لا على الشيء بوجوده  
 حاصيه او بوجوده ليس بوجوده الحاصيه تدبر على وجود ذي الحاصيه  
 فعلمها تدبر على عدمه وكذلك وجود السميته تدبر على وجود المنيح وعرفها  
 تدبر على عدمه والاسد لا على الشيء مثله وتظهر ان ما نسب الشيء  
 لنظيره ومساويه في الضرورة **هذا الاشبه لا الحاصيه على**  
**ادب الحاصيه** قولنا الوتر نفل لا تدور في غير الزمانه ويترد في  
 الزناقل وسعك في الفراض **وهجه** دلالة ان الادب على الزناقل  
 حاصيه النوافل فلا تدور فيرضه على الزناقله خال واذا وجدت حاصيه  
 الشيء على وجود ذلك الشيء وهذه الدلالة لا خفا بها لورسله الحاصيه  
 ادمع الحاصيه الملازمه لذاته على وجه لا يفضل عنه ووجود الشيء

على وجود ما يلزمه ولا سكت عنه **فان** **قال** الخصم لم يستل اسم ان  
 جواز الادعاء الراجله خاصيه النفع لا زاول الوز ليس سفل و يودي  
 على الراجله والسؤال على هذا الوجه فاسد فاما بعد في اسد النظر حكم  
 الوز الفرصه والنفعيه مشكلا فيلحق بالادله ويتعرف منها **فان**  
 لم يتم فيه دليل على النفع والامان فوجدناه **فان** **قال** الخصم لا  
 تعرض فيه وقرضه فيلحق في الظن انه نفع في حق خوزا يقوم لخصم  
 على لوز انه **فان** **قال** الخصم لا يلزمه الادعاء **فان** **قال** الخصم  
 قابله وبها يعرف حكم الوز وقد دليل فيه فاقام عليه دليل مقصود  
 سقطت هذه الدعوى على الخصم ان يثبت دليل ان كان عليه **فان** **قال** الخصم  
 ان يقول جواز الادعاء خاصيه علمه الفرصه فذلك لم تؤد القرض فانا  
 استل اسم الوز ليس فرضا ولكنه واجب وقد ثبت بوجوب الخاصيه فهذا  
 السؤال اقع ولست شتر منه **فان** **قال** الخصم الواجب والفرصه عندنا لا  
 بينهما في حق العلم ما يدعونه وشتم الاستدلال بالخاصيه  
**وهذا** **قال** الخصم **فان** **قال** الخصم لا يتصرف الى جهة النفع  
 فانه وقع عن جهه الثنايه ويستدل على وقوعه مجهره الكتابه عليه  
 لاكتسابه **فان** **قال** الخصم **فان** **قال** الخصم **فان** **قال** الخصم  
 انقياها وهي دلالة ظاهر الى ان يثبت الخصم الكتابه باقية فما على السبيل

ومفسخه وماله بدليل يفساخه في حق قرار الحزم حتى سقط باعقاه  
 وهلم جرا الى كلامهم في ملك المسله وغرضنا ان سر ان هذا السبيل لا  
 بالاعاء الى وجهه ليس الادعاء الراجله موجبا لفرصه او نفعيه ولا على  
 لها ومن استنباع الاكتساب والادلاء موجبا للكتابه ولكن خاصيه  
 لازمه للذات عرف ملازماتها الشرح ويمكن ان يفر وجه التثبت  
 بهام الخاصيه بطريق الاطراد والتاكيد وبطريق التشبيه ولكن  
 ذلك جائز في ماله وجميع الخاصيه ولهذا وجه في الدلالة ويدل المشابهه  
 والاطراد **فان** **قال** الخصم **فان** **قال** الخصم **فان** **قال** الخصم  
 المبيع ويعدهما عدم المبيع **فان** **قال** الخصم **فان** **قال** الخصم  
 بعه واصح واعلم به بعه العلم وماله بالذات ونحوه الثاني مسماه وبها  
 عالم ملك عاقام العلم به وماخذ هذا الجنس ايضا ملازمه في الموجب  
 للملك الموجب الخاصيه الملازمه ملك وجوده على وجوده فانه ملازم  
**فان** **قال** الخصم **فان** **قال** الخصم **فان** **قال** الخصم **فان** **قال** الخصم  
 لنا المقارض لو ملك الرخ ملك ربح الرخ فانه يملكه وامساؤه  
 يد على سفل الملك وفولنا للملكه كامله الملكه تافضا ولما اخصت  
 الحيزان منه ولما اخصر الحيزان **فان** **قال** الخصم **فان** **قال** الخصم  
 الاستدلال على سفل الشيء بامساكته وهو يورس لربها بعه لا حقا  
 بوجه دلالاته والخاصيه اصنافها ردها الى السبله ادعاء استنباع الكتب  
 والولد بعه الكتابه وموجها وجوده ملك على وجود الكتابه الموجبه  
 وامتناع الادعاء الراجله بعه الفرصه فانه اذا فرض كل ملازمه تافضا  
 وعدم الاستدلال على سفل الفرصه فان لم يكن يورس لربها بعه ملازمه  
 ليس محل موجبا ولا موجبا وكان لا سكت عن الوصف الا حقا والاستدلال

أحدهما على الآخر حائز وهو زائد على الاستدلال بالموجب  
**البوع الثالث** الاستدلال على الشيء بطوره كقولنا من  
مع ظلاله مع ضهاره ومن وجب عليه العشر والعطره وجب عليه  
الزكوة والجح لا يقصر العليل الخارج منه الوضوء حتى يشتم  
بعض الحنظرات كثرته له وهذا أيضا من نوعه بطريق التشبيه  
و بطريق الطرد والعكس كما سبق في الوجه الأول من الطرد والعكس  
ولدين كرش هذا بطريق الاستدلال على الشيء بطريقه **وجه**  
دلالة أنه لا يقصر الشيء بمساويه ومثله وهذا لا يعم ضيقه وإنما  
الغرض في دعوى تشبيهه بغيره من حيث هو مثله في الطهارة لا  
أن العشر في الزكوة ولا أن العليل في الخارج من الكثرة ويقول  
الميل المحقق هو الذي يسد مسيل الشيء في مقامه ومساويه والصفا  
الواجبه والخانه والتشبيه به وذلك لا يمكن أن يدعى أمال هذه البسيلا  
على الإطلاق ولا تغفل المماثلة الإضافية والتشبيه في جهة معينة  
بغفلان الشيء من الذكر الإضافية التي تعقباتها في جهة واحدة  
بلاخر في سيرة العتوق في مسيطر الجرد ولا مع من هذه العتابة  
مفارقة لها في ولاية النجاس والامامة وغيرها فإدعنا  
ولا مفارقة المراه الرحلة الشهادة والامامة وغيرها فإدعنا  
مماثلة الذكر بالشيء بالإضافة إلى الحق والرق وكما يدعى العبد  
الجزء المعسر في الضعاف وان ليس به من الكبرياء في لزوم الكبرياء  
لما معقها هذا معقول على القطع مع ما بينهما من وجوه المفارقة ومع  
التميز النجاس عن التشبيه والحق بالإضافة إلى فساد الصوم لا مفارقة  
ولذلك جاز تلاقى القواعد التباينة الخواص

في فضايل جليله عامه فقال الصوم كالصلاة في التشبه والسبع كالنكاح في الإيجاب  
والعبود فمما يعرض على البعض في هذه القضايا ومنع دعوى المماثلة  
في أمور آخر من الخواص فإدعنا هذه القواعد التي هي للمشاويع إن يقول  
الضمان الطلاق بالإضافة إلى الضمير والأسلم إذا ذكر واحد سبب  
مخرج من روجه ووجهه مع الكفر الطهار من حيث أنه مع طهارة  
للسرع عبد الله والجمي حرم السرع معقول **ش** حرم الطهارة فيكون  
خطا للشرع كغير الطلاق ولا خفا المماثلة بالنسبة إلى الخطاب ومع  
الكفر فادعنا **ش** الطلاق لم يصح ما هو مثله فمما لا بد له  
وكانه فلا الخفاء وسد دور الفتوى في التشبيه وفي عليه أن  
الطلاق إذا لم يقع لم يصح الطهارة المماثلة له واليه مبالغة في الخطاب  
ومواع الخطاب وهذا الدليل واضح أن يقول أحسن تشابه الطهارة  
خبر مقطع بالاعتناء ولا بعمل الكفارة في حق الكافر خلاف الطلاق  
يقول **ش** لا يل بعمل الكفارة وإن سلم أنه لا ضار به فهذا أصح  
أن لا أصح خرم إلى غير ذلك من طرق التطرف في تلك المسئلة وتلك  
يقول **ش** أن وجب العسر ونكاح العطر وجب سائر النكاح لأنهم في  
كونها عباد وفي مناسبه الصبي لهما في العبور والمناقاة يتساووا بان  
محسود دعوى المماثلة بالإضافة إلى الخطاب وإن الحسود جعل الصبي  
من الخطاب بالعبادات معقول **ش** لو منع ذلك منع العشر والعطره  
فإنها عبادات كالزكوة وسائر العبادات المالية بالنسبة إلى حال  
الصبي على غيره واحد إذ بعد رزومه في ذمته وتسليط الولي على  
إدائه وأحرم الخطاب بالإداعه إلى بلوغه معقول في الكل على وجه

واحد فكان ذلك دعوى مماثلة بالإضافة ورجع حاصله إلى العشر  
 الخمسة كقول الصي دا فقا وبدر إضافة العشر ومعرفه مماثلة الزكاة  
 في تلك القصة العشر وعلى الخمس أن يدرك ورا هذا ما خذ به باب  
 العشر خمس على الخمس وأن زكاة الفطر مؤنة ولو لم يكن ذلك لقطع  
 دعوى مماثله فمخلم عليه بأن العشر والعطرية يدبر في كل واحد إلى  
 التبعة ولا يترك الإخراج من غير العشر وذلك يدل على أن الخمس على  
 الحقيقة ليس بالدلالة طنبه فانه من أول الاستدلال للعقل إلى أن  
 سبب زيادة القيمة على ما هو في العرق معدود في بابها جهات  
 العرق في ذلك ثم سبب زيادة القيمة في العرق من سبب زيادة  
 لا سبب لأن العباد الكبار وعرف مماثلة بالإضافة إلى العشر  
 الخمس لأن ما خذ به الحاق جميع المراجع في المعاد ومن إلى المعاد  
 يستوي العباد والكبار فإذا لم يكن سبب زيادة العرق مع ما في الحج المعاد  
 في العقل لم يكن معناه في الكبر الذي هو مثله في ذلك على ما كان  
 في قول الشافعي في أنه قد سبب في العشر فلا يبعد طهارته في ما خذ به  
 في أن ما في العشر يطهره في العشر لا في العشر لأنه لا يمكن أن يكون على ما  
 في العشر في الأكاسير والمسموح طخم بطهارته في ما خذ به فإذا لم يطع السوء  
 انقطع النافع وأما أن يحمل بخصته أو يحمل بالغا وقد عرف الكلام من  
 النافع والمسموح كما عرفت في السجدة والمنع فاما الاستدلال بطريق  
 مماثلة فما خذ به في الطلاق الطهارات والعشر والرجوع في العشر  
 وجه له في هذا المقام هو البرهان الثالث

وهو ان لا يعرض للمقصود وليس يظلم هذه المقابلة واذا بطل احد  
الصدرين بغير الضد الاخر وحاصل ذلك مرجع الى التفسير وقصر وابطال  
لغير الاقسام لبعض ما يقع من الاقسام ومنه نوع اخر وهو قصر حمله  
في اقسامه بطلان جميع الاقسام لا بطلان الحماه وبهذه الخلفه في القسم الاول  
وهو ان يقول حمله على كل كذا وبطلان كل كذا يكون كذا في حيث ذكر  
مثاله ان يقول كل كذا مع الغائب لما في مع الزامه صريحا لا لزم  
وابطلان ان لا يقع في الزامه بصرح الزامه ما في ان يقع في الزامه  
باب التفسير في القسم الثاني وهو ان يقول حمله على كل كذا  
الرجح للمورد ان لا يابطل في حمله على كل كذا في حيث ذكر  
في القسم الثاني وهو ان يقول حمله على كل كذا في حيث ذكر  
من ان في الاقسام كذا وهو القول بالبالع لانه رها في العمليات  
فان لم يرد في القسم الثاني في الزامه فلهذا فادله في العمليات وليس في  
طبيعتها فيقول لنا لو لم يرد في الطبع على كل كذا هو القول في الخيل  
فيها وفيه وعاد الى اقسامه في الطبع وهذا هو وجوب العمليات صالح  
سحقه وليس الشك بطريق في هذا القسم من موضوعه اذ هو دعوى  
الحصر والاخر في دعوى البطالان وادان كان التفسير اذ ليس في  
والامات الحد من الشك وهو دعوى البطالان في احد القسمين وادان  
في القسم الثاني من الشك في الاسباب والعمليات وهو قوله  
في العالم جادنا لكان قد تأو بحال ان يكون واما لانه لم يرد في  
فبانه حادث الى امثاله كثيره والى هذا الرهان مرجع ما فيه من تعارض  
العكس ومثله وهو ان لا يحسنه لو لم يرد في الصوم بالاعتناء لما لم يرد



استدلاله  
كالصلوة ورميها وقربان هذا باطل لانه المأذون وهذا الخيال فاسد لا راجع  
الى بهان الحلف وطريقه هو ان الصوم لو لم يكن واجبا لما يجب عند الفرض  
مرك على انه لازم فهو بهان حلف واخص بالخاصية له فقلت انه لو لم يكن  
لازم لما لم يلزم بالرد اي بعد في ان يكون النذر سببا فنزل على هذا  
الاسم له فيسأله ويقول لو لم يلزم النذر في الحلف فقلت ان الحلف  
الصلوة بالرد مخرج الى الاستدلال على الشيء لانه لا يجوز في الصلوة في  
النذر ولا النذر في الاعكاف مثل الصوم واد التكرار في الصلوة بالرد  
يلزم الصلوة مخرج حاصل لانه ان لم يكن في الصلوة مخرج مع الاعكاف  
لزم الصلوة في الاعكاف على وجهين احدهما في الاعكاف في الصلوة في الاعكاف  
في الاعكاف في الصلوة في الاعكاف في الصلوة في الاعكاف في الصلوة في الاعكاف  
اجالته على الاثر ان اذ لو صلح الاثر ان لا يجاه مع انه ليس به شرط ان لم  
في الصلوة وهي مثله الاضافة الى النذر فاذا بطل ذلك في الصلوة بطل فيه  
وتعبر الحاشية الاخرى فليست ان يترك فرائض الصوم وان يكون مظهر  
ان الصوم خفف من جنس الاعكاف مخرج به وراى وجوده في الصلوة  
الصلوة على ما لم يثبت في الصلوة في النوع الثاني من بهان الحلف  
ان خص حمله في اقسام وبطل الحاد الاقسام بابطال الجملة فهو لنا  
كان الاطلاق والكتاب بطريق الصريح والكتاب وبطل كونه صريحا وبطل  
وبطل كونه كتابيا وبطل كونه طلاقا صريحا الى معدن في صريح وبطل  
طلاق الصريح او كتابيا وبطل كونه طلاقا في كل حال في مسائل  
الادلة واكثرها من اقسامه والعسير وبهان الحلف خسر النذر  
في جميع المآخذ عليه يدور معجم انطريات هذا انما ما اردنا ان نذكر

[illegible]

في العلم المنطوق به من العرض عرض للولد ولا لزوج واخر النكاح المذكور  
له بغير الزوج وله مصر الى الحدوث الولد وبقه وهو امر اظن  
الاصوليين فيها والشياع عرض وانا اقول انما كان في عدم محل النكاحه  
واحد العلم لمكان العرض وانما العرض في الطرف الاول من النظر  
وهذا العرض **الطرف الثاني** في سبب وتبين في العلم المنطوق به من العرض  
الى العلل ويكتشف ذلك بالنظر في اربع مسائل اولها ان العلم والمنطق  
العلم في وجودها ويكتشف ذلك بالنظر في اربع مسائل اولها ان العلم والمنطق  
وجود العلم في وجود العلم وهو العلم المنطوق به من العرض والمنطق  
النظر في طرفي العلم المنطوق به من العرض والمنطق  
اصافه العلم في العلم والمنطق في العلم المنطوق به من العرض والمنطق  
العلم في العلم والمنطق في العلم المنطوق به من العرض والمنطق  
العلم في العلم والمنطق في العلم المنطوق به من العرض والمنطق  
**مسئله** في العلم والمنطق في العلم المنطوق به من العرض والمنطق  
جمع وجوده في العلم والمنطق في العلم المنطوق به من العرض والمنطق  
المستطوع وهو العلم المنطوق به من العرض والمنطق في العلم المنطوق به من العرض والمنطق  
لمانع وشبهه ذلك العلم المنطوق به من العرض والمنطق في العلم المنطوق به من العرض والمنطق  
العلم في العلم والمنطق في العلم المنطوق به من العرض والمنطق في العلم المنطوق به من العرض والمنطق  
ان يوجد العلم المنطوق به من العرض والمنطق في العلم المنطوق به من العرض والمنطق في العلم المنطوق به من العرض والمنطق  
لا يقطع بانقطع العلم المنطوق به من العرض والمنطق في العلم المنطوق به من العرض والمنطق في العلم المنطوق به من العرض والمنطق  
الناو عليه كما في العلم المنطوق به من العرض والمنطق في العلم المنطوق به من العرض والمنطق في العلم المنطوق به من العرض والمنطق  
العلم في العلم المنطوق به من العرض والمنطق في العلم المنطوق به من العرض والمنطق في العلم المنطوق به من العرض والمنطق

[illegible]



من المسئلة فهذه هي القضية الاحكامية العممية وهوان الاول فسد جعله  
 عليه ووجب ان يصير اليه ضد الوصف الموجود في مسئلة البعض \*  
**فان** انما القضية الاحكامية هي فيها فوجب الاحتراز عن البعض وانقطاع  
 المعلن ان لم يحزن ولا ينحس من الاعذار اياه خارج عن اعتبار الاعتقاد وهل  
 له لم يعرض لما ذكرته اولاً ولا وصفت قرينة جالته في هذا المقام العلة  
 فكررت بعضها واخر الاصطلاح ولا تعرف خلافاً في هذا المقام العلة  
 واشبه البعض علواً في خصم العلة ان يكون العلة ما ذكرته في الطردة انما  
 لا يعبر عن العلة ولا يمتنع ان يكون العلة ما ذكرته في الطردة انما  
 منعني مانع وقت العلة ان يكون علة علم الحظر بمرطاً وانما  
 وخصم العلة وموقوتاً في حمل ان يكون علة كما هو اما في العلة  
 لمانع ونحو ان يكون لعزم العلة او عدم كمالها وما في العلة  
 اما بقوله انما يحمل العلة والفساد ولعله لفساد العزم بله بطا  
 وانما خصم العلة فلا بد ان يكون لفساد العزم بله بطا  
 وانما خصم العلة فلا بد ان يكون لفساد العزم بله بطا  
 العلة ثم ساق في العلة والعزم ومع هذا ولا ينفي في العلة  
 ان يظهر ذلك خصوص عند العلة وصف على اصل العلة وبصرف مضمونها  
 انما مانع عطفه في اعتباره فانه ذكر في الجلال طريق دفع البعض فيكون  
 قرينة عليه في اعتباره فانه ذكر في الجلال طريق دفع البعض فيكون  
 نفس العلة انما قال مهما ولنا حسن خارج ففسد الطهوية كالبول فيكون  
 ففسد الارم اذ المسائل من راس الحرج دفعناه بطريق احد ما ان يورد  
 ليس خارج واما هو طاهر وموقوت من بطر من العلة عطفاً واذا خربت  
 برفع السقف من موقوت ففسد للطرد والبقية عطفاً واذا خربت  
 طهر الدم واداسال حرج وهذا النوع من الاحتراز مقبول الاتفاق لا

مشرقي

[illegible]



فلما باع الربوي المخل خمسة من عر كيل مظل فهو موعى في قاعه  
الربا وهو مضمون بصورة العرايا وإذا قلنا لم يصبوا موقوما هو  
من أهل الالتزام فمخرج كان ذلك قطعاً في الجاب الغرم وأسفص في الضرب  
على العاقلة والخم في هذه المسائل معلوم والقوله ان كذا ما عليه فيها  
الطريق فيه يقول بوجوب مسألة المصراع في كل مسألة  
أجرها ان يقول سائل الاجزاء هو العلة لا الجاب المظل في وجوده  
مسألة المصراع والوجود عليه ولغيرها ما مع حكمها في ذلك المثلث  
هو المصراع فيكون يقول المثلث عليه في هذا المصراع فيكون  
بالص خصص المصراع وهذا هو الأول في القطع به بربطاً  
وهو عليه في غير هذه المسألة ولا يثبت بها إلا اعتباراً ولا جمعاً  
عليه في هذه المسألة وفي غير المسألة بربطاً ولا في  
الشرع ان التعلل عليه في غير المسألة وليس عليه في المسألة بربطاً ولا في  
ان التشبه والاستسار عليه في غير المسألة وليس عليه في المسألة بربطاً ولا في  
السابق على التسع ولحق جعله الشرع عليه في هذا الزمان وفي غيره  
الزمان السابق وفي الزمان الاول فكأن العلة موجودة وكان قوتها  
والاستسار موجود في الزمان الاول فكأن العلة موجودة وكان قوتها  
العلة الاستسار عليه والاستسار موجود فاعلة وكذلك الحال في الزمان  
الاستسار عليه لذاته نائب الانجاب عقلاً وكذلك الحال في الزمان  
الاستسار عليه فلهذا نائب الانجاب عقلاً وكذلك الحال في الزمان  
وإنما صار عليه نصب الشرع والسريع نصبه عليه في زمان دون زمان  
محل دون محل وعرف النصب على هذا الوجه من موارد الشرع فإن  
هذا اصريح بان محذور الاستسار ومطلقة لشرعها في العلة

اسرار مصاف الى رمان وجمال اجزاء مضافه الى بعض الاشياء من جعل  
مطلق الاشياء دون قيد الاضافة عليه وقد اقصى على البعض وكان هذا  
كما لو قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ملا فتلاور رداً فانه اسود وفي وجوب  
التعليل ان وجهه **الاسود** اذا عقلت منه ان السواد عليه وطائفة ان الغلظ  
لا السواد فان لنا ما ليس هو والضمير ان لا يقتل بسوى زيد لكن  
فانه المذهب على ما قلناه اولاً ويقول لم يزل السواد المطلق المخرجه عليه كما  
قالت ابي سواد زيد المعبر بالعرض الا في زيد المعبر بظهوره  
مضمون مضاف الى **السواد** زيد وهو السواد المضاف هو  
اجزاء مضمون بالعرض **السود** في قوله زيد في هذا المضمون قال  
على العلم المعلوم ان السواد الذي في الله عليه لم لا قيل المضمون  
مضمونه بطريقه المضمون **السود** ان الوصف المخصوص بالعرض الذي  
في المضمون **السود** في قوله زيد في المضمون بالعرض المطلق هو  
ان لا يصدق فيه **السود** من غير **السود** وان ورد **مخون**  
في قوله **السود** في قوله **السود** **فلا** في قوله **السود** في قوله **السود**  
خلاف قول العالمين في قوله **السود** في قوله **السود** في قوله **السود**  
الموجود قبل وجود المضمون في قوله **السود** في قوله **السود** في قوله **السود**  
ذلك الزمان ليس بعينه والتمثيل بعينه في قوله **السود** في قوله **السود** في قوله **السود**  
سعلق هذا النظر الى القضية الخلقية في قوله **السود** في قوله **السود** في قوله **السود**  
فلا سمعنا اذ علم ان التماثل عليه في قوله **السود** في قوله **السود** في قوله **السود**  
في الموضع الذي استسمى علم في قوله **السود** في قوله **السود** في قوله **السود**  
التمثيل في قوله **السود** في قوله **السود** في قوله **السود** في قوله **السود**  
وذلك في قوله **السود** في قوله **السود** في قوله **السود** في قوله **السود**

لا سيما من العلة وضافه وقول العلة مائة 2 عن مسئلة انصرية  
 وهو فائت مضاف لامانة مطلق واماهل سمى الماهل على وجه  
 يكون هذا الاسم على صادقا ولان العلة هل في عليه الاجزاء اعطاء  
 فهو ان كان المحصر لا اخذ مخالفته من مسئلة انصرية فكله في العلة  
 لقطاع لان اذا ما عدا في الخبر صلا له من دول في مسئلة انصرية  
 فكلها مائة الاجزاء فوجب المثل على متلفه فقال انظر في انصرية  
 السوال يردود وهذا هو الذي يقال فيه ان العلة في صورة انصرية  
 على انصرية ان يكون موهل مائة اجزاء الا في صورة انصرية  
 من تلك المسئلة فيكون موهل مائة اجزاء في صورة انصرية  
 ان بعد اصطلاح قريب في صورة انصرية كما اذا انبطا و  
 كان المحصر اخذ من جهة من مسئلة انصرية كما اذا انبطا و  
 بخيل انصرية فاطلع على عيب انصرية فيكون موهل مائة اجزاء  
 الذي اشتمل عليه الصيغة مائة اجزاء العلة في صورة انصرية  
 في معنى المصطلح ان يكون موهل مائة اجزاء العلة في صورة انصرية  
 الاجزاء او في معنى موهل مائة اجزاء العلة في صورة انصرية  
 وهذا هو الذي يقال فيه في معنى موهل مائة اجزاء العلة في صورة انصرية  
 وادفع في معنى الاسماء في معنى موهل مائة اجزاء العلة في صورة انصرية  
 ما ذكره على واما ان كان في معنى موهل مائة اجزاء العلة في صورة انصرية  
 اليه فمعناه ان يكون موهل مائة اجزاء العلة في صورة انصرية  
 لا دليل عليه ولان الاصل في معنى موهل مائة اجزاء العلة في صورة انصرية  
 انما وجهه وبعضه هذا بالمتن في معنى موهل مائة اجزاء العلة في صورة انصرية  
 ما تامل اجزاء من معنى موهل مائة اجزاء العلة في صورة انصرية

في صورة المصطلح فقول وهو وجهه في الباقي فاذا قال والبراع وابع وان الصورة  
 المحرصة باهية تحت العموم وملحقه يحمل الخصوص فما الدليل على يقابها  
 تحت العموم وليس على المجلد ذلك بل على المعترض ان سمي كميته تعري ذلك  
 المحصر في وجهه من مسئلة انصرية عليه وسلم لا صيام لمن لم يصب الصيام  
 في الطوبى في خصوص منه وفي رمضان خلاف وللشافعي التمسك  
 مائة اتم وعلى انصرية ان سمي وجهه تعري المحصر من البطوع الى رمضان  
 فاذا انيس بقية لم ياتي فرق بين ان يقول الشارع ما تامل انصرية  
 مصون مائة من انصرية في انصرية في وجهه في صورة انصرية  
 اجزاء مصون مائة من انصرية في انصرية في وجهه في صورة انصرية  
 على العلة المحل في مكرور في الصيغة المعظمة في معنى موهل مائة اجزاء العلة  
 مطبونه بطر في المحصر في كتاب الفساد الاصل في انصرية في معنى موهل مائة اجزاء العلة  
 في الصيغة موهل مائة اجزاء العلة في معنى موهل مائة اجزاء العلة  
 ان لا تعالج في مطلق العلة بل يعطى عليه في انصرية في معنى موهل مائة اجزاء العلة  
 في انصرية في معنى موهل مائة اجزاء العلة في معنى موهل مائة اجزاء العلة  
 والاسرار والصور والعلل انصرية في معنى موهل مائة اجزاء العلة  
 المعطى عليه بسبب المحصر في انصرية في معنى موهل مائة اجزاء العلة  
 فاما وكذا ورد المحصر على الصيغة العامة في انصرية في معنى موهل مائة اجزاء العلة  
 الصيغة اللغوية باطلاقها باطلاق الضياع في انصرية في معنى موهل مائة اجزاء العلة  
 مجازا بالاضافة الى وضع اللغة وصار الا عباد فيه على فريضة انصرية في معنى موهل مائة اجزاء العلة  
 الصيغة موهل مائة اجزاء العلة في معنى موهل مائة اجزاء العلة في معنى موهل مائة اجزاء العلة  
 موهل مائة اجزاء العلة في معنى موهل مائة اجزاء العلة في معنى موهل مائة اجزاء العلة  
 المحصر ولا يلح له ان يفتى بالصيغة في صوم رمضان وهو موهل مائة اجزاء العلة



انقلب هو علمه في ما اوجب الحكم وايدفع الحكم فيه باعتبار التضرر وفيه انبات  
ونفي الوهم عليه والافاضة حكم لا سند له فقد اوضح له انما هو علم هذه  
للمهمة تسمى القضية العقلية فلا وجه لتسميته علمه في الوصف الشرعي انما  
تسمى علمه لا بجواب الحكم كماله العقلية وانما العلم في الحقيقة بمنزلة  
كما في الحسنة وانما كونك نعم معقولا بها كما سئذكي في نظر هذه الوجه  
وكيف ما قدز فالتمالك لم يوحى الحكم في المصدا كما سئذكي وعقل الحسنة  
فيها لا يغير عقل الحكم فيهما ولا يغير حكم الواجب في غير هذه الوجه  
لتسميته علمه ولا لا علمه علمه وعند هذا يعطى على غير مثله المضاف  
فهو التمام المطبق في تسميته علمه فيدفع العلم في حقيقة او نقول لا  
بالتمالك المضاف الى الواضح المعلوم هو العلم مع القيد التمام المضاف  
غير المصدا لم يوحى المصدا هو لا التسمية المضافة فيهما وارجح  
غير ذلك الزمان في السواد المضاف في زيد ووجه غير ذلك فيكون  
الحكم في غير ما انما العلم ويضمير ذلك عكسا لا خصوصاً وهذا ايضا  
من المخصصات ومنه المخصوص في العلم المضاف لم يشتهوا على مطلع النظر  
ومطلع النظر بمعنى في العلم في حقيقة فيها وتسميته الوصف في العلم  
الشرعية استعارة فليست في العلم يستعيرت هذه اللفظة وذلك قبل  
ثلاثة اوجه اجدد اياها اهم مستعارة في الشرع من العلم العقلية والعلم  
العقلية ما يستقل في العلم ويخصص الحكم في غيره وفيها الاداء  
يخصر في علم خصه الحكم لم يكن في غيره علمه ومقتضى هذا ان في العلم

العاقل عليه لان محمده موجود والمضرة ولم يوجد الحكيم فالوجه للعرض  
 مع صفات فادان قال انتموا فلا تالوا به اسود افعى طافرة ان العله محمده  
 السوداء المطاة فيقتل كل اسود ولوان بالصرا لا يقتل غيره فليس  
 من ان السواد المصغر من ليس بعلة وانما العله سواد ريد وسواد ريد  
 لا حركه غيره لمفعول الحكيم لعدم العله وليس المصغر على العله  
 على ان لا يخذ لان العله ما يوجب الحكيم لمحردها فادان وجب الحكيم مجموع  
 امور من حيث ونفي وادائه والعله المجموع لا العنصر **ولما** ختم ما ربه  
 او اسنى للبحث عن العلة والمعلولات العنلية ولم يثبت غيره للعلة الشريفة  
 استسار الامنه فادانها عن مثاليها وفان صورتها لا تصور المصغر لا على  
 العلة المستسطرة ولا على العلة المصغرة فادان العله ما يوجب المعلول فادان  
 لم يوجد انعط **فقد** عن العلة لا ياله كما ذكرنا في السواد المصغر **عليه**  
**لما** حاشي **الاسماع** اسم العلة البواعث القرية والباعث  
 على الفعل يسمى في العادة علة للفعل **ففي** الانسان غيره ما لا تفعل  
 اعطيه فهو لا يهمل فعله فهو علة لغيره فادان علة داخلة واعطيه  
 وجنس هذه العلة الحكيم اذا ساله **وعنه** من ربه يعطيه فعلة له لا  
 يعطيه وهو قد مضى ان هو لا يهمل عدى ولا بعد ذلك مناقض للكلام  
 الاول في العادة ولو ساله ثاك فلو يعطيه **ففي** من ربه فثقت قيل انه يعطيه  
 فلم لا يعطيه فهو لا يهمل معرى فثقت الكلمات لا تعارضه في العادة  
 الذي غلب على كلامه جبال المتكلم **ففي** يقول ان لا يعطيه كلامه  
 لاك غلبت عطيت الاولى بالفق وكان من حقه ان هو لا يعطيه لانه  
 وليس عدى وليس يعطيه لبا فان



المباحث لو كان هو الفهم مجرد فهو موجود في العدم والمعدم والمباحث  
 مركب من وجود الفهم ونفي العداوه ونفي الاعزال فهذا يعني ان العداوه  
 غير في الطبع واعوجاج الظلم اذ قد تنبثق داعية الحظية والصدق  
 من العلم بالفهم وليس خطرا بل العداوه والاعتزال ولا يكون معلوما للعلم  
 ان بعد من الصوارف وباعتنا الفعل لا يصور ان لا يكون معلوما للعلم  
 ولو كانت السلامة عن صارف العداوه والاعتزال جزاء من المباحث لو  
 ان يكون معلوما جاله العلم ولا يصور ان لا يكون معلوما ومع  
 ان يكون معلوما جاله العلم ولا يصور ان لا يكون معلوما ومع  
 ذلك باعث وتسمى عليه وعلى هذا الماخذي والاستعارة كونه منتهى العلم  
 المطلق في علم المصراه عليه ويخون ضم شرط السلامة عن صورة النقص  
 الى العلم وبغير التركيب فيه بن وده والظلم تنفر عنه الطباع كشرط  
 السلامة عن صارف العداوه والاعتزال ومن جونا الحصوص على العلل واما  
 بعد حقوق الحصوص عليه فهذا منشأ نظره وخياله **المادة**  
 بعد حقوق الحصوص اما في نفسه واما في حق علم الناظر به وهذا سببه  
 سببه ما يظهر الحصوص اما في نفسه واما في حق علم الناظر به وهذا سببه  
 الى الحسبان من عرضته الى الله من الصبح الى السقام عليه فقال حدثت  
 سمي ذلك العارض غير ان الله من الصبح الى السقام عليه فقال حدثت  
 البروده مثلا فمرض من بها كثر بعد ذلك العارض مسما من وحدت  
 خلقه كغلبه الساقط على النوب مثلا فتكون الصعف ظهر في حق  
 مع المزاج السابق وانما حدثت ذلك العارض وقد اتى من وقت عاشا في  
 الجمل وفي حق علمنا حدثت ذلك العارض لظهوره في يد فذلك سمي لظهوره  
 سمي او لم يظنه اسباب لظهوره في يد فذلك سمي لظهوره  
 على في حاله وانما يصور ان يكون عمق البر والحق اشارت العقول  
 خلقه من اجو المستطحدث عمق البر والحق اشارت العقول

في العدم في

الى اصابه الفلك الى الصرب لا الى هو النور كان لا يوجد الملاك الآله  
 الناول سماع للعقما تسميه البيع والعتك والناشيبا الحكم الرب  
 عليه وعله دون الاضافه الى المحل والاهل لانها من الحوادث التي اذ  
 حوت طهر الحصى بها اما صفات الاهليه والمجمله فسابو مطرد فعلى  
 ناول لا يسعاره من هذا الماخذي فخر تسميه التمام المطلق على اذ يظهر  
 المحصر فخره في سائر المواضع دون ان يعرف الناظر اضافة الى صوره مسله  
 المصراه اذ لا يعرف هذا الاضافه من لا يعرف مسله المصراه وقد ظهر  
 للناظر هذا المحصر هذه العلة دون ان سيع مسله المصراه فهذا منشأ هذه  
 المقالات ولعل طريق من هذا وجه وانما اشتد انكار فبق على فريوم  
 حسب احوالهم للتشبيه باخذ سوى ما اعهدوه فمختر حصص الغلل  
 مستعمل من في الخلق والاعمال لخصوصها بلفت الى العادات وعلى منهاجه  
 في العلل فقه محصر لانه يجرى بطرق الى فرائد في المعقولات الطاهر فصول  
 لم يسمه عليه ما الذي عساه ان عساه من حيث يتفق عليه وهذا اجل لعله  
 عتزل فهذا مجرد لا يوجب الحكم دون غيره من الزمات وان عتزل ان  
 الحكم يعرف مجرد معرفه دون ان يخطر في الاضافه فهذا على هذا الناول  
 مسلم وان كان اسم العلم مستعانا وهذا العلم ليس يستعار تشبها  
 ولا جرحها لور الاجاطه بالمقصود المعطاة على احواله وحجابه والمجمله كما  
 قررناها ومن ان منشأ هذا الحصاص العظيم اللهم يسميها على احد واحد معلوم  
 العله ولو وقع الاتفاق عليه لكان في الوصف المنبسط في محل الرأى على  
 ذلك المحل فذلك كله في العلم النطحيه تعرض للوقت الاخر في اساع  
 احكام العلل وان تعرض لخصوص العله المستسطه لتستوفي ولا الكلام

جوه الاضافات العمله واللفظه اذ النظر في العلله المطبونه له ماخذ  
في الوجه الاخر لامساع الحكم ان سدد مع هذا كمال العلله معارضه عليه  
اوجه كثر ولما المعروف انه حرك فيه علله كامله وفي ملك الاصل  
لا سبب للملك اولاد الحيوانات الا ملك الاصل وليس عارضه عليه الحركه  
اخرت به فرفع حجه ولو لم تشر ذلك اندفاعا لما وجب الغرم لم الغرم لا  
يجب الا بقوم ولا بقوم اذ لا مقوت وليس قبل دفعه في معنى قطع ولو  
اختل سبب الرق وانعلم ان كان انعاده لا يوجب الضمان فله لواعق  
نصفه من الجارة المشتركة فاب بولي لم يغرم منه الولد لانه لا يعقد على  
الحركه لا يعلم سبب الرق ولا غرم على معدم سبب الرق في الولد لاجل  
الولد وكذلك اذ زوج امته من عبده واستحقاق الضع عليه استحقاق المهر  
حتى نقول لا يملك عنه مع المهر والساقط لا في حكمه المسفي من اصله لانعام  
بالرق المفارق فكان في حكم الواجب الساقط لا يتراد منه من غير ان يطرأ خلا  
سببه لان ملك السيد على العبد لو طرأ لا يتراد منه من غير ان يطرأ خلا  
الى سبب الاستحقاق فاذا قارب دفع وكان كمال الوطرى وقطع والمذبح  
في حتم المصطفي او غير ذلك العصار الواجب اذ الساقط لا يتراد منه من غير ان يطرأ خلا  
عليه العصار سبب ولو كان سبب الاستحقاق او غير بعضهما باعنا به  
العصار وكان في معنى الواجب الساقط وقد عرفت بعضهما باعنا به  
وجب لم يسط فيسئل له ان يسط فله وجب وان وجب مع الابوه وان  
فلم يسط حتى هذه البعده فخله والمعاني في حكم الواجب الساقط اذ  
الحكمه ان سدد عليه وان دفع ملكه فاندفع ملكه له حتم العاقب اذ ملك  
لدام ملكه وانما لا يوجب بغير الملك موقوف دفع الملك وهو دفع في معنى  
القطع وهذا السبب قد فرق وهو غير سدد على هذا التاويل

قال المقام صب شئكه في مراح الصد فعمل به صد بعونه حصل  
الملك لورسه بطريق التلقين من الموروث حتى يصير منه دينه وسد منه  
وضاياه ومعناه ان عليه ملك الموروث حرب تكالها وليس المورث افع  
لها فلقاه الوارث فكان ذلك في معنى الاستيعاد بعد تالاه بطريق التلقين منه  
وان كان الملك لا يصادف المسب لخال التلقين كالاصل وكذلك قال بعض  
الفهماء الحياه في حق الحاي في شبه العمد والخطا سبب للوجوب  
والعاقله يعرضون له بطريق الحمل وليس خفى ذلك عا وجهه محطه لا  
يخص وليس يعقل ذلك بعد تالاه وقال ابو حنيفة عقد الوكيل سبب في وجوب  
حق الموكل والملك حصل للموكل بطريق التلقين منه على بعد محطه لا  
يدركه الحيس فخرت في معنى الاستيعاد حتى يجوز لو كمل المسام ان يشرى الخبز  
اذا كان الوكيل مباحا في الطريق فمقتضى منق عليه من العمل والعقار وهو  
معقول كما تقرر وفيه ما لا يري قطع الحق لا سبب العمل فاذا ابرت  
دفع وكان الربيع في معنى السط والاعمال والاجتهاد والحدائق  
حاجه الى الاحراز في معنى السط والاعمال والاجتهاد والحدائق  
الاسف المحرم مع وجود العلله ان سدد مع ملكه في العلله وليس لخالتي  
الحمل والاعمال والشرط حضورها في معنى السط والاعمال والاجتهاد والحدائق  
ركن هو صفة الاحباب والشرط حضورها في معنى السط والاعمال والاجتهاد والحدائق  
بالقاعا قل مالكاً وله موقع وميزان في معنى السط والاعمال والاجتهاد والحدائق  
والسبع هو السبب والعلله مع علمه ان الحق لا يعلق بغير وجود صفة  
السبع مالم يدر عن مصدر محصور ولم ينفذ الى الحاي محصور في

هذا الطرف العصبه العقلية واللفظية ونحوها وجه لتبينه على علمه  
 من اخذ العلم من مبادي العقل العقلية فان موجب الحق مع مضاف الى عقائده  
 مخصوص مضاف في المعهود مخصوص فالعلم عبارة عن السبع الموصوف بسائر  
 الاوصاف واداءه حصل الملك كان ذلك لعدم العلم والسبب  
 مشترك الاسباذ فهو لا فرق بين ان سمع الحق لعدم الاجاب والقبول  
 او لخلقه ويران سمع لصدوره من الصبي ويران سمع لمصادفه خيرا فاعقل  
 سمع لا سمع السبب فاداءه الصبي بطل لعدم السبب واداءه الحق بطل  
 لعدم السبب واداءه واختلاف الاجاب والقبول بطل لعدم السبب فان  
 السبب المشروع الذي هو عمله لا فاده الحق مع مضاف الى عاقله مخصوص في  
 المعهود مخصوص في فقد بعض الاوصاف فعد السبب والعلة على هذا اذا قال  
 الحق في ملا العصب سبب للملك بل المعصوب وكان سببا للملك المعصوب  
 او كان عمله له ببعض العصب في المادى وقد اختلف المحدثون وذلك منهم  
 من قال هذا النفس غير لازم وانما قول العصب في المادى سبب ينفذ في الحق  
 غير قابل للملك وكذا لا يقبل السبع في المادى من زاد حيزا وقال مسي  
 ان ينفذ الملك في الحق القابل للملك فيكون سببا اذا قلنا ملك النفس كامل  
 فكان سببا لوجوب الترتيب فعل سببا في المادى فمادون الصواب الاما  
 له هذا النفس المادى مع قصد العلم انوار في علم صور اللفظ وكفى  
 بقول العصب الاجتهاد في هذا الجنس من قوله ادلا حور المجتهد ان يفتي  
 حصول الملك لمجرد ملا حظه في علمه بل لا حظ انصافه بقبول واداءاته  
 فان موجب الحق مع مضاف الى اضافته الى شخص مخصوص وحمل محض  
 فاذا صادف جميع القيود والاضافات حاصلة حكم الملك والا فلا واما  
 القصه الحدله

لانه ما لم عن مقصد الكلام فاما وان كنا نعلم ان موجب الحق مركب من جملة  
 الاضافات ولو جهات النظر وبواحيها مساعده وليس بطلان مع الصبح  
 من جهة بطلان مع الحق بل يقال لخلقه الرغ وهو الاجاب والقبول وانما  
 الخلق صفه القاطد يطلب ماخذ وما يخذ ويغفر عن ماخذ صفات المعهود  
 وصعبه الاجاب والقبول فهو سبب ماخذ سبب ماخذ محله ولو لم يصبر  
 عن اهله ومع الحق صبر من اهله لئلا يضل محله فباعه مقصد النظر وسائر  
 ماخذ فاداءه كان المقصود الحق عن جهة فتعزم العمل لما خذها فلا سبب  
 ماخذ مما ينشأ الطريقة من احده احرك بعينه عن مقصد النظر واداءه  
 القابل للصبي اهل السبع لم يحسن ان يقال لو كان اهل السبع منه مع الحق واداءه  
 المبيع للغياب محل السبع لم يحسن ان يقال لو كان كذلك العاقل لصفه مع  
 الصبي فانه وان بطل مع الصبي في سبب ماخذ قوله هو ذلك السبع وكان مثاله  
 من قول الشارع على انه عليه ولم قوله في سبب ماخذ في الرغ وما دون المقصد  
 سببه ولا رجا فيه ولا يجوز نقص هذا الكلام لانه لا يعرف مقصد العلم  
 وقوله لا رجا فيه ولا يجوز نقص هذا الكلام لانه لا يعرف مقصد العلم  
 والسرقة على القطع وسبقه مادون الصواب في سبب ماخذ في الرغ وما دون المقصد  
 ذلك مناصا لن مقصود الكلام العرض للعلم والسبب في الحق الذي هو  
 في السبب فاما ما نراه في القصه الحدله وهو في علمه في سبب ماخذ في الرغ وما دون المقصد  
 الكلام كما ذكرناه وذلك لاننا نرى ماغاض في الحق في سبب ماخذ في الرغ وما دون المقصد  
 سبب ملك الملك فليس سبب ملك الاصل لانه في علمه في سبب ماخذ في الرغ وما دون المقصد  
 انما سبب وليس من مقصود العرض للحل الذي هو في سبب ماخذ في الرغ وما دون المقصد  
 غير المحدثين عنه ان العمل للحمله لا سبب في الفصل فاما ما سألنا  
 بالقصه الاجتهادية والحدله اما القصه اللفظية

الاسميه وهو **ف** فيها سميته السرقه المطلقة عليه والقطع لاسيما  
على مذهب من يأخذ جزا العمل من العمله لان العمله الموجهه بسرقه مصادره  
مخصوصه فلا يضاف الخمر عقلا الى السرقه المطلقة ولا يسمي السرقه  
المطلقة عن هذا الاضافه عليه فالعمله سرقه مقيدة لمجمع وجودها وكذا السرقه  
والعتك الزنا وجمع الاسباب لا يسمي مطلقا عليه اما من يأخذ اسم  
العمله من ظهور الخمر سبب حروته والحادثة المجردة هو السرقه والعقل  
والسبع اما اوصاف الفاعل والمحل فمضاف الخمر الى الحوادث  
الى اوصاف المحل وان كان اوصاف المحل والفاعل بشرط الحصول المقادير  
كما صرنا في مثال المردى في السر والعله العارضة الموجهه للصعف وهذا  
المسلك اقرب الى العلم وفريق الفقهاء من قبل وجود السبب وما  
بعد وجوده في الاحكام والوجوب مسلف في الحاله جميعا خوروا في الزكوه  
بعد وجوده ملك النصاب واما انصاف المحل في الزكوه واول ملك النصاب  
وجوزوا بعد ذلك الخافه ملك الخبز في الزكوه واول ملك النصاب  
مسلف في الحاله اعلم ان السبب الوجوب سميته سببا وان لم يصله  
سبب الوجوب وسمي به عليه على هذا البناء انصافا بعد ذلك وجوزوا  
السكر عن القتل بعد الخمر بالماله والاضيم الذي هو عباده لا يعلم على وقتهم  
وستتم هذه التسميه الله في هذه العرفان التي قد علمنا منها  
من قصده في الاضافه عمله فان الله انما يوصف بصفات اذا اوصف  
اشترك العيول في الاضافه الى الذات في الصفه اذا حيزت من جهة  
فلا يعمل كما مع الذات وجزا من الوجوه والقدرة والقصد والاراده وان  
الضابط اصعبت الى الكفايه في العمل والقدرة والقصد والاراده وان  
كانت انما ذات الضابط لا يحدث الكفايه الانواع الاتصاف به الصفات  
وكذلك احدث العالم بمصادره التي لا يعرفه وجل في ذاته فقال هو المحدث

وستسمى الاضافه الى مجرد الذات دون البعض للصفات فان **ق** انا  
هو اشارة الى ذات الموصوف بصفاته **ف** ان خوروا يقال زيد محدث هذه  
الكتاب مضاف الى احدث الى ذات زيد وليس يدعيه عا عن الذات مع العلم  
والاراده والقصد فانه مع الاضمار كع هذه الصفات تعقل ذاته وزيد  
اشاره اليه لا الى الصفات وكذلك تقرر القضية العقلية سميتم اضافه  
صدور الملك الى السبع في ذاته وحيث وجوب العيوب الى العقل  
والزنا في ذاتها فان قولنا سبع مكله اضافه وهو صفة السبع لا يعقل قيامه  
الا بالسبع وقولنا سرقه ايضا اضافه للسرقه والاضافه صفة تابعه  
للمضاف اليه فكانت الذات في نفسها هي التي تصادف اليه دون الاوصاف  
المتابعه وهذا افضل على جزا العمله وايضا كانها اذ لم تكن بعضا تابعها  
للعصم فهو كالاتجاب واليه لا يضاف الخمر الى واحد بل يضاف اليها  
والسبب يترك منها من غير ان يضاف اليها الا في الزكوه فاول ملك النصاب  
النصاب وعلى وصف شاهد الخبز في الزكوه كذا النصاب وعلى الزكوه قبل  
انقضاء الخول جائز لان الوجوه في النصاب انما هي في الزكوه احوال صفة  
لنصاب فلم يترك العلم ونقصان في النصاب في الزكوه فاول ملك النصاب  
وصفه النصاب نعم السبب في الزكوه في النصاب في الزكوه فاول ملك النصاب  
سبب وجوده الزكوه فلهذا وضاع عمله في الزكوه فاول ملك النصاب  
سمي به الاسباب عليه واضافه من غير ان يضاف اليه في الزكوه فاول ملك النصاب  
لا يترك عملها ومحدثها وانما السبب او هو في الزكوه فاول ملك النصاب  
عقلا وعرفا ووجه الى الذات الموصوفه في ان سميتمها عليه بهذا الطريق وان  
ان ذلك جائز في الجدل على الوجه الذي مررناه وبهنا على القضية الاجتهادية  
فهو ايضا فان **ق** انا **ف** مساق كلامكم ذلك على ان الزكوه في السبع في



مقام الشرط والمحل للتعلم وليس في مقام الركن **و** لم يعلم ان السبع لا يستعمل  
 دون سبع فالمسح هو الركن فكيف يقال انه محل محلي محلي الشرط **ف**  
 الشرط والمحل والركن عبارات اطلقها الفقهاء ونحو ذلك على الاكثر  
 لا يعمدون بهما في مفاضة متخلعة ولم ينفقوا عليها على ما هو معلوم بالاصطلاح  
**ف** ثلثه على القرض لا يخرج في باقي الاوقات فهو القتل لا يصور الا  
 بمقابل ومثل **و** يعلم هو المسمى فلا زاد او نقص في القصاص فاما ما قيل  
 بصور ان ينفعل القتل فتلا الا بالقتل والقانا فلا يفعل خيره القتل  
 ووجوده بعضا من موجب القصاص ولا ركن ولا محل في حال الحتم على القتل  
 المحرم فيعلم ان القتل لا يفعل فلا الاضواء المقتولة ووجوده وجود الفاعل  
 وليس القصاص بصف الى ما صاف اليه الهلاك والهلاك بصف الى الفعل  
 وهو الجرح لا الجرح الجرح وقابل الجرح وان كان الجرح لا يفعل جرحا الا  
 بفعل ومحل فلهذا امور معمولة بنفي ان يكون **و** على التعديل عما لا يفعل  
 على التعديل عما ينافي اليه الجرح بالسبب **و** العلة وفي التعديل عن نفس السبب  
 السبب لا بوجوده بالشرط والمحل في نفس السبب عبارة عن نفس السبب  
 وذاته ان تجد ذاته في الركن فان تعدد ذاته كالاجاب والقبول  
 سمي احد العودس ركن كما ان الركن العلة بعضا من اعاصها ولم يسم  
 الشرط ركناً وبعضا من ذات السبب **ف** هو اصطلاح الفقهاء  
 يتبينه ومما صرح به في العلم بان الحتم بنفي عن سبب الشرط والمحل كما سفي عند  
 عليها هذا مع العلم بان الحتم بنفي عن سبب الشرط والمحل كما سفي عند  
 ان سبب السبب ولا ركن عند عدم التنازل في ركن اصاع عند عدم الاحصان  
 وليس جهات الاسماء في المتخلف ولما كانت جهات التطور وعبارة  
 في انفسها واحلف خواصها اصطلاح الفقهاء على عبارات متعددة

سمي باصطلاحهم عن مقاصدهم هذا هو العلة وهو الاثرية والقول  
 المائل عنه سفير جميع الإضافات قيوداً للعلة واعمالها واركانها  
 من حيث كان الجرح موقوفاً عما حجبها مستنداً من في العلم كما بينها  
 عليه ولم يصور الخلاف في هذا بل في حيث المبحر وانما رجع ذلك  
 الى التسمية او الى الاضافة المطبوعة بالعادة عما ذكرها هذا تمام الكلام  
 مما ساق في مباحث المحرر لرباع معارض هو في حتم العاطع وفي امساعه  
 لعدم شرط او محله **والان** يعطف على المقصود الذي كفايه  
 وهو بيان ورود النص على العلة المطبوعة والبطونة كشر الى ركن  
 في العلة **ف** وبالله التوفيق المسئلة الواردة بصفاء العلة  
 المطبونة لا في العلم بل في العلم بها ووردت مورد الاستسما على القاعدة  
 لخصوص معنى وحال العلم بل في العلم بها ووردت مورد الاستسما واستنباط  
 العلة في ما وراه فان علمها انما رزقت مورد الاستسما لم يرض بعضاً  
 العلة حد لا ولا يستعمل في العلم بل في العلم بها ووردت مورد الاستسما  
 ان اذا علمنا الخاب المائل في العلم بل في العلم بها ووردت مورد الاستسما  
 مسئلة العرايا انما رزقت مورد الاستسما في العلم بل في العلم بها ووردت مورد الاستسما  
 الاستسما في حمله القاعدة في العلم بل في العلم بها ووردت مورد الاستسما  
 منه لانه لم يرد في الشرط لفاعله في العلم بل في العلم بها ووردت مورد الاستسما  
 حاحه **ف** العلم بل في العلم بها ووردت مورد الاستسما في العلم بل في العلم بها ووردت مورد الاستسما  
 بالعرف والكيل والمالية في العلم بل في العلم بها ووردت مورد الاستسما في العلم بل في العلم بها ووردت مورد الاستسما  
 وعلمهم ايضا منفرصة في العلم بل في العلم بها ووردت مورد الاستسما في العلم بل في العلم بها ووردت مورد الاستسما  
 علمت فهو مظهر الى ان يهمل ان الحتم في العرايا لم يرد في العلم بل في العلم بها ووردت مورد الاستسما في العلم بل في العلم بها ووردت مورد الاستسما

تبيين بعلامه فاضله لاجتزائهم عن النقطه وهو الشبه الزرق مائه  
فاقال استعمال الشبه والعلامه كاستعمال الخيل ونقصه واما زغبه والعلامه  
ونصف الحكم الزفر والعلامه ولذلك اضطر المنكرون للتعليل واوصاف  
فانساب الحواشي الاجتزائيه منطويه او غيره بوصف لا يناسب فانه مضموم  
الى المناسبات وغير مستغنى بنفسه وبه تبيّن ان القول بالعلامات الفاضله التي لا  
تناسب وهو الزر يسمى الشبه مئة والقطر اخرى ولا يمحض عنه الاو سته  
الساكن جمع المناسبات الخيل لمضاد في اجزاء منها بطر من غير احتياج  
الى تقييد ونقصه واصله لاجتزائهم عن حشر ولله الاضافات اضافات  
قيود بعلامه لا تناسب كتحضير مع مناسبات البيع وقطعه عن الكراج  
وخصيص مناسبات بالقصاص وقطعه عن الشرفه مع ارضه مناسباته  
ومحضها ينسب الى العاقل على وتين واجزاء ولكن قال علم ان الشرع تراعا هذا  
المعنى في موضع دور موضع في التقييد بعض المواضع على خلاف ما ناسبه  
والمناسبات منقوضه ونعمية الخروج الى العلامات المعترفه لاجزائهم  
ومقاطعها وهو القول بوصف الزر لا يناسب في تعريفهم الحكم لا سمي  
دائره شبيهه او طر دوا او ان اشبهها على هذه البريقه **فغور** اي  
الغرض وهو لا يملك لا يقطع من الخمر بوتر دايه قصا علمه بالحق مخالف  
على قاتل دكر ونزل الخ من له الغرايا وكونه قصا الحكمه ذكره الزباني  
يعلم ان الجاد ايضا يدفع النقص من الطر فيقوم مع الخصم على عدم  
التعيب والخ ايضا لا يتغير وقته وقباسة الافتقار الى التعيب فهو نقص على

لا ورد مقرر القاعدة الزبانية في هذه المسألة خمسة أو ستة وغيرها  
 ولكنه اقطع صورته لحاجته خصوصه وهذا لم يلق النظر فيه القاطع  
 الطبعية وهي ان ورود الاستماع العلة يعطف مداع العلة  
 وهل خرج مطلقا عن سبب علة او صاف الحزم اليه وورد ذكره  
 وجزء ما لم يوجبه وارد امورد الالات ثبات ان ينظر اليه كل فريق على  
 وجه ورد النظر ولا خص ذلك مذهب دون مذهب فاداعلم المحدث  
 انه على وجه تعليل في نظره وعلى علة اعمدا صطرية كان ذلك  
 اجماعا في ورود الاسماء ولا يقطع بطلان كون ما جازلا  
 ولا يلزمه التفضل انه معطى على الخصم في علة ومذهب اصا وعل  
 في الاصراعه بصورة لفظ ويقع في عبارته اختلاف في المذهب  
 والاصح عندنا ان يكتف بدقيق في الاصطلاح تمامه وهو في المذهب  
 ذلك فليس في الخاب نعم السمع في السمع في السمع وهو في المذهب  
 الى السمع **الاسماء** هذا المصطلح لا يفرق بين السمع والسمع  
 ولا يقطع طنه الى السمع في السمع في السمع في السمع في السمع  
 في العادات في السمع في السمع في السمع في السمع في السمع  
 وينظر اليه امورد في السمع في السمع في السمع في السمع في السمع  
 عن فاس علة والسبب في السمع في السمع في السمع في السمع في السمع  
 اساع نوع من السمع في السمع في السمع في السمع في السمع  
 هذا من السمع في السمع في السمع في السمع في السمع  
 العجز الى السمع وهو في السمع في السمع في السمع في السمع في السمع  
 في السمع في السمع في السمع في السمع في السمع

كل فريق ولم يخرج من الناس ولعلم ان حكم الشرع فيه وارد في معرض وطعه  
 واستنباه لخصوص اسمه وصفته عن غيره وانظر في الباقي على ما مضيه  
 العلل مستتم والمخ لا يورد نصاً على شئ منه فاب للمعلل لا يفرق حصه  
 في اصل العلل واصنافها في غير العلل والمخ يفيض على كل علل غير  
 خص الحكم بالزمه وهو على خلاف الخلق بالاجماع وكما عرفنا بالاجماع ان  
 وروده مورد المخصوص في الاستسناد الامور المفضي والرفع للقاعدة الحاربه  
 فهذا وما صاهبه لا يرد نصاً **فان** لم يرد نصاً في ان الاجتزاعه  
 بلقط كقولنا صوم ملاه لخب وورثتها عنه والامر فيه قريب فاذ الجيد  
 في هذا الجنس ان يعلم بالاجماع وروده على الله كل فاس او يعلم باجماع  
 المصير وروده على الفرع ولا الخط الانسان بهذا الجدل ان قولنا  
 حق مقصود في ثبوت ما يتلوا في الشرط على خلاف الزيد بالعبث فهو الاجل  
 ولا يعينهم قولهم ان الاجل ليس في الفاس في الفاسه خارج عن  
 يسبقه على فاس نفسه وكذلك اذا قلنا ان الفاسه خارج عن  
 الناس فلا يلزم نصاً في السبع الفاسه لم يرد نصاً في الفاسه خارج عن  
 مذهب الحكم على ما عرفت في اعتبار الفاسه في الفاسه خارج عن الحكم  
 على قولنا في ثبوت انبياء لم يرد نصاً في الفاسه في الفاسه خارج  
 خارج عن فاسه وكذلك اذا قلنا المساواه في الفصاح في مسله فقلنا  
 وقولنا المسلم بالذي فاورد متل المساواه الواحد نصاً لم يرد نصاً  
 عن الفاسه لان الحكم في الفاسه في الفاسه في الفاسه في الفاسه في الفاسه  
 كل واحد فقلنا في الكمال في النظر لذلك اشتبهت في الماديات والوجه  
 لشي من ذلك **فان** **فان** الحكم في الفاسه في الفاسه في الفاسه في الفاسه في الفاسه

ليس خارجاً عن فاسه وان العربه عدى يعني كذا ان القصد يعني  
 فقد حصل التعميم بالعربه **فان** ان اسهام له ذلك فلك المسله لا يصلح  
 للمسل وورد المسله الى مسله العربا فانها تزداد بالاتفاق على كل فريق **فان**  
 اخرى بعلل معلل فالحال اذا اضبطنا فاعرفه رابطه ودرناه متساويان  
 يستحق للناظر في غير ذلك المال شئ فيطلب مثالا اسلم واورب منه ولا  
 يعطى على القاعده المعلومه لا يبطال لما سطر في الامثله من الاحكام  
 واما المقصود ان وورد المسله على الكافه اذ المرش معلوماً لا يسمع في  
 الدعوى بالخروج عن الفاس هذا كله ما غم وروده مورد الاستسناد  
 مع ان العلل منطويه **فان** اذ المرش وروده مورد الاستسناد كالسقوط  
 في مسله منب السله والاحوار عنه في الجدل واجب لا سلك فيه اذ لا  
 ينفي الادعوى المجردة في خروجه عن القاعده **فان** المحتج به فيل يقطع  
 طيه عن العلم اليقيني واهل خزان بقى الطر مع وروده الفاضل وورد  
 الفاضل رضي الله عنه كذا في هذا وورد رايه في القول بسطالاب  
 العلل بطل هذا التفسير معلوم او مضمون **فان** **فان** **فان**  
 الجاوي للعرض في الفاسه في الفاسه في الفاسه في الفاسه في الفاسه  
 يفتي عامداً في الفاسه في الفاسه في الفاسه في الفاسه في الفاسه  
 ان كان العلل شبهة في قطع الشراد تبينه ان يبيع بعض  
 العلل ويعطى عليه في الفاسه في الفاسه في الفاسه في الفاسه في الفاسه  
 فاقدمت الى النبي والتفتت الى الفاسه في الفاسه في الفاسه في الفاسه في الفاسه  
 وطهر للمتهم والمجاد ان علل في الفاسه في الفاسه في الفاسه في الفاسه في الفاسه  
 كاتب العلل بخيله وافتح عن الفاسه في الفاسه في الفاسه في الفاسه في الفاسه  
 فلا شك في ان العلل صارت منطويه في الفاسه في الفاسه في الفاسه في الفاسه في الفاسه

العله مخفيه وكان لا ينفرد في مسئلة المنع عن بوجه من الوجوه ولقد  
مثاله المطوع في مسئلة النسب اذ المعنى المختار العادة معبر الى النسب والنسب  
لا يعطف عاما مضي واول العادة لا يستغنى عن النسب فهذا كلام مناسب  
مختار هو مفعول بالبطوع ولقد اراه ليس ينفرد في انطواع عن  
محمل على مضاف العلة هو مفعول فالطريق ذكره هذا يعطف  
يورد المطوع هذا محمل ان يحل الطوع مع الفساد العلة  
وخمل ان يحل سببا لخصوص صفة مع نفاك الذي ذكرها بعد وفد  
يردد الاصول في هذا واما فصل العول في حسمه فاول ان كان  
المناسب الذي ذكره المعلق على ربه لا يستقل بنفسه في سبب  
ويقرر ان اصل مشهده كما علمنا في العادة المحض يورده على وقعه ضا  
لا به لا طريق لمعرفة كونه علة الاستعداد المحض يورده على الشرع على  
ذكر ما طريق العلة بالمناسب وان كان بعد صحة يورده على الشرع على  
وقعه في مسئلة المنع على خلافه في سببه اذ الفهم مناسب وصالح  
ولم يذكر سببه في علمنا انه انما هو انما هو في علم ان الفهم كان علة  
لعمه باعتبار اذ انما هو في علمنا انه انما هو في علم ان الفهم كان علة  
النسب او علم ان الفهم في علمنا انه انما هو في علم ان الفهم كان علة  
من الفهم الاخر في علمنا انه انما هو في علم ان الفهم كان علة  
فاما اذا كان المناسب في علمنا انه انما هو في علم ان الفهم كان علة  
الملازم في علمنا انه انما هو في علم ان الفهم كان علة  
عليه واحتمل انما هو في علمنا انه انما هو في علم ان الفهم كان علة  
بقا الطوع ويحتمل انما هو في علمنا انه انما هو في علم ان الفهم كان علة  
انغنى بالمناسب المنع عن الاصل الوصف الذي دل الاجماع

او المنع على كونه مؤثرا في غير الحكم فان ذلك يلحق بالعله المعلوم وهو  
الذي زعم انور بداه مشروط والعلة لم يعمل عليه المنع وذلك سبق  
مثاله في المصراة وصرب البرية على العاقلة واخر ما يعرف بالعله بالعلم  
الفهم فيكون اسدلا لا مرسلا في سبب المنع فان الشرع وورود  
المنع عليه لا يقطع الطوع او بداهة مسئلة النسب للنسب فان  
قولنا العادة معبر الى الفهم كلام معلوم وقولنا كل يوم يجب صومه كلام  
معلوم وقولنا ان صدر اليوم بعض العادة وور خلا علة النسب معلوم وقولنا ان  
السبب قصير وعزم لا يعطف على الماضي كلام معلوم في العقل وعلم انعطافه  
حكم مضمون مسند علم انعطافه عقلا وخمفا فهم كلام لا  
يعبر الى الاستعداد بالفضا ولكنه مفعول بالبطوع ولا يحطرت للناظر  
بالناظر منع بعض المنع من ان العادة من المطوع بعض اليوم وذلك من المكورات  
في الشرع واذ انما هو في علمنا انه انما هو في علم ان الفهم كان علة  
التيه على انما هو في علمنا انه انما هو في علم ان الفهم كان علة  
المطوع من هذه السبب في حسمه ورغنا في كثير انوافل وساهلها فيها  
فلقد ساهل الشرع في انوافل في امور فارق فيها الفرض ولو كان كذلك  
لنقب العلة التي طوع في انما هو في علمنا انه انما هو في علم ان الفهم كان علة  
ان شرح المختار على انما هو في علمنا انه انما هو في علم ان الفهم كان علة  
وخلف باحاد المداير في علمنا انه انما هو في علم ان الفهم كان علة  
وجط الاصول ان كل الامور في علمنا انه انما هو في علم ان الفهم كان علة  
في المحمد ثم اذ استقر الفهم في علمنا انه انما هو في علم ان الفهم كان علة  
ظاهرا واما الاصل المنع في علمنا انه انما هو في علم ان الفهم كان علة  
في علمنا انه انما هو في علم ان الفهم كان علة في علمنا انه انما هو في علم ان الفهم كان علة



طرا لا سيما مع طرا ايضا المعنى يعتبر اغلب من طرا الاعطاف على المعنى الاطلاق  
وعند هذا تتأكد بظهر الحاجة الى الاستسهاد بالفضل ليس به ان هذا المعنى  
من عطفه الشرع مطلقا لا ينافيه حيث جعل في العرف والادراك بان يكون  
محل استعماله كما كان الفضل محل استعماله اول بان يكون محل تعطيله كما  
كان في الطرح والاحصاح **الثقل** الاستسهاد تبين ان المعنى العلامه  
الشبيهه اقوى من المدقق المناسبه التي لا تطرد فان اخبر ان كان مع  
المناسبه المحصه فقد صارت مفوضه وان كان مع العلامه الحاصره  
للعاطفه لمحي الحكم عن موقعه وهو علامه العرضيه والعقل من طرف  
الشبيهه كما سبق وكل معلول مناسبه فهو معتبر ان كان بعد مناسبه  
يكون وحدها لتوافق مع ان المناسبه لا يفسد وجه المدقق بها ولكن  
قال والكون به يتثبت ابوريدان ان المناسبه لا وجه المدقق بها ولكن  
الاوصاف التي عقل من الشرع ضابطه الاحكام هي من فواصل  
النفي والاثبات هو اذ الشرع ومصادره هو ما يقع عليه ذلك يرجع الى ما  
اسباب واوصاف موضوعه من جهة الشرع لا ياسبب بعضها **الحد**  
محل الشرع جعلا فيها فاحتمل مع الوصف التامه والسبب المصوب  
دون المحصر وانها لا تطرد بل يضطرون الى انها الى مواد لا يوقف على  
حكمها وان وقف على حكمه يتوهم انهم لم يتوهم وهذا الكلام من  
وفي ما هو منه من بيان المناسبات ويظهر ان المعنى على جميع دلائله كما هو ظاهره  
غموص هذا السؤال عند من احاط به في اجتهاد على جميع دلائله كما هو ظاهره  
اصطرب راي الاصوله في اضافته الى الحكم الى علمه فيهم  
**مسئله** اصطلح بالاجماع العلماء على الرجوع في مسئله علمه الى ما مع توافق  
منه واجتهد

العلم وان كان الجمع ومهم من جوز واستدل بان المراه الى امر المحرم  
المعروف وطهارة الجاهب والحرية من واحد وفرد به العلم  
وتلك الشخص يقتل ويترك فسحق قتله جهاب فيقتل القتل وسبح  
السبب والمسئله في عظام الاصل ان يكتشف الانفصيل **قوله**  
وانه المستعان النظر في المسئله يتعلق بقصدي عليه واخرى حريه واخرى  
فهميه احكاميه **اما** **الفصل** العقلية فلا بد من بيانها **قوله**  
اصافه الحكم الواحد عقلا الى علمه ينبغي على ذلك جهة واحدة وحدها  
وما هو المتراخي من اطلاقها في لسان الفقهاء وقرا طلق الفقهاء اسم العلم على  
بله معاني متباينه من لم يعرف سائبا اشتبه عليه مع علم احكام العلم  
وهذا الركن الذي رسمناه لسان العلم وقصدا لهما الاركان **احدها**  
تسميه الواعظ والذراع الى الفعل علمه العلم وهو المسمى مناسب  
لسانهم وعلى هذا البعد ليس مع في فضله العلم بعد البواعث ورادها  
على الشيء الواحد من غير ان يكون العقل كمن يعطى العقل لغوه وقد  
يعطى العرب احكاما في شعور كل واحد ما عتاد على الاعطاء واعدا اليه  
وسمي علمه هذا العلم في محاورات العقول في جميع العرايه والعرف  
في محصر واحد وهو كل واحد باعنا مستفلا على معوله لو اورد  
داعا الى العقل وحدها في اجتماعهما هو الباعث حتى لو اورد احد  
لم يرض باعنا وعدت في رتبته ورجع العذر الى وصف العلم وعلى هذا  
لا يرد في العقل بعد رايه في فضله واحده حسب خوب  
لكل واحد ربه الا ان لا يرد عن صاحبه فهذا احد ما خلت  
التسميه باسم العلم **اما** **الآخر** ان العلم باب المعرفة التي لا ياسب

ولا يدعوا وان كان بصور ان يضمن مناسبا لا يطلع عليه هذا ايضا  
 ويسمى العلية عليه على معنى ان الحيز يظهر في حق المتعين وجوده  
 وهذه العلل على مذوق الشرط التي لا يوجب لا يثبت ولا يثبت  
 الوجوب اليها الاعلى نوع من الشاغل وعلى هذا الصواب ان يكون  
 على الحيز الواحد علامته علامته ان يثبت الحيز في حق المتعين  
 علامته كانه يثبت رجل ان يثبت الدار فان طابق وان كل  
 ردا فان يثبت فمعلق الطلاق في حق المراه بها وهو ذلك للشرع  
 ان يصف احكاما مما ياله الى علامته في حيزه من العادات او يعرف  
**المأخذ الثالث** للعله ان يكون الشيء موجبا لكونه بالترجيح والقتل  
 للفصام والسرقة للقطع الى عدد من مواعيد في حق المتعين اي جعل  
 الشرع اياها موجبة ولم يفعل الاحكام بالمتعين فيصنع بل جعل  
 نحوها موجبة للاسباب ويثبت الاستدلال بوجوبها هذا ايضا  
 وان كان موجبا ما حوزا من جعل الشرع اياها موجبا فلا يثبت في الفعل  
 ان لمحل الشرع شئ من موجبات الشرع لعدم الحزم بماله نفسه  
 كما يقول مثله القتل بحب الزنا ويثبت الحزم على ما لا يثبت  
 نظر على ذلك وهو ان العلة على هذا المأخذ استدل على ما لا يثبت  
 ولا يجوز ان يثبت الحيز الواحد في حق واحد يثبت كالعالية الحاصلة  
 للدار شئ واحد لا يجوز ان يثبت في كل واحد يثبت فان المعول واقع  
 بعلم حيز واحد في حق واحد من وجهه فحيزه لا يجوز ان يقع  
 بالعله وكذا لا يجوز ان يحدث شئ واحد من جهة فحيزه لا يجوز ان يقع  
 المعول الواحد يثبت لان من يثبت اصابه الحادث الى حيث قطعه  
 عن الآخر ولا يصور ان يكون واقعا بهما مع اتجاذه في الحيز وعلل

السرعة ما يثبت على مال العقليات اذ جعلت موجبة ولم يعلم والشرع  
 محتاجا بمصلحة على الموجبات بل جعل من الشرع نصب الموجبات لها  
 كاسباب العقوبات فلا يصور بعلم حيز واحد في حق واحد يثبت  
 على معنى ان يثبت كل واحد منهم موجبا له فان الايجاب اذ كان على مثال  
 ايجاب العقليات ففي اعماق اسباب الايجاب في حق نفي الايجاب على الآخر هذا  
 مما يثبت فمسلخ الاستدلال في حق مصره الى الاستدلال في حق مصره  
 للعله ما حذا الاعمال الوجه وهو اللزوم على جميع العرف في حق المتعين  
 عرف من صور الشرع اصابها موجبات الاحكام فانا وان قلنا انه ليست  
 موجبات لذواتها فمصلحة به لولا ورود الشرع لما اوجب والان فهو ورد  
 الشرع نصبها موجبة ونصب الشئ موجبا حكم من الشرع مقبول فاذا صار  
 موجبا واضعف اليه الموجب ان يثبت اصابه من غيره فان **قال**  
 بالاسباب التي في الشرع في الشرع وغيره من جملة من الاسباب يترادف  
 ويحد موجبا **قلنا** ان الموجب مع تعدد الموجب لا يعمل فاذا اشكل  
 شئ من هذا الحيز فيكون الحيز مع تعدد امغارا ويحتمل الى الناطق الاتحاد  
 واما ان يكون الاستدلال في حيزه ويحل الى الناطق البعد واما ان  
 يثبت اخرى العلة في حق حيزها موجبة ويحل الى الناطق على الاخر بطرق  
 التبع اما بالعدم في حق حيزها القوة في نفسه فان كل موجبة تستدعي  
 موجبا فادخلت في حيزها اليه والمماثلات مصادات في العمل بالجمع  
 في محل واحد وهذا هو المصور في معزل الاستدلال ودفعها بطرق  
 الاتصال فان **قال** في الحيز من الحيز المعتمد وطبعا فالوطي واحد في حيزه  
 واحد والعله مقدره وحديث من زنا وقتل وقتل فلهذا الاستدلال  
 بالحزم واحد والاسباب **قلنا** اعماق القاعده العملية التي يربطها

امران احدهما ان المما بالات مصادره فلا سعة احكام مما باله في محله واح  
 والاخر ان كل موجب يستدعي موصفا للضرورة فان لم يخله موجب  
 خرج عن الاحباب **الحرف** وزا الوفا بغير الاصل في كل ميم وال **اما**  
 الحصر والعده والاحكام وكل واحد منهما موجب لوجبه على جملته فهدى لحرمان  
 مسوده ولست مما باله في تحريمه فلا منافى ما ذكرناه ودليلنا في هذا ان  
 القول بحرم الوطى في الجملة يجوز انما الجملة هي الاذا في الوطى فحاشا  
 والجملة انما هي العادة والوطى بقصد العادة والمحرّم خطا الانساب  
 والوطى والعده مصحح خطا الانساب فمن جامع دوا اجتماع هذه الاسباب  
 وقد جنى على العادة بالامساك وجنى على الانساب بالخطا وخاضر الاذا  
 فصمن فعل واحد هذه الوجوه المسعفة بالمساعفة فاذا زال الحيف والحرمان  
 فحاشا له اذا وادان الحيز الحريم الجانيه على العادة وتكررت على هذا الباب  
 والدرسل القاطع عليه ان الوطى في الجملة مستحب في جميع العصور والوجوه  
 في الدار الاخرى كحاشا الوطى في هذه الحالة مستحب في جميع العصور والوجوه  
 مبريه برب المعاصي كما ان الوطى في الجملة مستحب في جميع العصور والوجوه  
 على طاعة لاسال الاستبانه في هذه الحالة مستحب في جميع العصور والوجوه  
 مسد الاخرى في كل قضية وفي هذه الحالة مستحب في جميع العصور والوجوه  
 بعد ما تلها واتحادها وحاشا له في الجملة مستحب في جميع العصور والوجوه  
 عنه والنهي لا يستلزم في الجملة مستحب في جميع العصور والوجوه  
 الرده بسقط بالاسلام وهو العون الى الاسلام ولا يضر العاص بسقط بقوه  
 المستحب والنهي لا يضر في جملة العاصي الجائز والواجبه والمستحب  
 احدها لاسد مسد الاخرى في جميع العاصي الجائز والواجبه والمستحب  
 فان **الحرف**

القتل الواحد بعشر اذ وجب عليه قتلا من ثلاث وكما هو وهو  
 بعض لا حد العاصي المعقول ليس ليس ذكر هوها **ولما** لا بد وجب قتلا  
 لمسحور محليين ولما مما باله في جميع العاصي الجائز والواجبه  
 والجائز والمسيحيه اذ لو عقرت ذواتها لم يجرى عليها الاخر وما خذ استكانته  
 اجتماع المما باله الا بسود لا بعقل ان سويها على الجود لا بعقل  
 ان يوجد ومن لا سفيق رذيله فعله ان سفيق **الحرف** مستحب  
 عمرو من قبل فها محليان بعقل اجتماعهما من هذا الوجه فان **الحرف**  
 قتل لبي رجل واحد فاستحب واحد والجنس واحد والقتل واحد والعاصي  
 جنس واحد فمستحب المما له ومن لمسا الجائز **ولما** المستحب في الاصل  
 للقتيل وهو المستحب الاصيلان ومن لا بد بقرن التلق بالوفا **ولما**  
 لاس لاولا **الحرف** اذ لا يجرى عليه عقوبة الاختلاف بالاضافه الى مستحقين  
 متعدد محليين في الجملة لو عفا احد هما لم يستفد الاخر وذلك بدليل  
 على التعدد واحدا في الجملة بدليل على المغايره والاختلاف فهدى لاس  
 اصفوا على حشر محليين في سفيق واحدا في جميع محليين فان **الحرف** **الحرف**  
 سفيق من التجاعيد بالوفا **الحرف** في الارضاع ايضا سبي ولو ولز وارضعت  
 فهدى لاولا **الحرف** حاشا له في الجملة مستحب في جميع العصور والوجوه  
 اضافه الموجب الواجب في الجملة مستحب في جميع العصور والوجوه  
 ذلك التحريم واحد وهو حاشا له في جميع العصور والوجوه  
 ساقط بالاضافه الى الولده لا يجرى عليها الاخرى حتى نقصنا صافه  
 حاشا لاجد منها الى موجبها **الحرف** مستحب في جميع العصور والوجوه  
 مستحب في جميع العصور والوجوه مستحب في جميع العصور والوجوه

مستحب

على الولاده من وجهين احدهما ان لولاده بعصته حقيقه والرضاع مشبهه  
بالعصته شرعا وشبه المشبه شاقط بالاضافه الى حقيقته عند وجود  
حقيقه وعلى الجملة لا يعقل شيقا لاضافه الامر الاقوال الا لضعف  
لا يعتمد به مع الاقوال وهذا كما ان يثبت اذا كان الطريق متعاضدا  
اخر سلب عنه من اجل ان مقتضى العبد لا يبعد طريقا وسال كذا لا يخرج  
بالقصر المتروك ان مقتضى سلبها استنوى الطريق لا لعارض وكذا  
قال الشافعي رضي الله عنه اذا نكح المملوك امه فولدت منه انا فهو ابنة واخوه  
من امه فانه ابرامه ايضا ولكن الوثاقه عند النكاح مع المملوك واما قوله الام لا تحب  
قرباه مع البتة والتقدم بالقوة يشهد له الشافعي والشافعيون واما المنعوع  
فالجواب ان اصابت بلبلا فلا يوافقها بغيرها بل انما لا يحل  
ان يخصص الجيب ساقط بالاضافه الى الوقت غير ان مقتضى امر او غير او  
حينئذ لا يشرط خيار الفجور ولا جليل فلهذا لا يثبت بالشرط والمجرب  
بالشرط ساقط بالامه انه المثل في الجيب من المملوك فانه لا يثبت القرب  
بالشرط وحكمه فاجيب على الاقرب فلهذا لا يثبت له العقول ويشهد بذلك  
انفساخ النكاح والاجازة بل حكم المملوك لا يثبت له العقول والاضعف لذلك  
واستدلوا بغيره السبب عن طريقه فلهذا لا يثبت له العقول والاضعف لذلك  
في المجهوسات فان الجوان القيد في غير المثل ولا يثبت له العقول والاضعف لذلك  
عليه الظاهر بسبب القيد والفتن فلهذا لا يثبت له العقول والاضعف لذلك  
الامتناع على عدم الجبوه ولا يثبت له امتناع بغير احداها الموت والاخرى القيد

ولو جاز محاجده ذلك شهد عليه عقله بالمثل والضلاله اذ كان  
ذا عقل ولا يصح المثل عن عناه وجهه الثاني  
لا ساقط الى الرضاع ان الرضاع طريقه بالولاده فان الولاده ساقطه  
بالضرورة والمحم للمحم حقيقه الرضاع لا يثبت الاضافه اليه اذ  
السابق من المحرم مضاف الى الولاده والاشهاد غير معقول وخلا  
يعمل ان يوجب الموجود وسود الاسود لا يعقل في غير المحرم  
بالمحم الذي هو مصنف والمحم لا يوجب له الرضاع لا يعقل في غير المحرم  
محل وجهه فعلا لا يعمل العقل في المحرم كما لا يعمل في السواد على  
المسود وكذلك لا يعمل مع المبيع ولا مع المهر من المهر والمشتري  
لان المثل مستغول بمثله فلا يعمل ووجه ما هو مستغول وكذلك اذا  
احدث الرجل فانسق طهره فان بالعدد كذا وتقوط فلا يوجب الثاني  
عنه لا يثبت الطهر وان كان مثل الاول ولا يصادف طهره  
بغيره فان المستغول يفسق طهره فضا عليه لا يصدق له دفن سليم  
فان قيل **فان قيل** ما هو الصغر الجنون ان ثبت للاب عليه ولا يثبت  
محمله ام ولا يثبت له العقل ام لا يثبت له العقل ام لا يثبت له العقل  
الى القول باثباته في غير المثل فلهذا لا يثبت له العقل والاضعف لذلك  
بلى عليه وبلى عليه وانما يثبت له العقل اذ حاصله ان يقال  
الى الصغر فانه سابق فان الجنون لا يعقل الا في غير المثل ووجه  
الجنون فلا مشقة في مثل حكمه فلهذا لا يثبت له العقل والاضعف لذلك  
وهو بعد الصبي محال على الجنون العاين بعد الصبي ووجهه  
فارغا فان الاجاب هذا انه اذ لم يصح من الولادتين وقول فان



بان فارق بين ولاية الجنون والقبض على البعد وحكم الاحلاق فان  
**فلو** لمس في مس معاً او بال ويغوب معاً فلا يهدم ولا يخرج بالقوة  
 فاد ان يقولوا والجواب من وجهين: حجة ان يقولوا لم يثبت  
 ليس موجبا حكما وانما هو ميقان في شر لا من الوصول لاجل المصلحة فهذا  
 كما علمه لا مانع له والاشية في قوله ان نعم الشيء بعلا من ثم يزدحان  
 وليس للعلامة مدية في الغياب حتى يقال الاضافة الى احد هما واجب  
 وقطع الاضافة في حق الباري انه لو قدر كونه موجبا ليعضد على فاس  
 الاسباب المؤثرة فيقول الحكم مثير وهو الاضافة في العلة ايضا هذه  
 ولها حكم الغياب فادا تعدت صورها والجنس واحد فانه لو بال  
 والقطر الاول فاضه يشمل على اجزاء بل لا يشتمل احدها بالنقص  
 والحق صاف في الجملة والجملة في حق الشيء الواحد وكذا اذا  
 وان الحكم صاف في الجملة والجملة في حق الشيء الواحد وكذا اذا  
 تعدد المخرج او تعددت الصورة فعلة الاسماء في اصل لا قدر ما يه  
 الحدت بالاضافة الى الاصل وهذا كما ان شارف الب دسار في عليه  
 الحدت بالاضافة الى الاصل وهو خصص ربع دسار هو الجملة  
 قطع واحد ولا يقولوا اضافة الى موجب خصص ربع دسار هو الجملة  
 الربع فصاعدا هو الموجب وكما بان فالواجب مضاف الى الكل على  
 وجه واحد لا بطريق التعريف ولا بطريق التضمن والتعريف وحرك  
 الوجهة البشيرة بوجوب جسمان في حد ذاته في حد ذاته في حد ذاته  
 الجسم بالوجوب الى الاول في التعريف في حد ذاته في حد ذاته في حد ذاته  
 والاضافة اليه وكذلك القول في زيادة قدر الشهود ادا شهدوا بكونه  
 من اسبوع جمع راسه ما لم يجمع في الباقى فاعرض لجمعة ولا يقال ان  
 الواقع منه قرصا اول ما سمع في الباقى فاعرض لجمعة ولا يقال ان  
 لا سبع ولو جاز مع الاتهام من غير تميز حتى يبقى على الاتهام

في علم الله تعالى ايضا وحرك مجرب خصله من جمال الصفات وعلق الوجوب  
 بها لا على العين كما ذكر في مثله في الاحداث المحمدي وفي امثال هذه الاضافات  
 وقال البعض جازم لا يضاف الى الاضافات في هذه الصور في حد ذاته  
 الضميمة ونسب منه ان يضاف الى الاضافات في هذه الصور في حد ذاته  
 والعق مضاف الى جمع الصف وان كان عين الشيء واول ما عليه كماله  
 في الغياب السراية وكذا في ملك نصف الارض في الشفعة ودر  
 العشر واول ما عليه كماله في الاستحقاق عند الاموال في الشفعة ودر  
 من السراية المتفاوتة في النصيب في مسلة العنق وفي مسلة السبعة على  
 اصح القولين وهذا لان العلة اصل الشراكة واصل العنق ولا نظر الى مقدار ما  
 العنق في الشراكة ولم يتغير الاضافه وكذلك الاحداث المطرقة الى  
 اصل الحدت وهو جنس واحد وما به الحدت مختلف بمره وطريقه فاما  
 تتغيره الاضافه فان **فاما** اذا حصل الموت عصب جزا اجبر او عصب  
 القدر نصيب في حر الرية وحرما معاً من غير عدم وتحرر الموت فالحق على ايها  
**فاما** فيقولون الجنب في صناعة السلام ان الى ان العلم المعلوم انما سلم في  
 العمل في المعقودات ومن السمع في المسروعات وحصول الموت عصب  
 المخرج ليس شرعا ان العقل قاض بان من هو الارواح هو الله تعالى وان  
 المخرج ليس بوليها اما في هذا له مسلك واضح في صناعة السلام ولكن في  
 مناق خلافتها في نفسه له منهي عنها وتبلغ في الاعساد وقد المخرج  
 عليه الموت وغرضه في المنهاج الذي ذكرناه في الاحداث وبطارها على  
 ما عدم هذه فضا عليه اعيانها وحركتها ولم ازل احذر النظار تعرض  
 لها ولا بد من الاضافة بها في معرفة فضايا العقل العلية فاما العلامات فلا

[illegible]

أوبطن نفا الشبه الذي كثرناه فطهر عليه أخرى فقطع الظن  
لا يأخذ أن الحكيمة الشبه والمعلمين شابه بالثبات لا بد له من  
باع عليه ومقتضاه بالمتشابهة فادرك عني وفوق متشابهة موجودة  
على الظن أنه الذي كان من علم فقرة بطلانه مع شتا على  
الظن أنه اعطاه لفقره فأدرك علمانه فبشره لا ولا ولا ولا  
أن يكون للقرابة ولا بد من ترجيح لأجل الظن والادراك المتشابهة  
فهو والظن والعكس والشبه الأول لا يأخذ العلم فيهما  
أنه لا بد من علمه فاضله لم يرد الحكيمة عن موقفه ومقتضاه  
ولا علمه الأكدي فأدرك ظن علمه أخرى بطلان العلم  
الأكدي وانقطع الظن وقد قررناه **قال** فلو انعمت  
العلم المتوزع فهل انعمت الحكيمة وهو المعنى بالعش **فإن** انعم  
الحكيمة جازية العلم يبقى عند انتفاء العلم ولا يجوز  
تقدير العلم الحكيمة بها عند عدم العلم الأول فلو قررنا انتفاء  
جميع العلم لا ينتهي وعذر ذلك ادويع الانتفا على اتحاد العلم  
فمضروبه انتفاء العلم انتفاء الحكيمة إذ لا يستغنى الحكيمة عن موجب  
الحكيمة وانتفاء العلم ولا ينتهي الحكيمة لموجب له من علمه أخرى  
أونصير دفيه ولما جاز ذلك لم يرد على اتحاد العلم لا يرفع



للنصر وعلى مصلحه زياره على محل النص معبره فاقدمه على النظر هو  
يوقع الفايده ولا يهاب عجزه ولا يعر عجزه واد اعتر عليه وبطوره فذكر  
سبب سبب لا يهاب عجزه ولا يعر عجزه واد اعتر عليه وبطوره فذكر  
الطن الحاصل ولا سبب سبب سبب سبب سبب سبب سبب سبب سبب سبب  
براي غالب اعقاد قوي في شتران الباعث المتشاعر على المصنف  
هذا الذي ظهر له واد اعتر عليه وبطوره فذكر  
ذكره واد اعتر عليه وبطوره فذكر  
فان قيل في سطلانها ان العول بهار جم بالطر وحجم على الغيب مع الشد  
والزيب وهو ضد العلم واما جواز الركوب اليه لحاجه العله فاد اعتر  
معجولاه وهو من قبل العلوم والاعقادات لا من قبل الدين ان العليه  
وشرط الاعقادات العلم دون الشك والطن **قليا** سامتنا  
حصول الطر وبقائه وان الوقوف على علم التعبد لا يعطف صغفا  
وخللا على الطن السابق وهذا ما عساه بالشمه فطمان سلنا خلو  
عن كل فائده على اننا نظهر فيه فائده من اجزاءها من حيث الاعقادات والاطله  
بما يشترى الشرع وما مهمها من طامسه القسري في المصلحة اطمانت  
الحصل من العلم الجامد اذ اوقع الوقوف على ريت عن مراره العليل  
البهوش وانتقادت الى القبول عن طوع وكره في المصلحة اطمانت  
وقفر الخيم وللد كاسير في استناله القلوب للادعائ والطامسه وقلم  
ان ذلك طر وليس بعلم فلسفي فاد اعتر عليه وبطوره فذكر  
الخلق خمينات وطين ومعلم بواعثهم وصوارفهم في مصادرهم  
ومواردهم ونصرهم في معاسنهم قلوب الطنوب والوهماق تقول  
في الخرص على السبل بالعلوم **والجس**

نقير البهوش على موارد الشرع بالنسبه على الخاسر والمصالح المسكر  
مدروب وبلوكا حرجي في الاعداد والوعده في نيات اياه احب واما  
عليه ان رذيه احب على الاجاد عا ووفق بالبراز خان ولا فائده فيه  
الفران المطعوه عيه من الحرج المتضرب والشرع فيه وهذه  
فائده اعقاداته وعملية في حواز البطوق والشرع فيه وهذه  
عن طواعيه من النفس وطامسه من العلب ومن بشر شيوخ احكام  
الشرع في البهوش ونشيمها بضباب المماسن ومسامير المصالح  
وان كانت مطعوه فعدا نخر ما يعلم على المطع نصه من طرد العاد  
فهذه فائده طاهره **الفائده** الثانية ابطال الخاف عن المصنوع بالمصنوع  
بعله معديه **فان قيل** في الاقصاء على النص والافلاخ عن  
العليل ما يقرب هذه الفايده **فان** لما رما سرك لبعض الباطن على معديه  
فالحق **فان قيل** لو ظهر على معديه فلسفي ظهور الفاصره ما  
سبح العلل بها اذ لم يحج من القليل ثم قد اختر فروع على وبطل وقوع  
على اخرى **فان** فاما ما لا خور الحج من علب عن فاما لما فيه ودلاله  
الحكم علمها ان الشهورت غلبان اوسع شهاده الحكم عن اجزائه على  
الخصوص ولا يشترط لها على الجميع فيتبع الرحيق والاقوي والاطهر  
هو الذي جال عليه اذ ربه فاما بطريق الاحتجاج بان فعال العله مجموعها  
فادن العله القاصره اذ احدث وقوت دفع المعديه ومعت  
اللاحق فظهر **فان** **الوجه** الثالث في اطلاق العله للعلاقات  
الحاصره لمجرى الخيم عن ربه فعه ومقطعه كالمعديه في الدرهم والبراق





به شرط العلم ولما اجمعت عليه ولكنها وذاتها ما راد وبها عين العلم  
بعض اجزاها فادعها بغيره مركبة من اوصافه فلهذا انظر بطريقه على  
معرفة بقدر ما في سائر العلوم من سائر العلوم من سائر العلوم من سائر العلوم  
العلم وبعضها الذي يسمى به مع ان احدهما في سائر العلوم من سائر العلوم  
الحال حتى لا يحصل دون بشرطه كما ان اتصاله في سائر العلوم من سائر العلوم  
النسب العلمات وفيها ما هو في سائر العلوم من سائر العلوم من سائر العلوم  
بمع العلم في سائر العلوم من سائر العلوم من سائر العلوم من سائر العلوم  
على وجودها الساخ والمسيبات في المحسوسات بقضي العلم فيها بالفرق  
من ما تحصل الساخ بها ومن ما تحصل عندها بسبب اخبر عنها وبعض العقل  
بالاضافه اليها ومثاله ان الهلاك المربى على الترتيب وانها لا يصور  
حصوله اعدادا لهذا الطريق ابو وجود انيسر ووجود فعل المردي والتلف  
موقوف علمها جميعا والعقل عرف في الاضافه وذكره الاجاب  
المردي والفعل في بعض ما بالمرتبه على الهلاك المردي ووجود البير لا  
المردي مهلكا وفعل المردي انما يوجب الهلاك عند وجود البير لا  
المردي لا يتمسك على الارض ولم يهلك في سائر العلوم من سائر العلوم  
هلك بالمرتبه هذا معلوم من سائر العلوم من سائر العلوم من سائر العلوم  
يترك فعل المردي وحاله المردي في سائر العلوم من سائر العلوم من سائر العلوم  
موقوف على فعل كل واحد منهما في سائر العلوم من سائر العلوم من سائر العلوم  
مباشرة الهلاك وحاله المردي في سائر العلوم من سائر العلوم من سائر العلوم  
له كثير واذا سمعت هذه المقدمه في المعقول والمحسوس والاحكام الشرع  
تترك على الاسباب الموجبه بسبب الشرع وبقدره كسائر المحسوسات  
المحسوسات على الاسباب الواجبه في سائر العلوم من سائر العلوم من سائر العلوم

[illegible]

عقله في الظاهر وهذا وجه بمنزلة عن العلة المحضة ووجه صدره **ع** العلة  
انه لا يمتنع ان يكون له وجه وجوب حروته بتسببه والطلاق عن  
ووجه ثالث يجوز ان يكون له وجه وجوب حروته بتسببه والطلاق عن  
والمرام على وجه الاجمال **و** انما المقتضى في وجهه من العلة الباه  
الموجه على مثال العلة العقلية واضح ويعني الموجبات الاسباب المصنوعة  
للمخارم والوازم والعقوبات والاهللاكات وكل وجه جادته ويعبر  
كأن يستتبع ضربا من الضرب فلهذا هي العلة الموجبة الجارية على منافع  
العلل العقلية في الاجاب لا يفتقرها الا ان لها خفاها عرف شئ ان جعل  
الشرع اياها علة موجبة فالسبب الملتزم للوجه والنتيجة عليه ملك  
المصلحة والسرفه والقتل والزنا والاندلاب والزنا والاندلاب والعقود على  
لوجباتها وقضاياتها ملك النكاح لا يحصل الا بالنكاح الجازم لمشبه  
الشهود فاد اجصل قليله حصلا لنكاح عند جميع الشهور لا بالشهادة  
وبراه التمه عن الظواهر حصلا بفعل المصاهرة عند قسرا الخطره لا بفعل الطهارة  
والمالك في البيع حصلا بالاجاز والقبول وهو البيع لا بدات البايع ولا بدات  
المبيع والذاليع لا ينعقد بغير الا عند وجود مبيع وبيع اذ لا ينعقد  
ولا يكون دونه والزوج على الزا عند وجود الاحضان لئلا  
بالاحضان في لقطع دونه السارق البايع بالنسبة عند البايع لا  
البايع الى امثال كثيرة لا مطمح في احصائها فان **ق** قد يشارك المتكاري  
وبعض الاوصاف التي ذكرتها وانما الشرايط افرج العاك  
واركانها في المعيار الصادق والقبض لافاد في مظان الاشياء

**قلنا** التي بطهر لنا في ضبط مجازي انطوية **و** الجواب الحمد لله تعالى  
اركا وصفنا بتسببه الجارية في وجهه من العلة الباه  
العله وما ورائها من وجه وجوب حروته بتسببه والطلاق عن  
مناسبه بينها وبين الحكم لا على طريقة المناسبة بتسببها ولا على طريق  
التضمن المناسبة فهو الشرط في تلك الشرط وتقسيم الاما **ز** العلة  
كالاحضان مع الزنا والجماع يعرف اعتبارا من جهة الشرع عينا  
ولا يعرف لثانين معقول في الحكم ولا في العلة وذلك مما يتناقض  
ولكن جاز على الجملة وقوعه **فان قيل** فلهذا علة لم في الضبط عما يحصل  
الحكم به ويعقبيه فقال انه العلة وما يتسبب وجوده ولم يتجزئه الحكم  
فهو كالشرط كالزنا مع الاحضان والتزديده مع الجفر وسائر  
ضفا الى هذا في سائر الاسباب **قلنا** لا تعويل على هذا الضبط  
لان الطلاق المعقول بالحوال طهر عقيد الخوا والعلة هي الطلاق السابق  
لانه المناسب وفيه الشتر في شبه عتق عقيد الشتر والعلة هي القرائة  
لانها المناسبة للعتق والعنا **فان قيل** كد بمنزلة الطهر من الجنسية  
والزنا ولا مناسب **قال** اما في غموضه وقد يتجمل الناظر **ر**  
قال ذلك مرجعه **و** خفاها المفهومه من قوله صلى الله عليه وسلم  
لا يبيعول الطعام **ب** الطعام كما عرف من اضافته القطع الى الشرقة

والخلل الى الزنا وعدا له **والجسد** لان المقدره مميزه عن الجنسية في هذه القضية  
ولا اضافة فيها **والجسد** لان المقدره مميزه عن الجنسية في هذه القضية  
فصحاكف شتمت بذكره **والجسد** لان المقدره مميزه عن الجنسية في هذه القضية  
او في درجات النابز ان يوجد **الجسد** لان المقدره مميزه عن الجنسية في هذه القضية  
اظهر من الاضافة للقطعة قوله لا يدعى الطعم **والجسد** لان المقدره مميزه عن الجنسية في هذه القضية  
للمناظر ايضا في الجواب ان الطعم هو الوصف المظهر في **الاشياء** لان المقدره مميزه عن الجنسية في هذه القضية  
الاربعة وهو محرم الزنا والعذر والسب ولا يرد في هذا **والجسد** لان المقدره مميزه عن الجنسية في هذه القضية  
المفارقة بالطعم كما ذكرناه في وجهه بغير الغلبة **والجسد** لان المقدره مميزه عن الجنسية في هذه القضية  
الحكم بعدم الجنسية مفهوم من قوله **والجسد** لان المقدره مميزه عن الجنسية في هذه القضية  
مما ذكرناه كف ولو قيل لو باع صاعا من حنظل **والجسد** لان المقدره مميزه عن الجنسية في هذه القضية  
محرم وبصاع من شعير فهو جائز ولا فارق **والجسد** لان المقدره مميزه عن الجنسية في هذه القضية  
بغيره وما يقول العاقل لا معنى لتسميته **والجسد** لان المقدره مميزه عن الجنسية في هذه القضية  
لم ينقل من كلامه **والجسد** لان المقدره مميزه عن الجنسية في هذه القضية  
كما يقول **الجسد** لان المقدره مميزه عن الجنسية في هذه القضية  
محلا اذ جعل كالطرف للطعم **والجسد** لان المقدره مميزه عن الجنسية في هذه القضية  
غير مبني على هذه القاعدة بل نسلم انها وصف **والجسد** لان المقدره مميزه عن الجنسية في هذه القضية  
يختلف الوصف الاخر لان محرمه **والجسد** لان المقدره مميزه عن الجنسية في هذه القضية  
اذ اختلف الجنس فصحاكف شتمت بذكره **والجسد** لان المقدره مميزه عن الجنسية في هذه القضية  
الجنسية عليه في محرم النساء وان زوال الجنسية لا يحرّم زنا النساء **والجسد** لان المقدره مميزه عن الجنسية في هذه القضية  
ذلك على سقوط اثر الجنسية او من ان يترك خوفا عليه **والجسد** لان المقدره مميزه عن الجنسية في هذه القضية  
وهذا الخيال وان وزناه في كتاب المأخذ وكتاب خصص المأخذ وفيه  
نظر لانه اذا لم ينه عن الفل من ركبه من الطعم والجنسية وانها

وصفا لا يميز احدهما عن الاخر **والجسد** لان المقدره مميزه عن الجنسية في هذه القضية  
الوصف فاذا وجد الاحكام **والجسد** لان المقدره مميزه عن الجنسية في هذه القضية  
ما لم يكن **والجسد** لان المقدره مميزه عن الجنسية في هذه القضية  
البراهين **والجسد** لان المقدره مميزه عن الجنسية في هذه القضية  
احد الوصفين ولا يميز من حيث النابز **والجسد** لان المقدره مميزه عن الجنسية في هذه القضية  
نظر المعلوم **والجسد** لان المقدره مميزه عن الجنسية في هذه القضية  
عنا وهو علامه عليه **والجسد** لان المقدره مميزه عن الجنسية في هذه القضية  
المحل الخالي عن المناسبه **والجسد** لان المقدره مميزه عن الجنسية في هذه القضية  
الاصل **والجسد** لان المقدره مميزه عن الجنسية في هذه القضية  
مبني **والجسد** لان المقدره مميزه عن الجنسية في هذه القضية  
يلزم منه **والجسد** لان المقدره مميزه عن الجنسية في هذه القضية  
بالجنسية **والجسد** لان المقدره مميزه عن الجنسية في هذه القضية  
بالعلم **والجسد** لان المقدره مميزه عن الجنسية في هذه القضية  
ولم يرد **والجسد** لان المقدره مميزه عن الجنسية في هذه القضية  
تطلعوا عليها **والجسد** لان المقدره مميزه عن الجنسية في هذه القضية  
عليه **والجسد** لان المقدره مميزه عن الجنسية في هذه القضية  
الطعم اذ كل **والجسد** لان المقدره مميزه عن الجنسية في هذه القضية  
طريقت **والجسد** لان المقدره مميزه عن الجنسية في هذه القضية  
الحسن **والجسد** لان المقدره مميزه عن الجنسية في هذه القضية  
الاراهم **والجسد** لان المقدره مميزه عن الجنسية في هذه القضية  
الصفات **والجسد** لان المقدره مميزه عن الجنسية في هذه القضية  
المقاصد **والجسد** لان المقدره مميزه عن الجنسية في هذه القضية



بالإضافة إليه المبدأ بعده عن الغرض المطلوب وقد ظهر هذا الأمر من  
الطعم عن الحسية وتتميم الحسب يدعي ما نسب للشيء بسبب مشابهة  
الأدب هذا الأمر ينقطع طر السبب في شدة عونه ولم يبق فيه مما للعلية  
إلا أنه لا ساوى العلة في الاستعمال باق في شدة عونه يترى العلة  
الطعم بأفادته وإذا سلم هذا الأمر فلا يخرج عما في خبر عنه يترى العلة  
ووصفها ولا مضاعفة في الإطلاق أت هذا طريق يترى من حيث  
وهو دقيق خفي لأن أصل ما بال العلة خفي في خبرها عن الشرط طعم  
وراء في الحفا ولا حل حفاه تنفر عن قبوله فترجعه في التسع قطعه إلا  
لترك الجلباب ويحل ذهنه عن الإحاطة بالواقع والحفاه فان  
**فيل هذا** منصرف في المناسبات أو منصرف المناسبات ومن الأسباب  
ما يعرف كونها أسبابا بالإضافة للقطعة من جهة الشرع والحدوث الحكم  
عند حدوثه وإن كان لا مناسب كما قد يترى في خبره في الشرط عن  
الركي وهل يقولون منه على الحدوث حتى في الخبر منصوصا في الحدوث  
أحرأ والسابق في ربه الشرط **فيل** الأول المناسبات السابق معتبر في الحكم  
كالعارض للأحق فلا يرجح بالغرم وأما خبره في أن محل خبر أحدها  
مصنعا المصلحة والخفة كما في الطعم وأحد من أسباب ذلك والأسوي من  
جميع الأوصاف ولم يدرج عن المناسبات في خبر المناسبات بالآخر ووصف  
الحكم صالم يدرج الوصف المناسب على المناسبات بالآخر بل لا يختص بالإضافة  
وصف الآخر من العلة وذهب أبو **يونس** إلى أن الوصف الآخر من العلة نصا  
الحكم إليه وإن الوصف السابق صارت موجبا منصرف في حكمه على العلة وينبغي عليه  
أن يترى القرب اعتناق لأن ملكة اقرب هو العلة وقد أدرجت الملكة حتى  
صارت القربة السابقة مؤثرة معه فهو في مع المور **فيل** القول الملك محل  
فإنه لا مناسب للعقل لذلك هو غيره وإنما المناسب هي القربة وإن سلم كونه

وصفا فلا يخص الوصف الآخر للأحق بالإضافة إليه **فيل** يقول إذا عدى  
جماعة بوضع أجمال في سببه حتى غرقت في شدة عونه في خبره لا في الواقع  
الآخر وإن لم يترى بوجه خبره في الأوزان وأنه لا يخص بالحد  
الآخر لأن الخبر يترى من محل لا بالآخر والدليل عليه أن الأجماع  
مستقر على أن الجلباب والقبول في السبع لا يدرج أحدهما على الآخر بالتأخر  
حتى إذا اشترت الزوجة زوجها وانفصل النكاح وأزاد ناحته في  
حواله السبع للسبب المهر ولا سقاطه لم تأخذ ذلك من الدم والتأخر  
وكذلك شهود الرجول يترى على سهاد بهم بعد سبق التعليق حصول الفرق  
وليس لتأخير القول أنهم شهداء بهم جعلوا التعليق السابق بطلما  
فمحصول بالصمان وعلى الجملة كذا الأمر إلى هذه الإضافات في الأحكام  
في أحكامه وقد أحلف قول **فيل** رضي الله عنه ورأى أصحابنا ومعظمها  
وأحلف قوله وإن شهود التعليق وإن زادوا جعلوا هل محصور بالغرم  
أم يشاركون شهود الإحصان والصفة ولذلك يترى كثره وكذا كسب  
أما في العلماء على الفرق في الشرط والعلة وأن هذه قاعده مهمه لا يدرى خبرها  
ولا يجوز التساهل فيها اتصالا بالآخر المحكم موقوف على الجميع وإن على الشرع  
إمارات كذا الجلباب فيها ما لمعلوم من الشرع أيضا في على مذاق الموحات  
العقلية **فيل** **فيل** مالت السببه إذا شجتها بأجمال والقول حتى فيها جلا  
وغرم فلم أحضر الضمان وهما وزع وعط من المالك إن لم يترى القول  
على آخر الأوصاف **فيل** إلا أن فعل المالك الإصالح أن حال عليه الهالك وماط  
به الضمان فأجبل على فعل المعزى إذ بعد أوصاف العلة لا سعاد عن الشرط  
والضمان واحد على الجاف ليدرك أن رد في فيها الماشي عن جهل لا مشبه  
لم يصلح لأن جعل سببا ووصاف المالك فأجل الهالك على الشرط هو وجه  
وهو غير منفك عن الخلاف **فيل** إلا أن تعرض لمسايل يترى النظر فيها

على الحق عز وجل ما اطلعه **فمن ذلك** شر آراء العرب بغير الكفار  
 فانه لا يصرف اليها عن الآلات الواجب عليه التجرد والحيث عاره عن الجاد عليه  
 العنق بطريق المباشرة وعلة العنق القرابة دون الشرا فاما الشرا سبب  
 والا فاعل سبب الزواله والقرابة تشبه سبب العنق في اختلافه وبينه والحق  
 صلة ومباركة وكان نتيجه عند الشرا كنيته عند الصفة الى علق العنق  
 عليها ومع ذلك علق العنق عليها دون النسبه واما الواجب عليه الصفتان  
 للسرايه لان الصفتان شرط والمحل اذا لم يمت احدهما عا العلة القرابة  
 لا يمت احدهما لاجاب الصفتان عليها ولا عا المنتسب اليها فاجبت الشرا  
 كما في صورة العلق **واوج** يدعي انه احد وصفي لهما وهو الاخرى فصل  
 اليه ولستنا نسلم انه احد الوصفين فانه لا مما سببه نه وان سلم فالآخر  
 لا سبب الاضافه كشرقي الاجاب والقبول **فمن ذلك** مسيله  
**شر** **ايك** **الاب** فاما ادرت على الفرق بين العلة والمحل ولقد  
 سلك في كتاب الماخذ طريقه مسغى بعض اقسام وطرق الفرق بين  
 المحل والعلة وسبب الموجب بمحال شرائطه جري وان العصاص في حكم  
 الواجب الساقط وان ادفع العصاص في معنى انقطاعه بطريق العفو  
 وطريان استحقاق الاب وهو تبيين بالغ والعبه عه واف بمصره  
 مذهب شريعي لله عنه في جميع الاطراف اذ قطع **ش** بوجوب العصاص  
 على شريك المسلم والخزفي قبل الحام والرموا اذ كان الشريك كفوا  
 والصفاء شرط لا يعقد العتلا سببا لاجاب العصاص عندنا الوجودها  
 وقد قدرت العلة شرطها وليس لها وقت في الكفاه من الروافع ولذا  
 لو طرأ لم يقطع الوجوب خلافا لاسحقاف الابن ولا بد من مسلك آخر  
 لطريق بغير المذهب منه وطريقه الماخذ كما في الجبال فاما لا يختلف

الى **ح** في هاتين المسائلين فانه بوجوب العصاص فهما على كل الشريك وذكر  
 طريقه الفرق بين العلة والمحل في صورته شريفة الوجوب وبوجهه بان يقول  
 شريك في محل التشبهه ولا تشبهه في محل الشراكة فان الشراكة والعقل وهو  
 عمده محض لا تشبهه فيه والسببه في الفاعل ولا صورته في الشراكة وانما  
 سببه التشبهه من الشريك الى الشريك للمشاركة ولم يمت مع المشاركة الا في  
 الفعل فلا خلل في ذلك العقل فانه عليه لاجاب العصاص وانما الخلل في  
 الاب الذي هو محل العمل في الاجاب فيهما **فمن ذلك** كنه حاله موجب  
 ولم يوجب والعلة ما يوجب المحل **فمن ذلك** في كلنا في هذا في مسيله مختص  
 العلة وما المراد باطلاق اسم العلة عليه في طالع المسيله الى هذا المقام  
 ملك المسيله حتى ولا يستمر منها **ايك** **الاب** ذكر ما يتعلق بخصوص هذه  
 المسيله فقول المعنى بالعلة ما يضاف اليها من جملة ما يدرى المحل عليه  
 او ما يوجب المحل والحكم بضاف الى العتلا العتلا الى الاجنبية وهو  
 المناسب ايضا والاجنبية لا سبب وهذا مع اليها اشكال فاهم  
 سلوا الفرق بين الزنا والاحصاء وان احدهما بشرط والاخره وانما  
 الغرض مع من سكر الاصل على ما يستنبه عليه ان شاء الله تعالى وادا  
 لاحطنا في مسيله فمميز للعلة عن الشرط مسلك الاضافه للعلة ولنا  
 انه بضاف الى العتلا لا الى صفة العتلا فيصدر في متناقضه نظر مشكل في  
 التفاضيل اذ سراج للزنا في قول شريك الخاطئ معقول لان العلة هو  
 العتلا عند قيام القصد والمعرفة بالعتلا وهو معنى العتلا لا يصح  
 العتلا وان قيل ان العمل صفة اذ يقال قول عمده فوجه اضافته  
 القصد اليه وكما يضاف القصد الى العمل فصفة العمل بضاف الى  
 الفاعل ايضا فصفة ومن الصفات العقلية الاضافه والتسبب والاخر

صفة يعقل وجودها وعدمها وهي تشبه محضه معاها ان الاخ ابي  
 الاب او ابن الام لا يمتنع تحونه ان الاب تشبهه والنسب من الصفات  
 العقلية ولكن لم يدخل **ن** التشبيه من الصفات وخل العمل من  
 الصفات. وعن هذا نشأ اضطراب القول في شريك النسب في شريك  
 النفس وشريك المستحق والمادون والجري والمجنوب والتشبيه وشريك  
 البسيد فتارة يحذف الفعل العمد ولعل فعل الصبي والسبي غير  
 ونارة تضم اليه المضمون فهو لا بد من عمد محض مضمون في شريك  
 بضم الكسرة فوجه على شريك النفس وشريك البسيد هو ان  
 بشرط صمان الدية فلا يوجه لا على هؤلاء ولا على شريك الجري والسبي  
 ويوجه على شريك الصبي وهذا مسلك غامض في بطله تشابه واذا  
 نصرا قول الاجاب في هذه الصورة قلت العلة في العمد وتل السبي  
 والمجنوب والجري عمد ولكن الخلل في محل الزوم في حق السبي من جهة فعله  
 صفة الانسانية وفي حق الكافر من جهة عدم الانعام وفي حق الصبي المجنوب  
 من جهة عدم العقل والكلف وقد يستبين عن هذا فعل السبي في حال  
 هو ليس بعلة وبان العمل بالبهمة يند على ما تروى الخطا واذا قطعنا  
 بالاستقاط عن شريك الخط في شريك السبي او في ما من صورة الا  
 ويعلق بغيره غرض وكل ذلك منشأ من غرض الفرق بين العلة  
 وشروطها وهذا ما اردنا ان نقره على مداف كلام الفقهاء ولقد سبق  
 صدر منه في مساله لمصير العلة **و** **ل** ان نعرض غيره على كلام الفقهاء  
 وسر وجه قول العالم ان الشرط والمحل لا يمتنع وان الحكم لا يمتنع الا الى  
 العلة لم العلة فيكون ذاتا مطلقة وقد يكون ذاتا موصوفة بصفات  
 ويخص الكلام في الزنا والاحضان ليقاين به غيره فهو **العلة** عبارة عن

موجب الحكم والموجب ما جعله الشرع موجبا مناسبا لكان او لم يكن  
 وهي كالعلل العملية في الاجاب الا ان اجابها جعل الشرع اياها موجبة لا  
 نفسها والعلة بترجمتها المحض لا الزنا المطلق والاضافة الى المحض  
 الزنا والاضافات والنسب اوصاف وصفه بالابوة والابوة من  
 بال طول والسواد يعقل وصفه بالابوة والاخوة الا ان الاخوة والابوة من  
 صفات النسب وهي على الجملة صفة والصفة عبارة عن ثابت يقوم بخبر  
 والاخوة ما اذ يعقل نفياها ووجودها وهي قائمة بالغير فكانت صفة  
**الحكم** لا يجوز تسبها عرضا على اصطلاح المخبرين وانما يقع في الاوصاف  
 والصفات اياها يعقل كون السواد لوناً وعرضاً وهذه فصاها متعدده  
 واصناف السواد معموله على ما تقرطر بها في اسباب الاحوال من من  
 بالسلام فهو الزنا بالاضافة الى المحض وصف يفتي عند صدره عن غير  
 المحض وبذلك الاضافة وصف العلة ومناط الرجح الزنا المضاف الموصوف  
 وهو كما قررنا من علل القتل السواد اذا قال الشارع عليه السلام اصاب رجل  
 لاه اسود وان مساقه قتل كل اسود ولو بان انه لا يقتل سوى ربي يانص  
 يعطف منه ويد على السواد وسر ان السواد المطلق ليس بعلة وانما العلة  
 سواد ربي وكذلك سر ان الزنا المطلق ليس بعلة وانما العلة زنا المحض  
 والاضافة من اوصاف العلة وخبرها في القتل فانما هو القتل المطلق  
 ليس بعلة بل العلة قتل عمد مضاف الى قاتل محصور وهو العاقل  
 المخلف الاجنبي المكا في الذي ليس مستحق ولا مادون له وهما خرا الى  
 سائر صفات القتل اصحا كذلك فاد اصد القتل من صبي والعلة ناقصة  
 اذ قد نقص منها وصف الاضافة الى البالغ وكذلك في كل صفة سعد  
 وكبر لث على الملك بيع محصور بغيره واصافات لا بيع مطلق وهو

الزنا المطلق

مع عاقل مغلف بهال مقوم معلوم مهوور على التسليم فلا هو حاصل  
 الملك بالعلم المستعمل والاسم والعلم وصفات الاله والملك والملك  
 والسبع الموصوف بقود الاصاف الى هذه الصفات في غير ما طرأ  
 لمصاف العلم وسبع الصبي اطل بمصاف العلم وليس جهات المصاف  
 مفارقة وسبع الصبي اطل بمصاف وصف الاضافة الى المحال  
 بالاضافة الى العاقل وسبع الخبر اطل بمصاف وصف الاضافة الى المحال  
 معا وسبع جهات المصاف ما عدا ما خذ النظر فيها ومدا كذا وكذا  
 راجع الى مصاف العلم والعله عبارة عن مجموع امور مرتبة احدها تسرع  
 عليها الا ان تلك الامور ينقسم منها ما هو موصوف ومنها ما هو موصوف  
 تابع واجاد الاوصاف متشابه واحد احدها تسرع ومنها ما هو موصوف  
 يتساوى واحد الاوصاف ان مصاف الاضافة الى عاقل وسبع كسب  
 الاضافة الى الخبر في قصه الوصفه ويعني ان كل واحد منها خبر تسرع  
 الالهات كالمعول ان كل واحد منها خبر تسرع الالهات كالمعول  
 للوجوب بانها في التساوي كاجاد الاجمال في اعراق السبعة واجاد  
 الافراح في انارة الشجر حتى لا يبرح العنصر في التسرع في التسرع  
 تعدد الجهات وتوزعها وتعارفها وتوزعها في التسرع في التسرع  
 عند البعد والتزاج في غلبت الاضافة في التسرع في التسرع  
 النظر في المسائل التي ادركت على الفرق من العلم والمجد والافاضل  
 هذا بارج المسائل المعهية اعراضا على هذه القاعدة والافاضل  
**خيال** وان لم يكن معروفا الفرق من المحال والعله  
 وقد قسم بان الضمان يجب على المردي لا على الخاف والملاك لا يحصل الا  
 بهما جميعا فترك بوجوب العلم على شهود الزنادون شهود الاحصان

اذ ارجعوا وبوجوب على شهود العلون دون شهود الاله اذ ارجعوا  
**فاما** اما مسئلة لا رديه والهاب العوم فيها على المردي دون الخاف لا يرب  
 على فرق بين الشرط والعله فانا وبوجوب الضمان على الخاف اذ اكل الماشي  
 جاهدة وبوجوب الخاف على الخاف على كونه علم المردي وليس المردي الحفرة  
 الالهات مثل ما يرب المردي بل هما مختلفان والزاوية في رايان اما الرجع  
 واما التسسيط والتسسيط اما فعل في المنسبات كاجاد الاجمال  
 في اغراق السبعة فانها متساوية والمنسب في الناصر وكاجد شغل العقيد  
 فانه مثل الشق الاخر بعد التسسيط ثم ان ما يرب الحفر ليس من حفر ما يرب  
 المردي وطبنا مسلك الرجع وراسا الا يجب على المردي والافاضل  
 فعلم بالملاك مع النعمد وعمل الخاف قد اقطع بالخاف واما المصالح بالملاك  
 هو ما احده ثمة فخره وان كان الماشي جاهلا لا يرب الخاف لان المشي لا قصد  
 به المردي وكره الخاف لا قصد به المردي وكره الخاف لا قصد به المردي  
 ويرجع فان كان الرجل لا يرب في ملك نفسه ويردي الرطب فيه جاهلا حكم  
 بالاهل اذ لا مناسبة بين العلن حتى يوزع ولا رجع او يقصى فخرج  
 المردي والمشي ويهدر لصدور من صاحب الحق وهذا ما خذ وهو مطع  
 الاحصان تصور وقوع الخلاف في التسرع في ما سافض كلامنا واما شهود  
 الزنا والاحصان فما خذ النظر في ان من است احصان له سب ما يرب  
 الرجع ولا حرام الموصوب اذ الرجع يجب باننا المضاف الى المحصن بل  
 صفة الزنا فشهود الزنا انما الزنا وهو بعض التزوج وسب الاضافة  
 حصلت عند موت الخبير متولاهم الاحصان والزنا لا امر الزنا على  
 الخصوص ولا امر الاحصان على الخصوص فان الاضافة تشبه في المضاف والمضاف  
 اليه في حاله يقال بوليت هذه الاضافة عن المحصن غايره واحده نوع  
 العوم اذ ليس لاحد الجاسر رجوع وهم جاسر واحدا عني كثر الاضافة



٢ تولد الاضافه ويجعل ان يرفع جانب الزنا لا الوجود يعاقب بالزنا المضاف  
 لا بالاصحاب المضاف والاضافه اذا صار حقه الزنا صار الزنا الموصوف  
 موجبا للموجب زنا المحض لا احصاء الزاني فكأن هذه هي الاضافه في الايجاب  
 صفة للزنا وانما له ويرجع جانب الموصوف والمنبوع وهو في غاية الزهوه  
 فلينما له انما طر ولعرفه عرض **ش** في نرد القول في المسئلة في تقدير  
 الوجه وهذا هو العلم اصافي شهود العقل والنسبه وفيه اختلاف قول  
 ويقرب من هذا الرضاع الزوجية الصبيحة الزوجية الصغيرة وحصول البراق  
 وجوب المهر على المزرعة فان اللبن يفسد في جوف القوام التذوق وامتناع  
 الصبيحة فرج اصحابها جهة الكبره وجعلوا منافع الصبيحة في سلبها حصر  
 الاختيار بالاضافه الى القوام التذوق ومنهم من قال في ذلك قول في الرضخ  
 والاصطبل فان القواف بالفتح وطران الطر فاحله القول في الرضخ  
 وقد يرفع جانب الفاح المختار على الفعل الطبيعي الصادر من ابنته في سبط  
 اذا لم يناسبه وقد يرفع جانب الطران ويكون ذلك في قديم العبد الحمار فله  
 مسائل اجتهادية ما خذها ما ذكرها ونسبته الى الاما مسندها **ش**  
**حاله** **ش** فان لم يرفع وطعته الجنسية عن الطمع في مسله زبا  
 التشاكك لان وجه دلاله **ا** ان احد الوصفين من الوجود طهرنا  
 ان يصير الطمع المصلحة المناسبه اولى من الجنسية عما يعرف فلم يمتد العالم  
 فلم يحب النسبه بل الوصف وان كان كل واحد خيرا من غيره الفضل عما  
 يعلم بقرره **حاله** **ش** فان لم يرفع خرجي على هذا مسله  
 شر العرب ومعمد في ان الملك محال والقابله عليه **ا** او ان سلمنا انه  
 احد الوصفين في الحكم لا محال على احد الوصفين فلم يمتد مقابل الحق من  
 اوجده على العق بتمامها ونوى عند اتحاد العلم على ان الوصف المتعطف

الجمل على العلم اصابه وهي نابعه المضاف و فامتناعه ولا حكم للمتابع على  
 جيباله ومقابلها المسوع ومساوانه له في جوان اصابه الختم اليه وهو  
 يعاقب صاحب السرايه اذ اوحياه على المشتري لان اصابه الضمان الى  
 العرايه وان كل فرج جهة الاضافه عادات المضاف فله طر بواكلام ويقره  
**حاله** **ش** فان لم يرفع خرجي على هذه المسله مسله شريك  
 الاب **ش** الذي يقطع من فعل الاب وفعل الصبي وفعل المسله الذي  
 الى امثال ذلك ليس موجبا لعادق هذه القاعده ولا تشرن علة ولا يستقيم  
 القول بان الموجود على العصاص بل الموجود على ناقصه والناقصه ليست  
 بعلة الا انما يقول لم يرفع منها الا الاضافه والشريك اجنبي فاد اصيب  
 انه كملت لعله لان وصف الاضافه يختلف باختلاف الاضافات بخلاف  
 اوصاف الذات وما به ان فعل الشريك معبر في حق الشريك لا الحاب  
 العصاصه وعليه وتوجه اصابه الله انه معبر له على عرصه فهو  
 به فكأنه حصل مقصوده من نفسه وبغيره وعنه الله لا سهاضه عنوانه  
 على عرصه ولو جعل الاب وصربه على الارض وجب عليه العصاص لان الاب  
 صار في حكم الآله وصارت حركة الاب مضاهة الى الحامل وهو اجنبي  
 فحلت به العلم وفي هذا كل نقصان فيشتمل الاضافه لا يطره في حق  
 الشريك فانه اذا اضيف اليه صار الشريك في حكم الآله ورجع اختلاف  
 اقوال **ش** في ذلك المسئلة الى ان نقصان يرجع فيها الى قواف الاضافات  
 او الى قواف اوصاف ذات القاتل في حكم فكأن مسله ما يستقيم على  
 السببه فان **ش** لو كان في حق الحاب القضاء في الشريك كما  
 ذكرت لوجب ان يقال لا دفع بعيني جليل في الباع على قطع بعينه لا



اجمال لفظ الملك فانه مراد به المملوك وهي الغنم في هذا المقام وقد مراد  
 به الملك والقدرة السريعة والسوم صفه العجم التي هي المملوكه ومعلق  
 الملك والملك الذي يعبر به عن قدره والمالكه لا يعبر به عن وصفه بالسوم  
 ويعبر الوصف بالبقاء والبقاء اعبر وصفه الملك الذي هو المملوك في السوم  
 اعبر وصفه الملك الذي هو المملوك والمحل للملكيه وهذا من حيث ان الملك  
 وقد خاب عنه فقال المراد بالباقي هو الذي سقى علم الله سبحانه عز وجل فاذا  
 انفصل الحول سرب الوصف بالبقاء هو الموجد او الاوان من عيش ما به  
 سنه اذا طال بقاءه عاد الوصف الى المولد الذي حدث في حاله الاول  
 فمن الاخر انه العجم وكذلك المراد ان اتصل بالموت سرب المرحل الاول  
 هو الممسد والجرح اذا اتصل بالزفوق سرب الجرح في اول الامر كان موقفا  
 وهو كما اذا قال الجرح عدل شتره وروحي عنه طالق فاد السري عنه لم  
 يطلق لانه لم يشر كونه اجزا فاد امان ولم يشر بغيره سري وقوع الطلاق  
 من وقت الشرا لان كونه اجزا وصف يرجع اليه وكذا السري احرى الحث  
 فيها صارت اليه السابقة خلقا وكذا بان ذلك في حقه الان واما السوم  
 الطاري فلا يعطى وصف السوم على الزمان السابق هذا ما ذكره ابو زيد  
 في الفرق بين السوم والحول وهو ضعف ادها السري في مرض الموت  
 وشر اجز العسر والحجيم وهما بان الحجيم موقوف في حق علمنا لا العامة  
 غايه عنا واد الكشف في المعاقبه انعطفا على صفات المبرص وعلى وجه  
 المعلق على اجر شرابه بطريق السري وفي الركوه واليه لا يعطى بطريق  
 السري على الاول بل يملك ما لو قال والله لا يطاع السري عدا فلا يحجيم سري  
 الوجوب عليه وان كانا يطع ابان السري كاذبه وقد قال ابو جاد  
 والله لا يعذب السماع عدا التعذب بسبه ولم يلزمه الكفار في الجا وكذا

لوا نبأ صادق عن بقا النصاب حولاً في علم الله تعالى لا يحجيم سري  
 وان **قال** موت الخائف والمالك ممكن وبقاها شرط وجوب الكفار  
 فليها لو صارت اليه كاذبه في الحال بطريق السري كان السري تاماً في  
 الوجوب وكذا في بقاها فلم يشرط بقاها بعد تمام السبب وتلك في الركوه وبطل  
 ان هذا السري من قبل الموت بعد يوم كمال القلة بل يقطع باب الموجد  
 عليه باقضى الوصف لا كماله لمجمع صفاتها وطريق الجواب ما سبق على  
 الخلة هذه فصا ياجمله طنبه وموازنات خمسة تنفي الاحكام والاجتهاد  
 عليها وهي معصية له دون سري الشرط على **خالف** في الاجتهاد  
 وان قال فليما ذكرتموه غير الفرق بين العلة والشرط ولكنكم غير  
 الجارة فنشأتم من سربط العلة اضافات وغير مبرر عن تلك الاضافات  
 باوصاف العلة واجتنبتم عياره الشرط والمحل ثم اعرفتم بالفرق بين  
 تلك الاضافات وبطلت تلك العلة لمضافه فلم يزدوا الا تعبير عياره  
 فليصير الفرق بين العلة والشرط بالاصافه والمضاف اليه **فليها**  
 ليس كذلك وان الاضافه لا صلح للضبط وان اليه الكاذبه هي علة  
 الكفار والخرب وصف الحبر لا يرجع الى الاضافه وليس قولنا سري كاذبه  
 كقولنا سري بالغ بل يقع الضرب من السري موقع العبدية من القتل فقد جعل  
**ش** وصف العبدية للقتل ركناً في العلة وجعل الاضافه محلاً اعني  
 فرق بينهما في تلك المسئلة فكيف سبهم هذا الضبط **فان**  
 فرق بينهما في تلك المسئلة فكيف سبهم هذا الضبط **فان**  
 فليصير بالاصاف مع الروايات وروايات الاسباب على الاوصاف  
 شروط وان كونها كاذبه صفه اليه ايضا وان لم يكن من طرق الاضافه  
 فليها هذا سبب العبدية فانها صفه بالاصافه الى القتل سلطان الطمع  
 والجفسيه فانها ووصاف منها بلان لسري جرحها بالقتل لا جرحها

ج. ٤  
٦



الظم دون الحسية والحسية دون الطعم ولو قال فان كانت العلة  
الطعم في الجنس صارت الجنس محل ورجع الى اضافته اذ العلة الحسية  
في المطعم فلم يكن احدها اولي من الاخر **فان قيل** فلهذا الفرق المناشئة  
او بوجه يصح المناشئة فعلها التعويل في مسئلة سببها في مسئلة  
ربا للنساء **فان قيل** وهذا الصبط ايضا الاستقبح من وجهين احدهما ان  
ان يدرك العلة من وجهين احدهما تناسب والآخر لسانا فيكون  
كل واحد ركنا في العلة من حيث النسبة والتحقيق فيعرف ذلك بالنظر  
والاخر ان البقا حول في المناشئة كالسوم لان السوم خفة المونة  
والبقا كسر الرق فان المال يوصف النما صار تنسبا لخاصة  
المواشاة وانما يوصف بالاضافة الاوقات فهو في المناشئة كالسوم  
سلك السوم مسئلة بعض النصاب في حكم التعويل دون البقا فان  
**فان قيل** والاهم بغير فرق من بعض احوال العلة وبعضها ولا صبط فيما  
الطريق **فان قيل** عداة الشرط والمحل هي الخيلة والصبط به مع انه غير  
مضبوط لا مطمع فيه وليس الوجه فيه ان يقال مجموع الامور التي تدرك  
عليها متساوية في افتقار وجود الحكم اليها **فان قيل** لو ثبت بانشرع لوجود  
بعضها حكم فهل يكون بها سائر الاعراض **فان قيل** ان كان مبالغة الخوف  
فلا فالماز في يدرك تارة يكون احدها صفة والآخر موصوفا وتارة يدرك  
بالمناشئة وتارة يدرك برأيه المناشئة وتارة يدرك بوجه المصير عليها  
ورأيه في الامثلة السابقة فذلك المسألة المعقولة مسعفة في الفرق والمجمع  
وذلك يختلف باختلاف المسائل واحكام الاجوال وطرق المجتهدين  
مقدرا باع عليه الطريق افاضية الاجتهاد الى الفرق من امرين كان  
الحكم موقعا على عهدها وان غير عن احدها بالشرط والآخر بالعلم ولا حرج  
في الاطلاق بعد فهم هذه المقاصد وعرضها من هذه الرديات الكشف

عن حاصل ما ترجع اليه هذه الالفاظ وبعد الايضاح ولا حرج في الاصطلاح  
فانما منشأ الانشغال بالخاوض في هذه الامور دون التوافق على جديديها  
لنفاذ العبارات فيطلق المطلق عبارة لمع نصرة الحكم بفهمه مع  
اخرى من وجهين وهو بالبعد عنه نصرة الراعي ناشئة فاما بالبدل الذي  
ما يرد بان نشئة عليه من غور هذا الاصطلاح **في بيان معنى السبب**

**السبب** لا ينفك عن بطر السبب جنس رائد على جنس العلة والشرط والعلة  
كان قدرا ولته الاسن واطلقه الفعما لمعان مختلفة اجنبيا سانه  
**والسبب** وضع اللسان هو الجبل والطريق ايضا عرفان روح  
الما لا ياتي دون الجبل فانه اذا حصل حصل الاشتغال بالجلد والاستعانة  
الذي هو علمه من الما من البرلس حاصل ايضا بالجلد وكذا الوصول الى  
البلد المقصود لا يحصل دون الطريق فاد حصل كان حاصل السبب لا  
بالطريق ولا يحصل السبب ايضا بالطريق فلما فهم نسبة الجبل والطريق  
من المقصود اسبقوا اسم السبب لما مع من المقصود هذا النوع وهو  
كل ما لا يحصل المقصود دونة واذا حصل حصل على مسئلة لا يدرك  
السبب بر اطلق الفعما لفظ السبب على اربعة اوجه **الوجه الاول**  
الاطلاق في مقابلته المباشرة فاد قولنا المباشرة ارادة الشرط المباشرة  
هذه اللقطة في الضمان والآخر الضمان على المباشرة لا على السبب وبما ان المباشرة  
اجاد العلة والسبب اجاد الشرط وقالوا الخاوض مسبب والمزدحم مباشر  
ومن اجل هذا الجرحى ابو فهو مسبب والمباشرة هو العباد الضمان حصل  
بالا فاق عبد جل القيد لا الجبل السيد ورجعوا ان الاحصان من الرجم مع مع  
الشرط فهدد اقرب وجوه الاطلاقات الى وضع اللسان **الوجه الثاني**



يسمى عليه العلة سببا كالمسمى فيه انه سبب الموت فان الموت  
لا يحصل بالرمي فكان الرمي سببا في هذا الوجه ولكن لما حصل السبب والوجه  
وهي حاصله بالرمي فكان الرمي علة العلة فكان هذا هو الوجه لضعف اللسان  
من احد الوجهين فهو ما جاز الاستيعار وهو ان الحكم حصل بالرمي بالوجه  
عنه كما لا يحصل الوصول بالطريق الا بوسطه العلة الا ان السبب ليس له حكم  
بالطريق في العلة هاهنا حاصله بالهتيب وهو الجنس في السبب في حكم  
المباشره من كل وجه في الحد الذي لا ينفك عن يشبه السبب بالمباشره  
لهذا الاطلاق **الوجه الثالث** يسمى ذات العلة مع فاعله وصفها  
سببا كسمي الجنس سببا للكفارة وسمي ملك الصاب سببا في  
الحث ونقص الحول ووجه الاستعارة ان الحكم لا يحصل بمجرد كماله  
حصول الوصول والمباشر بالطريق والجل وهذا الجنس قد سبقه صفا وسما  
ان بعض الصفات المانعة وبفارق بعض ان بعض ذات العلة في بعض  
الاحكام كما سبق **الوجه الرابع** يسمى العلة الوجه سببا  
كسمي علة العرامات والعبوات والكفارات اسبابا وكسمي السبع  
سببا للملك الى غير ذلك وهو نوع الوجه في الاستيعار عن وضع اللسان  
لان المقصود مضاف الى العلة فلا يضاف الى السبب في الوضع ولكن وجه  
الاستيعار ان العلة الشرعية في معنى الشرط والامارات من كل وجه  
لانها لا توجد الاحكام بل وانها لم تحب الحكم عند هذا الحد الله بما في هذا  
الوجه حسنة هذا الاستيعار وهذه مدارك محمله لمع السبب فاذا  
اطبق العلة لعط السبب فان فهم بالعربية مقصوده كعارضة اياه بالمباشره  
فذلك وان لم يفهم فلا يدمى الاستقصا اذ كان الغرض خلف ما خلاف  
الوجه الذي ذكرناها فان **فيل** السبب المذكور في مقابلة المباشرة

هل يناط الفصل بصله وهو الشرط المحض **فاما** في باب الفصل عونا  
بحر عا سهود الفصل والهلاك حصل بفعل محض من الود القاصي  
والصادر من الشاهد يمكن تحريك الشرط ولكن لما رأى **ش** المحاب  
الفصل على المحرر ورأى الاكراه سببا في مقابلة مباشره المحرر فاس  
الشهادة **وابو** لا يوجب الفصل لانا بالمباشره ونحو ان المحرر  
مباشره والمحرر له فمجلسا المطر بان ان الاكراه مباشره واسبب  
فان **ح** يقول ان المباشره عبارة عن إيجاد علة العلة او عن إيجاد علة العلة  
والاكراه علة فعل المحرر ونزعم ان فعل المحرر حصل به والمباشره في حيث  
داعية العلة في نفسه وبذلك الداعية في حيث الفعل فكان الفعل موقفا من  
اكره المحرر وبواسطة داعية تولدت من الاكراه **ش** يقول لو كان  
حادثا في اثر المحرر فانه يدل على بقا اضراره حسنا وشرعا وانه اخرج  
الاكراه عن كونه علة **لعم** فيه مشايهه العلم من حيث انه يدعى داعية  
على الجمله وان كان كذلك داعية مفروقه في حيث يتشبع معها مخالفة  
الداعية وكذلك في الشهادة مع العلم عام مع ايمان بداعية في  
بعض القاصي من جهة الشرع وبذلك الداعية بعض الالهالك بواسطة  
الفعل فكان في معناه ولهذا كان الكلام في طرف الراجح اظهر منه في  
القصاص لان احسان الولي طاهر في احواله الالهالك عليه وبذلك الداعية  
لا تخرب الشهادة ولكن بقدر ذلك نظرت في حرو وهو ان يطلق انصه  
وحصول الاهدار حصل بالشهادة فكان ذلك هلاكا حكما ولا انصل  
بالهلاك الحسي به وجب الفصل على الشاهد لانه يعاطي سبب الالهالك  
الحسي المعترف بالهلاك الحسي بالمقتضى اليه وهذا وجه النظر في تلك المسألة  
فان **فيل** يؤول سبب تعليق الطلاق سببا في شرطه ان كان  
المخاخ نه لا يعقدا ومعهم التعليق على الملك **وابو** سخر كونه سببا

وسمى به **محل** في الحال وسقط حكم اليهن بوجود الحث فلا يكون  
سبباً لما يرفع به لأن السبب هو الطريق إلى المقصد وأما ما سعدم  
الاتصال بالمقصد فلا يكون سبباً **فلا** يسمى سبباً مع العلم  
إلى **مقتضى** صفة الإضافة إلى محل وقوعه شرط على اصطلاح الفقهاء  
فإن الفراق يقع عند وجود الصفة بالطلاق السابق لا بالصفة الحادثة  
وظهر أن ذلك في السهو إذا رجعوا في فضيه الغرم فإذا حصل الفراق  
عند الدخول كان مضافاً إلى التام السابق لا إلى الدخول فهو العلم فذلك  
شرط إيمان شرط الطلاق وهو ملك النكاح به **فإن** **فلا** **فإن** **فإن**  
كلامه عليه للفراق عند الدخول وقوله من وليس بعلم للفراق **فلا** إذا وجد  
الدخول واللفظ وحصل الفراق فهو مضاف إلى اللفظ لا إلى الدخول  
وهذا هو المراد بكونه سبباً وعلمه وأما قولهم أنه قبل الدخول ليس بعلم  
فإن عنوانه أنه ليس بموجب للفراق في الحال فسلم وذلك لعدم وصف  
الإضافة الخاصة من الإبراء بالشرط وإن عنوانه أن ذات العلم ورثتها  
وما يضاف إليه الحكم عند حصوله غير موجود فهو باطل وإن الزنا سمي  
وسبباً علماً سابق وجهه وهو غير موجب لمجرده دون وصف الإضافة  
إلى المحظن ولكن عند حصول الوصف يضاف إلى الزنا لا إلى وصف ولا إلى  
الإضافة فهذا على منتهاج كلام الفقهاء وأصح **فإن** **فلا** **فإن** **فإن**  
وعلم بهذا التأويل فلم يشرط أن يكون به ملك النكاح وملك النكاح  
براد لاتصال الطلاق بالمحل وهو لا يصلح قبل الشرط والمحل مهية  
للاطلاق عند وجود الشرط وليس بشرط في حال النكاح الأهلية  
العاقل لصدر السبب منه فكما لا بشرط صفات المكالم عند وجود  
الصفة والشرط حتى يقع وإن كان الزوج مجنوناً عند الدخول وكذلك